وزارة التعليــم العالـــي و البحث العلمـــي

جامعـــة محمد خيضر بسكـــرة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

# دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية

## - دراسة حالة الجزائر (1999- 2006 )-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص نقود و تمويل.

إعداد الطالبة: زرقين سورية

إشراف الدكتور: بن عيشي بشير

لجنــــة المنـــاقشة:

أ .د / ساكر محمد العربي.... أستاذ التعليم العالي......... جامعة بسكرة..... رئيسا.

د/ بن عيشي بشير................ أستاذ محاضر......... جامعة بسكرة...... مقررا.

د / غوفي عبد الحميد.......... أستاذ محاضر............ جامعة بسكرة..... ممتحنا.

د / نويبات عبد القادر... أستاذ مساعد مكلف بالدروس... جامعة المسيلة..... ممتحنا.

السنة الجامعية: 2007 / 2008

# تشكرات

الحمد و الشكر لله رب العالمين الذي أغنانا بالعلم و علمنا ما ينفعنا
و اللهم صل على سيدنا محمد صلاة تشرح بها الصدور و تكتب بها
السطور و تهون بها جميع الأمور و على آله و صحبه و سلم .
قال رسول الله الكريمّ من صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما
تكافئوه به فادعوا له حتى تروا أن قد كافأتموه ً صدق رسول الله .
و تنفيذا لقوله صلى الله عليه و سلم فإني أتقدم بشكري و تقديري إلى
الدكتور المشرف لتقبله الإشراف على هذه المذكرة .
كما أتقدم بخالص شكري و تقديري إلى الأساتذة الأفاضل الذين شرفوني
بقبول الاشتراك في لجنة مناقشة هذه المذكرة .
كما أتقدم بخالص شكري و تقديري و امتناني إلى سامي مومي على ما
بذله معي من جهد كبير و ما قدمه لي من مساعدة في سبيل إخراج هذا
العمل إلى النور .
و في النهاية أتقدم بخالص شكري إلى كل من مد لي يد العون لإتمام
هذا العمل.

# إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

من خصها الله دون مخلوقاته بعاطفة الحب و الحنان

و جعل الجنة تحت أقدامها

فمهما كنت فلن أرى شيئا يضاهي في الحياة رضاها

أمي حفظها الله .

من تعهدني طفلة و سهل لي طريق التعلم

و بنى لي في خياله مجدا رفيع المراتب

أبي حفظه الله.

إخوتي : محمود ، طارق ، صابر ، نادية، إكرام .

كل الأصدقاء و الصديقات .

الطالبة

# الملخص

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم دعائم التنمية الاقتصادية في الدول النامية إذ يساهم في زيادة فرص العمل و تدريب العمالة وإكسابها مهارات و كفاءات لاستيعاب تقنيات و فنون الإنتاج ، نقل التكنولوجيا و تحسين ميزان المدفوعات بزيادة الصادرات ،و هذا لا يتحقق إلا إذا استطاعت الدولة التوجيه الأنسب له و مدى قدرتها على تقييم جدواه و منافعه الاقتصادية إضافة إلى رسم السياسة الملائمة و تهيئة المناخ المناسب له .

لكن إذا لم تقم الدولة بتوجيهه وفق مقتضيات التنمية الاقتصادية فستكون لهذا الاستثمار آثارا سلبية تتمثل في: زيادة معدلات التضخم، تحويل الأموال، زيادة الاستهلاك و انتشار التلوث البيئي...الخ.

و بما أن الجزائر دولة نامية تسعى لتحقيق تنميتها الاقتصادية فقد اتبعت سياسة أكثر انفتاحا على العالم الخارجي خلال الفترة (1999-2006) و تبنت نظاما قانونيا و مؤسساتيا يمثل حجر الأساس في تنمية مستدامة للاستثمار الأجنبي المباشر ، و رغم أن هذا الاستثمار لم يحقق النتائج المرجوة منه و بقي محصورا في قطاع المحروقات إلا أن الجزائر مازالت تطمح في أن يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، لذلك فقد فتحت أمامه جميع القطاعات الاقتصادية خاصة القطاع السياحي الذي تأمل في أن يكون بديلا لقطاع المحروقات مستقبلا.

## *Résumé*

L'investissement direct et l'Etranger parmi les importants du développement économique dans les pays du tiers monde car il contribue à augmenter 'emploi et la formation des travailleurs et leur acquisition de savoir-faire et les compétences nécessaires pour absorber les arts et les techniques de production, le transfert des technologies , l'amélioration de la balance des paiements a augmenté les exportations, Et ce peut être que le gouvernement est en mesure d'ouvrir, d'orientation et de la mesure de sa capacité à évaluer sa faisabilité et les avantages économiques en plus de faire des politiques appropriées et créer choix propice à celui-ci.

Mais si l'état ne fait pas des directives selon les exigences du développement économique de cet investissement sera effets sont les suivants: augmentation du taux d'inflation, le transfert de fonds, une augmentation de la consommation et la propagation de la pollution de l'environnement ...etc.

Comme l'Algérie est un pays sous développés cherche à réaliser son développement économique a suivi une politique économique plut ouvert pour le monde extérieur au cours de la période (1999-2006), elle a aussi a adopté un système juridique et institutionnel représente la pierre angulaire du développement durable pour les investissements étrangers directs, malgré que cet investissement n'a pas réalisé les résultats escomptés et il est resté confiné au secteur des hydro-carbures. toutefois, l'Algérie est encore aspire à contribuer au développement économique du programme de soutien à la croissance économique (2005-2009) qui lui a ouvert tous les secteurs économiques surtout le secteur du tourisme, eu espérant qu'il remplacera, dans l'avenir,les hydro-carbures.

## ***Summary***

The foreign direct investment is one of the most important pillars of the economic development in developing countries , so it gives accessions of new jobs and the treatment of the workers and to get new skills and capacities to learn the new techniques and arts of product, also to translate the technology , to improve the balance of payment with the growth of exported , and this can be achieved only if the government was able to appropriate guidance And the extent of his ability to assess its feasibility and economic benefits in addition to making appropriate policy and create the appropriate atmosphere .

But if the government does not directed it according to the economic development so it has a bad effects such as the growth of inflation rates , the translation of the financial , and growth of consumers also the fasting of pollution...ect.

Although Algeria is developed country it wants to develop it's economic growth because it follows a modern politic opened for the outside world among the period (1999-2006). It follows new legal system and it's companies are the basic for the lasting development accepted with the foreign direct investment .although, that it doesn't gives the benefits and it stayed with the petroleum. Even that Algeria is still want to participate in economic development among a programme of the economic development (2005-2006) for that it opens all the economic sectors especially the tourism sector, which hopes to be a substitute for the petroleum sector in the future.

# الفهرس

**الفصل الثالث : دراسة تحليلية و تقييميه للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .**

## فهرس الجداول:

## فهرس الأشكال:

# مقدمة عامة

# مقدمــــــة عامة

شهدت الدول النامية أزمة المديونية الخارجية التي عرقلت التنمية الاقتصادية بها ، مما أثـر علـى المستوى المعيشي لسكانها ، نتيجة اقتطاع جزء لا يستهان به من حصيلة صادرات السلع و الخدمات لهـذه الدول ، والتي كانت تستخدم أساسا في تمويل الواردات من السلع الغذائية الضرورية، ومتطلبـات التنميـة الاقتصادية من الأجهزة و المعدات الرأسمالية .

كما أن هذه الدول قد فشلت في مسارات التنمية الموجهة نحو الداخل ، والتي ارتكزت على إستراتيجية إحلال الواردات ، وما تطلب ذلك من حماية ، وتضييق الخناق على الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره نهبا للثروات الوطنية ، و الاعتماد على رأس المال المحلي لتمويل المشاريع الاقتصادية ، وما رافق ذلـك مـن زيادة الإنفاق العام ، وتفشي ظاهرتي البطالة و التضخم ، و تشغيل الموارد المحلية دون الكفاءة المطلوبة .

إضافة إلى استمرار الاعتماد على قطاع النفط دون القدرة على تنويع مصادر الدخل ، مما جعل نمو الاقتصاد ، و تطوره مرتبطا بالظروف الاقتصادية التي تسود سوق النفط العالمي ، هذا الوضع الداخلي تميز عمليا باطلاق يد القطاع الخاص ، و تراجع هيمنة الدولةعلى القطاعات الاقتصادية المختلفة ، كما فرضـت أيضا التخلي عن مطلب اصلاح الخلل الحاصل في ميزان التجارة الدولية ، والاقتناع باصلاح الاقتـصاديات النامية عن طريق إعادة هيكلتها باتجاه الخوصصة ، و اقتصاد السوق ، وتحرير التجارة الخارجية من القيود التي فرضتها الدول لحماية أسواقها المحلية .

وفي ظل هذه المتغيرات كان لابد أن تنعكس على مواقف الدول النامية من مـشاركة رأس المـال الأجنبي في مشاريع التنمية حول الاستثمار الأجنبي المباشر ، الذي كان ينظر إليه حتى وقت قريب على أنه شكل من أشكال الاستعمار الذي خرج من الباب ، ليعود من النافذة مع كونه أداة تتفق مع مقتضيات السيطرة على الاقتصاد الوطني إلى أحد أسباب دعمه ، و النهوض به .

و قد بلغ الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر ، إلى الحد الذي أصبح فيه تشجيعه هاجسا يقلق الدول النامية دون استثناء ، وهي تتسابق فيما بينها لتقديم الحوافز ، المزايا ، التسهيلات ، الإعفـاءات الـضريبية و الجمركية و تقوم بالإصلاحات الاقتصادية و القانونية ، إضافة إلى تطوير بنيتها الأساسية و تحاول إبراز ما تملكه من مزايا تفاضلية ، و تروج لها بكافة السبل لاقناع المستثمرين بأنها البلد الأفضل لإقامة المشاريع الاستثمارية فيها ، و كل ذلك على أمل أن يجلب هذا الاستثمار التكنولوجيا ، المعرفة الفنية ، توفير فـرص العمل و إكساب العمال الكفاءات و المهارات اللازمة لاستعاب مستويات و تقنيات الإنتاج و زيادة التـرابط بين القطاعات الاقتصادية و النفاذ إلى أسواق الائتمان و التصدير، والتـي تعـد عناصـر لازمـة لتنميـة الاقتصاديات النامية .

## مقدمـــــــة عامة

و كون الاقتصاد الجزائري يحتاج إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، و كذلك التنويع في مصادر دخله و توفير التقنية الحديثة ، كان من الضروري العمل على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم- الذي شهد تطورات هامة في الفترة الأخيرة- لجذب هذه الاستثمارات و تحفيز المستثمرين و تشجيعهم على إقامة المشروعات الاستثمارية في الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2006 .

### طرح الإشكالية:

انطلاقا من تزايد اهتمام الدول النامية بالاستثمار الأجنبي المباشر .و. احتدام المنافسة بينها على جذبه يتبادر إلينا أن هذا الأخير يجلب معه مزايا إلى هذه الدول من شأنها دفع عجلة التنمية الاقتصادية و تتيح لها النفاذ إلى الأسواق العالمية .

و لم تشذ الجزائر عن قاعدة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فقد عمدت في الفترة الأخيرة إلى تحرير اقتصادها و عملت قدر الإمكان على جذبه بغية تحسين أداء القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات .

و ضمن ما تقدم فإن طرح الإشكالية التي يعمل هذا البحث على معالجتها تكون من خلال السؤال الرئيسي التالي:

**- ما مدى دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية ؟**

و ستتم دراسة الموضوع من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر ، و ما هي أشكاله ، و ما هي دوافع الشركات التي تقوم به ؟
- ما هي خصائص الدول النامية، و ما هي أهم التحولات التي عرفتها، وما حاجتها للاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الأهداف الاقتصادية التي ترمي إليها البرامج التنموية في الفترة الأخيرة للجزائر؟
- هل تسعى الجزائر إلى إيجاد قطاع بديل لقطاع المحروقات في زيادة الدخل الوطني، و ما هي الفرص المتاحة للاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع إن وجد ؟

### فرضيات البحث:

إن دراسة الإشكالية المقدمة، والأسئلة الفرعية المرفقة بها سيكون من خلال التحقق من صحة الفرضيات التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر عامل بديل للاقتراض الخارجي ، و مكمل للاستثمار المحلي له دور إيجابي في التنمية الاقتصادية ، والاندماج في الاقتصاد العالمي .
- تلعب الموارد الطبيعية التي تملكها الدول النامية دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- الإصلاحات المعتمدة في الجزائر للفترة الأخيرة ساهمت في انتعاش تدفقات هذا النوع من الاستثمار.
- يعتبر الوضع الأمني في الجزائر عائقا أمام هذا النوع من التدفقات في الفترة الأخيرة .

## منهج البحث :

اتبعت المنهج التاريخي الذي يقوم على تتبع الظاهرة، و الوقائع عبر التاريخ، وهذا ما قمت بـــه مــن خلال دراسة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم و في الدول النامية بما فيها العربية وكــذا تطــور التشريع في الجزائر.

كما اتبعت المنهج الوصفي التحليلي الذي استخدمته في جمع البيانات الكمية المتوفرة من الدراســات و الإحصائيات الحديثة و استعمالها في صورة جداول أو منحنيات بيانية ثم تحليلها ، و إعطاء الأسباب ثــم استخلاص النتائج منها .

كما اتبعت المنهج المقارن لإبراز الفجوة المتعلقة بمستوى التقدم بين الدول النامية و المتقدمة ، كــذلك الوقوف على أهم عوائق الاستثمار في الجزائر من خلال المقارنة بينها و كل من تونس و المغرب من حيث المناخ الاستثماري و من حيث التدفقات .

## دوافع اختيار البحث :

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع المتجددة والحساسة باعتباره أحد أهم أدوات العولمة فـــي تحقيق التنمية الاقتصادية ، هذا ما أدى إلى منافسة حادة بين الدول النامية على استقطابه ، و هذا ما جعلني أتطرق إلى هذا الموضوع من أجل الوصول إلى أهم النتائج التي تحققت من جراء توطنه في هــذه الــدول سواء كانت إيجابية أو سلبية وعلى ضوء ذلك أحاول إعطاء الاقتراحات .

- الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية للترويج لمناخ الاستثمار في الجزائر و الآفاق التــي فتحتهــا أمــام المستثمرين الأجانب من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، جعلتني أهتم بتقييم أهم المجهودات في هــذا المجال خلال الفترة (1999 – 2006) و إعطاء أهم النتائج التي تحققت و أهم الفرص المتاحة لهذا الاستثمار في الجزائر.

## أهمية البحث :

يكتسب موضوع التنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في الدول النامية ، والمتقدمة على حد الــسواء إلا أن أهميتها أكثر إلحاحا في الدول النامية، نظرا لما يواجه تنميتها من عقبات وتحديات .

# مقدمـــــــة عامة

ونظرا لعدم كفاية رؤوس الأموال المحلية اللازمة لتمويل برامج الاستثمار المطلوبة من أجـل تحقيـق معدلات مرتفعة للدخل الوطني ، و من ثمة تحقيق التنمية ، فقد برزت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر الـذي له دور كبيرفي تحقيق التنمية الاقتصادية .

و أمام انفتاح الجزائر على الاقتصاد الدولي ، وذلك بتسريع مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، و الانضمام إلى التكتلات الجهوية خاصة مع دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي حيز التنفـيذ في سبتمبر 2005 ، انطلاقا من هذه المتغيرات تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشـر بالنـسبة للاقتـصاد الجزائري .

## أهداف البحث :

نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- محاولة التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية عموما ، و الجزائـر خـصوصا وتحليل تأثيره على أهداف التنمية الاقتصادية ، و التي من بينها النقد الأجنبي و العمالة .
- تحليل مناخ الاستثمار في هذه الدول بشكل عام للتعرف على مدى ملاءمته في إطار الجهود التي بذلتها الحكومات ، و الأساليب التي تتبعها لجذب مثل هذا الاستثمار .
- التعرف على أهم التحولات ، و التوجهات الجديدة التي عرفتها هذه الدول و منها الجزائر و التي جعلـت من الاستثمار الأجنبي المباشر خيارا لا مفر منه ، و هذا في اعتقادي لتطوير كل نشاط اقتصادي أو تجاري.
- عرض الامتيازات والحوافز التي قدمتها الجزائر لتحفيـز هـذا النـوع مـن الاسـتثمار فـي الفتـرة (1999-2006) و إبراز أهم الفرص المتاحة أمام هذا الاستثمار في الآفاق القادمة .

## صعوبات البحث :

واجهتنا بعض الصعوبات عند قيامنا بهذا البحث و هي كالتالي :

- عدم كفاءة المواقع الالكترونية الجزائرية التابعة للجهات الحكومية من حيث نشر الإحصائيات الكمية .
- العراقيل البيروقراطية و صعوبة الوصول إلى المسئولين في الوكالة الوطنية لترقية الاسـتثمار و عـدم تزويدنا بالاحصائيات المطلوبة .
- غياب الاحصائيات الحديثة فيما يتعلق بالاستثمارات العربية البينية و مساهمة الاستثمارات الاجنبية فـي زيادة كل من فرص العمل ، الصادرات و التضخم .
- تركيز الإحصائيات لدى الوكالة " ANDI" على الالتزامـات و الوعـود دون تحديـد نـسبة التطبيـق أو الانجاز لذلك فقد وجدنا تضارب في هذه الاحصائيات فاعتمدنا على الاحصائيات المنشورة من طرف منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية " UNCTAD " و المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

# مقدمـــــة عامة

## الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن تركيزها لم يكن إلا في بعض النواحي التي يعالجها موضوع هذا البحث كتأثيره على التوظيف أو على ميزان المدفوعات بالدول النامية، كما أن بعض الدراسات قد تناولت هذا الاستثمار من خلال دوره الايجابي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، و لعل أهم دراسة تمكنا من الاطلاع عليها في هذا الشأن هي رسالة ماجستير بعنوان ( أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية ) و قد تناول هذا البحث مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله و خصائصه ، و خصائص الدول النامية ، كما تناول التأثير الايجابي لهذا الاستثمار على الميزة التنافسية الصناعية بهذه الدول من خلال زيادة فرص العمل و تدريب العمال و نقل التكنولوجيا وتحسين الصادرات ، لكنه لم يشر إلى الآثار السلبية التي تنجم عن هذا الاستثمار في الدول النامية ، كما أن الإحصائيات الكمية المستعملة في البحث كانت في حدود سنة 2001 ، إضافة إلى أن دراسته كانت دراسة وصفية و لم يتطرق إلى دراسة حالة الجزائر .

## تقسيمات البحث :

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع و الاجابة على الاشكالية الرئيسية و الاسئلة الفرعية المرفقة بها قسمنا البحث الى ثلاثة فصول وهي كالتالي :

- **الفصل الأول :** و جاء تحت عنوان الإطار النظري الاستثمار الأجنبي المباشر و تناولنا من خلاله المفاهيم المختلفة لهذا الاستثمار و أشكاله ثم انتقلنا إلى آراء المدارس الاقتصادية حول علاقته بالدول المضيفة ثم إلى المناخ الاستثماري في هذه الدول و محدداته من المنظور الاقتصادي بعد ذلك تحدثنا عن التطور التاريخي و التوزيع الجغرافي و القطاعي له في العالم كما تطرقنا لهذا الاستثمار في الدول العربية و تعرضنا إلى أطراف عملية الاستثمار و دوافعهم ، و في الأخير تطرقنا إلى كل من حوافز و عوائق الاستثمار في الدول النامية .

- **الفصل الثاني :** وجاء تحت عنوان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية و تطرقنا فيه إلى التنمية الاقتصادية وبعض المفاهيم المتعلقة بها وخصائص الدول النامية و أهم التحولات الاقتصادية التي مرت بها ، بعد ذلك تحدثنا عن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الأهداف الاقتصادية كمساهمته في توفير فرص العمل و تحسين ميزان المدفوعات ، نقل التكنولوجيا و التعرض لبعض التجارب الناجحة في هذا المجال ، و في الأخير تطرقنا إلى أهم الآثار السلبية لهذه الاستثمارات كالأرباح المحولة للخارج ، زيادة الاستهلاك ، ارتفاع معدلات التضخم و تلوث البيئة .

– **الفصل الثالث :** وجاء تحت عنوان دراسة تقييميه و تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشــر فــي الجزائــر وتطرقنا فيه للإطار العام لهذا الاستثمار في الجزائر من خلال البرامج التنموية خلال الفترة (1999-2006) و مساهمتها في تحقيق التوازنات الاقتصادية بالاضافة إلى المناخ الاســتثماري بكــل جوانبــه الطبيعيــة ، الاقتصادية ، المؤسساتية ، السياسية و القانونية ، كما تحدثنا على انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم مــن خلال الانضمام لكل من المنظمة العالمية للتجارة و التكتلات الجهوية و الإقليمية ، بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية بعد ذلك تطرقنا لواقع هذا الاستثمار في الجزائر من حيث التدفقات و المخزون و التوزيع القطاعي كما قمنا بدراسة مقارنة بين الجزائر و كل من تونس و المغرب من حيث المناخ الاستثماري و من حيــث التدفقات ، و استخلاص أهم العوائق التي تقف أمام تدفقات هذا الاستثمار إلى الجزائر ، ثم تحدثنا عن أهــم النتائج المحققة من حيث المساهمة في زيادة فرص العمل و تحسين ميزان المدفوعات من خلال سياسة احلال الواردات ، و في الأخير تطرقنا إلى آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خــلال برنــامج دعــم الانعــاش الاقتصادي( 2005- 2009 )، و تحدثنا أيضا عن القطاع السياحي باعتباره أهــم قطــاع خــارج مجــال المحروقات ، و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا الأخير .

# الفصل الأول

## الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

## تمهيد

شهدت الساحة الاقتصادية الدولية مجموعة من التغيرات أهمها تسارع العولمة في الاقتصاد العالمي منذ منتصف الثمانينات بدرجة كبيرة ، و من أبرز ملامحها، تحرير أسواق التمويل و النمو السريع للمعاملات المالية، و كذلك الاستثمار الأجنبي المباشر ، و هو الذي يهمنا في هذا الفصل ، و الذي يعتبر موضوعا شائكا و مثيرا للاهتمام و البحث فيه واسع و عريض، فقد كان خلال العقود الثلاث الماضية مدار بحث واسع ، و دراسة معمقة أدلى فيه الكثير من الخبراء بآراء متعددة، كما عقدت من أجله العديد من المؤتمرات ، و الندوات الإقليمية و الدولية ، و السر يكمن في كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليه الكثير من الدول ، إلا أنه ليس بإمكان كل الدول الاستفادة من تدفقاته بحيث يكون للمناخ تأثيرا كبيرا على جلبه إذ تتحكم فيه عوامل طرد و أخرى جاذبة له، و من أجل ذلك فقد قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية :

- **المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله.**
- **المبحث الثاني: التطور التاريخي و التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر.**
- **المبحث الثالث: أطراف عملية الاستثمار و دوافعهم.**

## المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله.

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أنواع الاستثمار الأجنبي الكلي حيث يتوجه إلى إنشاء مشاريع اقتصادية في مختلف القطاعات بشكل مباشر وسوف نتعرض في هذا المبحث إلى تعريفه و أشكاله في المطلب الأول و المدارس المفسرة للعلاقة بينه و بين الدول المضيفة في المطلب الثاني و نتناول محددات مناخ الاستثمار في المطلب الثالث و في المطلب الرابع نتناول محدداته في الفكر الاقتصادي :

### ♣ المطلب الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله .

1- **تعريفه:**هناك عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها :

**1-1- تعريف المنظمات الدولية :**

- **تعريف صندوق النقد الدولي:**"هو الاستثمار الذي يجري بهدف الحصول على فوائد مستمرة في شركة تمارس نشاطها في إقليم اقتصاد ليس اقتصاد المستثمر،وهدف هذا الأخير يتمثل في الحصول على سلطة قرار فعلية في تسيير الشركة عن طريق امتلاك10%أو أكثر من رأس المال الخاص لهذه الشركة "[1].

- **تقرير الأمم المتحدة للتجارة و التنمية** :" يمثل علاقة طويلة الأجل و يعكس مصلحة مستديمة و رقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلية، ويتم القيام به بواسطة الأفراد و منشآت الأعمال "[2] .

وحسب هذا التعريف فهو يتضمن ثلاثة عناصر أساسية هي: المشاركة في رأس المال، إعادة استثمار الأرباح للقروض بين الشركة الأم و الشركات التابعة لها.

- **تعريف البنك الدولي** :"غالبا ما يسمى التدفق الرأسمالي وهو في الواقع مجموعة رؤوس أموال ، تجارة ، تكنولوجيا، ومهارات إدارية، وبصورة متزايدة فإن هذا الاستثمار يجعل عملية عولمة الإنتاج عملية سهلة، ويفصل عمليات الإنتاج ويصنفها في دول مختلفة طبقا للميزة النسبية "[3].

**1-2- التعاريف الفقهية :**

- **Raymond Bertan** :" هو مساهمة في رأس مال مؤسسة أخرى ، و ذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأس مال هذا الأخير، بالإضافة إلى استرجاع مؤسسة أجنبية أو تكوينها رفقة شركاء أجانب، و ذلك بأرفع مستوى ممكن "[4] .

---

(1) Mercia Patrizio ,les entreprise multinationales en droit international , Buylant , Bruxelles , 1993 , p20 .

(2) حسن بن رفدان الهجهوج، اتجاهات و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي ، مداخلة في مؤتمر الاستثمار و التمويل (تطوير العربية لجذب الاستثمار) ، شرم الشيخ ، مصر، ديسمبر 2004 ، ص56 .

(3) تقرير البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، ترجمة سيد عبد الخالق، فتحي رمضان،مركز المعلومات ، الشرق الأوسط ، مارس1999 ، ص220

(4) كمال مرداوي، مؤسسات الاستثمار و التدخل الحكومي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد17، 2002، ص52.

- **عبد السلام أبو قحف** : " ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع، فضلا عن قيامه بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة" [1].

وعلى الرغم من وجود اختلاف لفظي في التعاريف السابقة إلا أنها لا تختلف كثيرا من حيث المضمون فهي تتفق على أن هذا الاستثمار يتضمن تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصص ملكية وإنما في شكل:

- ✓ إنشاء المشروع من طرف المستثمر الأجنبي.
- ✓ المشاركة بـــ 10% أو أكثر في رأس المال الخاص للمشروع من طرف المستثمر الأجنبي.
- ✓ نقل التكنولوجيا و الآلات و المعرفة للبلد المضيف .
- ✓ إعادة استثمار أرباح القروض التي تقدمها الشركة الأم لفروعها.

**2- أشكـــــاله:**هناك عدة أشكال للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر من أهمها :

**2-1- الاستثمار المملوك بالكامل للطرف الأجنبي** : بدأ في الظهور في أواخر القرن التاسع عشر نتيجة التقدم العلمي و التكنولوجي الذي ساد الدول الغربية بعد الحرب العالمية الثانية ، ويكون المستثمر الأجنبي هو المسير للشركة بفضل حيازته كامل أو أغلب أموالها ، وتعد أكثر الأشكال تفضيلا للشركات متعددة الجنسيات و تتمثل هذه الاستثمارات في قيامها بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق ، أو أي نوع آخرمن النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدول المضيفة[2] كما يمكننا اعتبار اشتراك شركتان دوليتان من دولتين مختلفتين لتنفيذ مشروع في بلد ثالث بصفة دائمة للقيام بالعمليات الإنتاجية و التسويقية من الاستثمارات المملوكة بالكامل للطرف الأجنبي.

إلا أن الكثير من الدول النامية تتردد كثيرا بل ترفض أحيانا التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار خوفا من التبعية الاقتصادية، كذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار هذه الشركات لأسواق الدول النامية .

**2-2- الاستثمار المشترك بين الطرف المحلي والطرف الأجنبي:**هو من أكثر الأشكال شيوعا في الدول النامية و قد نشأ هذا الشكل كرد فعل للنزعة الوطنية والاستقلالية التي سادت في هذه الدول بعد حصولها على الاستقلال ، و يعرف بأنه مشاركة المستثمر المحلي الخاص أو الحكومي أو الاثنين معا-المستثمر الأجنبي- في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيه ( المستثمر المحلي )[3] .

---

(1) عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مؤسسة شباب الجامعة(ط1) ، الإسكندرية،2001 ، ص366 .

(2) عبد السلام أبو قحف ، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2003 ، ص20 .

(3) أميرة حسب الله محمد ،محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية(دراسة مقارنة)،الدار الجامعية،القاهرة،(2004-2005) ، ص19 .

بحيث يكون المستثمر المحلي هو صاحب الأغلبية لرأس المال ، فيكون هو المسير للشركة ، وقد ينشأ في هذا الشكل ما يسمى بالعقد ذي "الانسحاب التدريجي" فتكون الانطلاقة بامتلاك المستثمر الأجنبي أكثر من 50% من رأس المال أو كامله ، ويتعهد بتحويله تدريجيا إلى واحدة أو عدة شركات محلية خاصة أو عمومية[1].

يفضل الشريك الأجنبي أن يكون الشريك المحلي فرد أو شركة خاصة لاعتقاده بأن المستثمر المحلي الخاص يكون أكثر استعدادا من موظفي الحكومة على توفير الخبرات و الخدمات المحلية اللازمة للمشروع ، ولكن في بعض الحالات تتطلب الضرورة أن يكون المستثمر المحلي حكومة الدولة خاصة في مجال استغلال الثروات الطبيعية [2].

تكمن أهمية هذا الشكل بالنسبة للدول النامية في مرونة التحكم والتمكين من ممارسة السيادة على الثروات كما أن هذا الشكل يعتبر مرحلة انتقالية ضرورية في اتجاه التأميم وهي حل وسط إستراتيجي يتم عبره اكتساب الخبرة الصناعية قبل الوصول إلى التأميم الكامل في الاقتصاد الوطني[3].

**2-3- الاستثمار في المناطق الحرة :** تهدف الاستثمارات في المناطق الحرة إلى تطوير الصادرات والاندماج في الاقتصاد الدولي وتخضع الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة لنظام تشجيعي للغاية بحيث تستفيد من عدة امتيازات لا توجد في المناطق الأخرى وسوف نتطرق للمناطق الحرة بشيء من التفصيل في الفصل الثاني .

**2-4- عمليات التجميع :** يتعلق هذا الشكل بقيام الشركات متعددة الجنسيات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية ، حيث كلما تحركت هذه الشركات نحو الخارج زاد اهتمامها في الحفاظ على علاقاتها التجارية مع شركات أخرى "موردوهم" ، و بالتالي فهم يشجعون هذه الشركات باستمرار على تموينهم من السوق الأجنبية المنوي العمل بها [4] بمكونات منتج معين لتصنيعه بشكل نهائي، و في معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة و المعرفة اللازمة و الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع ، تدفق العمليات ، طرق التخزين و الصيانة و التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه ، و يمكن أن تتخذ هذه المشاريع شكل الاستثمار المشترك أو المملوك بالكامل للطرف الأجنبي[5].

---

(1) قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية (التحكيم التجاري الدولي) ، دار هومة للنشر، الجزائر 2004، ص35 .

(2) منور أسرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد02 ، ماي2005 ، ص101 .

(3)Benchich M<u>ed</u>,droit international du sous développement ,OPU ,Alger 1983,P141.

(4) هاني حامد الضمور، التسويق الدولي، دار وائل للنشر (ط3 )، الأردن 2004 ، ص379 .

(5) عبد السلام أبو قحف، المرجع السابق ، ص491 .

### ♣ المطلب الثاني : الرؤية الاقتصادية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الدول المضيفة .

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر محور للجدل بين الباحثين و الكتاب ، فهناك من يرى أن هذا الاستثمار من أنجع الوسائل دفعا للتنمية الاقتصادية و له مبرراته ، و البعض الآخر فيعارضه و يؤكد على أنه يأخذ أكثر مما يعطي و له أيضا مبرراته، وفيما يلي سنحاول عرض وجهتي النظر و مبررات كل طرف ، كما سنعرض التوفيق بين الرأيين :

**1- رأي المدرسة الكلاسيكية :**

افترضوا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحقق الكثير من المنافع لكن تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، ومن وجهة نظرهم فإن هذا الاستثمار كمباراة من طرف واحد الفائز بنتيجتها هذه الشركات ، وليس الدول المضيفة [1]، و يستندون في هذا الرأي إلى جملة من المبررات نوجزها فيما يلي :

- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرز فتح الباب لهذا النوع من الاستثمار.
- تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة عن عملياتها إلى الدولة الأم.
- الأعباء و التكلفة التي تتحملها الدول الأقل تقدما لجذب الاستثمارات والتي تفوق ما يعود عليها من منافع.
- تعمل الشركات متعددة الجنسيات على تخفيض المنافسة، وزيادة القوى الاحتكارية [2] .
- لهذا الاستثمار آثارا سلبية على ميزان المدفوعات و ذلك نتيجة لتحويل الدخول والأرباح إلى البلدان الأم دون استفادة الدول المضيفة منها.
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل تكنولوجيا لا تتلائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة بالإضافة إلى المغالاة في الإتاوات التي تدفعها هذه الدول مقابل الحصول على التقنية الأجنبية [3] وهذا ما يؤدي إلى اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على الدول الأجنبية.
- يترتب على وجود هذه الشركات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يخص هيكل توزيع الدخول وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة بالمقارنة بنظيرتها من الشركات الوطنية، ويترتب على هذا خلق الطبقية الاجتماعية.
- خلق التبعية الاقتصادية للدول المضيفة بالدولة الأم، بالإضافة إلى أن هذه الشركات قد تمارس الكثير من الضغوط السياسية في الدول المضيفة.

---

(1) عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة الإشعاع للنشر،(ط1) ، القاهرة ، 1998، ص12 .

(2) Jameel Ahmad Khader ,international marketing management ,dar wael ,Amman , 2002, P257.

(3) ضياء مجيد الموسوي ، العولمة و إقتصاد السوق الحرة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2003 ، ص 131 .

– تعتمد هذه الاستثمارات في الغالب على تكنولوجيا مكثفة لرأس المال ، بالتالي فهي لا توفر فرص كافية لتشغيل فائض العمل في الدول النامية، وقد يؤدي التركيز على التقنية العالمية في الإنتاج إلى إحلال الآلة محل الإنسان بالتالي تسريح العمال[1].

– تقدم الشركات متعددة الجنسيات رشاوى للمسئولين السياسيين و الإداريين في البلد النامي لتسهيل نشاطها و توسعها فتسهم بذلك في توسيع الفساد و الرشوة الشيء الذي قد يؤدي إلى اضطرابات سياسية و تذمر جماهيري[2].

**2- رأي المدرسة الحديثة:**

تفترض هذه المدرسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر تحكمه مصالح مشتركة بين الدول المضيفة و الشركات متعددة الجنسيات ، فهي مباراة ذات طابع خاص يحصل فيها كل طرف على عدد وأنواع معينة من العوائد ، وتتوقف هذه العوائد إلى حد كبير على سياسات وممارسات الطرف الآخر بشأن نوع وطبيعة الاستثمار الذي يمثل جوهر العلاقة بينهما[3] .

و الجدير بالذكر أن وجهة نظر رواد هذه المدرسة يؤيدها الكثير من الأدلة والبراهين ويمكن ذكر ما يأتي:

– يترتب على قيام الشركات متعددة الجنسيات كميات أكبر ونوعية أجود من السلع و الخدمات وهذا بفضل ما تملكه من إمكانات ورؤوس أموال ضخمة .

– كثيرا ما تنجح هذه الشركات في تخفيض نفقات الإنتاج نتيجة لسياساتها التسويقية و قدرتها على التخطيط.

– يترتب على قيام هذه الاستثمارات نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية وغيرها[4].

– المساهمة في خلق فرص العمل، وفي رفع إنتاجية هذا العنصر، بالتالي الحد من مشكلة البطالة بالإضافة إلى تدريب القوى العاملة المحلية.

- رفع معدل الاستثمار بالدول المضيفة من خلال تدفقات هذا الاستثمار و من خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو المكملة، و من ثمة ارتفاع عوائد الملكية و هو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات و بالتالي الاستثمارات[5].

---

(1) ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق ، 2003 ، ص131.
(2) قادري عبد العزيز ، المرجع السابق ،ص 54 .
(3) عبد السلام أبو قحف، أساسيات إدارة الأعمال الدولية(الأصول التعليمية والأدلة التطبيقية)، منشورات الحلبي الحقوقية،(ط2) ، 2003 ، ص49.
(4) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية(من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2006، ص39.
(5) أميرة حسب الله محمد ، المرجع السابق ، ص20 .

- تحسين ميزان المدفوعات للدول المضيفة عن طريق الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لهذه الدول، بالإضافة إلى خلق أسواق جديدة للتصدير، بالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية، وتقليل الواردات وزيادة الصادرات في الدول المضيفة[1].

- المساهمة في زيادة الترابط بين القطاعات الاقتصادية داخل هذه الدول مما يؤدي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بها [2].

**3- التوفيق بين الآراء المؤيدة و المعارضة :**

إن الحجج المؤيدة للاستثمار الأجنبي المباشر والمعارضة له مازالت بعيدة عن البراهين التطبيقية القاطعة ، ولن يتحقق ذلك لأن هذه الحجج تعكس في نهاية الأمر مجموعة من الحكام الشخصية والرؤى السياسية المتعلقة بإستراتيجيات التنمية المرغوب فيها ، ومن الواضح أن أي تقييم حقيقي لدور هذا الاستثمار في التنمية يتطلب مجموعة من دراسات الحالة ، تتناول كل واحدة منها إحدى الشركات متعددة الجنسيات القائمة بهذا الاستثمار في دولة معينة، وربما تكون النتيجة العامة الوحيدة الصالحة هي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون محفزا مهما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية طالما كان هناك تطابق في مصالح الشركات متعددة الجنسيات وحكومات الدول المضيفة ، وطالما ترى هذه الشركات أن دورها ينحصر في الإنتاج العالمي وتعظيم الأرباح مع قلة اهتمامها بالآثار المحلية طويلة المدى الناجمة عن أنشطتها ، فإن الاتهامات التي يوجهها أنصار المدرسة الكلاسيكية سوف تجد مزيدا من القبول في دول العالم الثالث ، وربما تكون هناك استحالة في وجود تطابق حقيقي في المصالح بين أهداف تعظيم الربح من جانب الشركات متعددة الجنسيات وأولويات التنمية التي تحددها حكومات الدول الأقل تقدما ، ومن ناحية أخرى فإن تقوية القوة النسبية على المساومة لحكومات الدول المضيفة من خلال أنشطتها المنسقة ، ومن ناحية أخرى يجب تقليل الأهمية الكلية لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن أن يجعل هذا الاستثمار يلاءم بشكل أفضل احتياجات وأولويات التنمية طويلة المدى للدول الفقيرة ، وفي ذات الوقت تقدم فرص مربحة للمستثمرين الأجانب[3].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص39.

[2] Jameel Ahmad Khader .op-cit.P259.

[3] مشيل تودا رو ، التنمية الاقتصادية ، تعريب و مراجعة محمود حسن حسن ، محمود حامد عبد الرزاق ، دار المريخ للنشر ، الرياض، 2005، ص672 .

♣ **المطلب الثالث : محددات مناخ الاستثمار .**

ينصرف تعبير مناخ الاستثمار إلى مجمل الأوضاع والظروف السياسية ،الاقتصادية ،الاجتماعية والأمنية كما يشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية، وتكون هذه العناصر متداخلة ومترابطة بعضها ثابت أو شبه ثابت ، إلا أن غالبيتها ذات طبيعة متغيرة ومن ثمة فهي تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، مما يخلق بالتفاعل مرة وبالتداعي مرة أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة تترجم في محصلتها إلى عوامل جذب أو نوازع طرد للاستثمار الأجنبي.

**1- المحيط الاقتصادي :**

المحيط الاقتصادي الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاقتصاد المتفتح على العالم الخارجي ، وكلما كان متجها إلى الحرية الاقتصادية وآليات السوق كلما كان جاذبا للاستثمار والعكس صحيح.

**1-1- وفرة الموارد المرتبطة بالموقع:**[1]

- ✓ وفرة المواد الأولية الضرورية في مختلف الميادين .
- ✓ ضمان مصادر التموين كما هو الحال في القطاع الإستخراجي :كالبترول والمعادن.
- ✓ توفر المناخ الطبيعي المساعد والمشجع للاستثمار.

**1-2- بنية أساسية مناسبة :**

يعتبر كل من النقل والاتصالات من العوامل الاقتصادية الهامة في جذب هذا النوع من الاستثمار للدول المضيفة إذ تساهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر ، ومنه رفع معدل العائد على الاستثمار الخاص ، فخطوط النقل الحديثة بأنواعها تسهل عملية الوصول داخل الدولة المضيفة أو العالم الخارجي ، كما أن وجود وسائل اتصال ذات كفاءة عالية تمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين فروع الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم ، بالإضافة إلى أنها تسهل عملية تبادل المعلومات والبيانات بين الفروع والمركز، كذلك عوامل أخرى كمحطات الطاقة وخدمات المحاسبة والتأمين...الخ[2].

**1-3- حجم السوق :**

كبر حجم السوق يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في حالة غياب المنافسة المحلية ، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان ، فالمقياس الأول يعتبر مؤشر للطلب الجاري ، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي لاحتمالات نموه المستقبلية.

---

(1) عبد المجيد أونيس ،الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-واقع و آفاق- مداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف؛ يومي 18،17 أفريل 2006 .

(2) منور أسرير ، عليان نذير ، المرجع السابق ، ص117 .

**1-4- سياسات اقتصادية كلية مستقرة :**

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالعوامل المتعلقة بالأداء الاقتصادي الكلي مثل: التضخم، سعر الصرف و السياسة المالية و النقدية...الخ ، لأن وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار و تتمتع بالاستقرار و الثبات من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار، و يتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم ، عجز الموازنة وتقليل العجز التجاري[1].

**2- العوامل السياسية :**

يعد العامل السياسي من أهم العوامل التي تؤثر في قرار المستثمر الأجنبي ، فطبيعة النظام السياسي ومدى الاستقرار ، و التغيرات محتملة الحدوث في المستقبل ، وكذلك الظروف الإقليمية والعالمية من أكثر العوامل التي يأخذها المستثمر بعين الاعتبار، فعدم استقرار النظام السياسي يعني عدم التأكد والمخاطرة في الاستثمار، كما يأخذ المستثمر الأجنبي بعين الاعتبار عند استثماره في بلد ما جملة من المخاطر المتمثلة في مدى التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي من خلال تملك القطاع العام لمعظم المشروعات ، ومدى منافسة هذه القطاعات للقطاع الخاص ، و بالتالي التأثير السلبي على الموارد والإمكانات المتاحة ، إضافة إلى حجم و إمكانات نمو هذا القطاع[2] .

**3- العوامل التشريعية والقانونية:**

إن للقوانين والتشريعات التي تسنها الدولة ومدى استقرارها دورا في جذب الاستثمار المباشر ويلاحظ في هذا المجال أنه[3]:

- ✓ كلما تميزت هذه القوانين و التشريعات بالوضوح و المرونة وعدم التضارب فيما بينها كلما كانت جاذبة للاستثمار.
- ✓ كلما كانت هذه القوانين والتشريعات المكملة تحتوي على الضمانات الكافية، من عدم مصادرة، عدم تأميم لأموال المشروعات، حرية تحويل الأرباح إلى الخارج وخروج ودخول رأس المال المستثمر، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار والعكس صحيح.
- ✓ كلما كان قانون الاستثمار والتشريعات المكملة يتضمن مجموعة من الحوافز والمزايا المناسبة من إعفاءات ضريبية وجمركية ، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح .
- ✓ كلما اتجه قانون الاستثمار إلى تحريره في المناطق الحرة من كل القيود وعمل على تسهيل إدارة تلك المناطق من خلال القطاع الخاص ووفر المناخ المناسب لربط المناطق الحرة بالأسواق العالمية كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار والعكس صحيح.

---

(1) أميرة حسب الله محمد ، المرجع السابق ، ص 36 .

(2) وفاء عبد الأمير الدباس ، الاستثمارات الأجنبية في المؤسسات الصغيرة الأردنية- الواقع و الطموح- مداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل االمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، المرجع السابق ، ص270 .

(3) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي- تحليل كلي- مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، 2002، ص193،194 .

**4- النظام الإداري:**

كلما كان النظام الإداري يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها ,عدم وجود تعقيدات مكتبية ومعوقات إدارية ، وكلما كانت الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والإطار التنظيمي الذي تعمل من خلاله تتميز بالكفاءة الإدارية والتنظيمية ، بالإضافة إلى أن توافر عدد كاف من المنظمين الأكفاء وتوافر نظام معلومات استثمارية يتيح البيانات والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بالصورة التفصيلية المطلوبة وبالدقة المناسبة وفي الوقت المناسب أدى ذلك إلى جذب الاستثمار[1] .

**5- مدى الاهتمام بتنمية الموارد البشرية :**

إن توفر العمالة المؤهلة و المدربة فنيا من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يعتبر الاستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحوث والتطوير وتوفر مراكز البحث العلمي محددا ضروريا لاتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة ، إذ يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف مع طرق الإنتاج وإستعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدولة[2] .

- **المطلب الرابع : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي.**

فسرت العديد من النظريات الاقتصادية انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

**1- نظرية عدم كمال السوق :**

تبني هذه النظرية تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على أساس افتراض عدم كمال السوق الناجم عن عدم كمال المنافسة وعدم كمال المعلومات.

وقد تم دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء ذلك من زاوية "ساكنة" تتناول دوافع المنشآت الصناعية ، ومن زاوية "متحركة" تركز على اعتبارات دورة حياة المنتج.

**1-1- دوافع المنشآت الصناعية:**

يتفق كل من prry و caves على وجود ارتباط وثيق بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وبين توافر وامتلاك مجموعة من المزايا الاحتكارية بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة، بحيث تكون هذه المزايا عوضا للشركات متعددة الجنسيات عن المخاطر التي تواجهها[3] .

ومما سبق يمكن القول أن تدفق هذه الاستثمارات إلى الدول المضيفة يعتمد على وجود عامل على الأقل من العوامل التالية:

- ✓ التفوق في مجال التكنولوجيا والقدرة على تنويع المنتجات.
- ✓ توافر المهارات الإدارية والتنظيمية والتسويقية.
- ✓ الإنفاق الضخم على البحوث والتطوير وتوافر رؤوس الأموال.

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق ، ص192 .
(2) أميرة حسب الله محمد، المرجع السابق، ص38 .
(3) أميرة حسب الله محمد، المرجع نفسه،ص 27- 28 .

✓ وجود تسهيلات و امتيازات جمركية وضريبية ومالية ممنوحة من حكومات الدول المضيفة.

✓ ارتفاع الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة مما يقف عائقا أمام تصدير منتجات تلك الشركات من الدولة الأم للدول المضيفة عبر التجارة الدولية.

إن تمتع بعض الشركات بالمزايا الاحتكارية يعد شرطا هاما للقيام بالاستثمار الدولي إلا أنه ليس شرطا كافيا ، لأن مديري هذه الشركات لا يمكنهم الوعي بجميع فرص الاستثمار المباشر في الخارج من الناحية العملية كما أن استغلال المزايا الاحتكارية يرتبط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية التي تضعها حكومات الدول المضيفة الخاصة بتنظيم أنشطة تلك الشركات [1] ، هذا فضلا عن تجاهلها لأهمية المزايا المكانية للدول المضيفة كسبب هام لتوطن هذا الاستثمار[2] .

**2-1- نظرية دورة حياة المنتج :**

افترض "Vernon" أن الميزة النسبية التي تتمتع بها إحدى الدول في إنتاج منتجات معينة يمكن أن تنتقل من دولة لأخرى بمرور الزمن، نظرا لأن هذه المنتجات تمر بدورة حياة على خمس مراحل[3]:

❖ **المرحلة الأولى:** تتطلب عدد كبير من المستهلكين ذوي الدخول المرتفعة والأذواق العالية في نفس الدولة (لتكن الولايات المتحدة الأمريكية) مما يسمح باختبار المنتج الجديد ، ثم يتم تصديره إلى دول متقدمة أخرى لتكن الدول الأوربية .

❖ **المرحلة الثانية:** تتميز باستمرار وتزايد الطلب الخارجي على المنتج الجديد مما يزيد في المنافسة بين المنتجين، وهذا ما يدفعهم إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في نفس أسواق التصدير وذلك لتدعيم مركزها الاحتكاري.

❖ **المرحلة الثالثة:** تحتدم المنافسة و تصبح التكنولوجيا أكثر نمطية والمنتجات تكون كثيفة العمالة كما تصبح اعتبارات التكلفة عنصر أساسي في تقرير مواقع الإنتاج مما يدعو إلى الاستثمار مباشرة في الدول النامية الأقل تكلفة.

❖ **المرحلة الرابعة:** تصبح الدول الأوربية مصدرة للولايات المتحدة الأمريكية.

❖ **المرحلة الخامسة:** تصبح الدول النامية كقاعدة تصدير نفس السلعة للدولة الأم والدول الأوربية.

إن الواقع العملي للشركات متعددة الجنسيات يؤيد الافتراضات التي تقوم عليها هذه النظرية مثلا: نجد أن الحاسبات الآلية بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشرت في فرنسا وألمانيا الغربية واليابان ثم انتقل الإنتاج إلى الدول النامية الآخذة في التقدم بخطوات متسارعة مثل:كوريا الجنوبية وتايوان[4] ، كما أن هذه النظرية تؤكد على أهمية المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول النامية لجذب هذه الاستثمارات.

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق،ص40 .
(2) أميرة حسب الله محمد ، المرجع السابق، ص29 .
(3)Abdelkader Sidahmed , économie de l'industrialisation a partir des ressources naturelles , OPU , Alger , 1983.P254.
(4) منور أسرير ، عليان نذير ،المرجع السابق ،ص112 .

وما يعاب عليها أنه لا يمكن أن تنطبق على بعض أنواع المنتجات مثل:"سلع التفاخر" لأنه يصعب على دول أخرى غير الدولة صاحبة الابتكار تقليدها أو إنتاجها بسهولة خاصة الدول النامية كما أنها لم تقدم تفسيرا واضحا لأسباب اتجاه الشركات نحو الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من عقود التراخيص في الدول المضيفة[1].

**2- نظرية الحماية :**

يقصد بالحماية الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب المعرفة و الابتكارات الحديثة في مجال الإنتاج ، التسويق و الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص و الإنتاج أو أي شكل آخر من أشكال الاستثمار الأجنبي و ذلك لأطول فترة ممكنة.

وطبقا لهذه النظرية فإن الشركات تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة كالبحوث والتطوير و الابتكارات ،أو أي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة ولكي يتحقق هذا الهدف يجب عليها ممارسة أنشطتها داخل المركز أو الفروع التابعة للشركة بأسواق الدول المضيفة بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة، لأن احتفاظ الشركة بأحد الأصول (المعرفة، الاختراع....الخ) التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة لكي تحقق الحماية المطلوبة لاستثماراتها ومن ثمة الأهداف التي ترغب في بلوغها من التوسع في أنشطتها.

لكن الواقع يثبت أن هناك ضوابط لحماية براءات الاختراع في أي نشاط اقتصادي تمارسه هذه الشركات على مستوى العالم تتضمنها مواثيق متفق عليها وتقوم بتنفيذها منظمات دولية بالتالي لا يوجد مبرر عملي لما تقوم به بعض الشركات متعددة الجنسيات لحماية براءات الاختراع في أي نشاط .

نجد أيضا أن هذه النظرية تركز بصورة مباشرة على دوافع هذه الشركات و ضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرارات داخليا و بذلك فهي تعطي اهتماما أقل إلى الإجراءات، الضوابط و السياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة ، و الممارسات الفعلية الحالية أو المتوقعة لهذه الشركات[2] .

**3- نظرية الموقع :**

تركز هذه النظرية على العوامل الموقعية والبيئية المؤثرة على العرض ، الطلب و قرارات الاستثمار في الدول المضيفة ، لأن هذه العوامل هي التي تؤثر على قرار الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار مباشرة في هذه الدول و التصدير منها أو التصدير إليها.

ويرى "دنبج" أن هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج، التسويق و الإدارة و يمكننا ذكر بعض هذه العوامل فيما يلي[3] :

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد ، المرجع السابق ،ص 399- 400 .
(2) عبد السلام أبو قحف، المرجع السابق، ص 399- 400.
(3) عبد السلام أبو قحف ، المرجع نفسه ، ص 403 .

- ✓ عوامل السوق: حجم السوق و درجة المنافسة، مدى توافر منافذ التوزيع ووكالات الإعلان، معدل نمو السوق، درجة التقدم التكنولوجي، إمكانية التصدير للدول الأخرى.
- ✓ عوامل التكاليف : القرب من المواد الخام ، مدى توافر الأيدي العاملة ورؤوس الأموال ، مدى انخفاض تكاليف نقل المواد الخام و السلع الوسيطة ، انخفاض مستوى الأجور، و التسهيلات الإنتاجية الأخرى.
- ✓ ضوابط التجارة الخارجية: مثل التعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.
- ✓ الحوافز و الامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.
- ✓ العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجْنبَي: مثل: مدى قبول الوجود الأجنبي واستثماراته ، الاستقرار السياسي ، ثبات أسعار الصرف ، إجراءات تحويل العملات الأجنبية ، التعامل بنظام الضرائب ، توفر البنية الأساسية .
- ✓ عوامل أخرى: كالأرباح المتوقعة ، والموقع الجغرافي.

عدلت هذه النظرية من طرف روبوك وسيموندس وأضافا لها ثلاث مجموعات من العوامل هي[1] :

- ✓ العوامل الشرطية :وتشمل خصائص المنتج مثل نوعه ومتطلبات إنتاجه، بالإضافة إلى الخصائص المميزة للدول المضيفة مثل: نمط توزيع الدخل ، مدى التقدم الحضاري ، العلاقات الدولية لهذه الدول وتأثيرها على الاتفاقيات التي تساعد على حرية انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والمنتجات والأفراد .
- ✓ العوامل الدافعة: مثل:حجم الشركة, القدرات و الخصائص المالية والبشرية والتنافسية المميزة لها.
- ✓ العوامل الحاكمة : و تشمل الخصائص المميزة للدولة الأم مثل: زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية وارتفاع تكاليف الإنتاج، والقوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية .

ما يميز هذه النظرية هو إشارتها إلى العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ترجع إلى الدولة الأم ، كما أنها قدمت العديد من العوامل التي تعوق أو تحفز الشركات متعددة الجنسيات إلى القيام بالاستثمار مباشرة في الدول المضيفة ، إلا أن الكثير من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من واقع هذه النظرية قد أشارت إليها النظريات السابقة الذكر.

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق ، ص 42-43 .

## المبحث الثاني:التطور التاريخي والتوزيع الجغرافي والقطاعي.

لقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل تاريخية مختلفة ومتفاوتة في ظروفها السياسية والاقتصادية مما أثر في حجمه وطبيعته وتوزيعه الجغرافي والقطاعي ، لذلك سنتعرض في هذا المبحث إلى التطور التاريخي في المطلب الأول ، والتوزيع الجغرافي في المطلب الثاني وفي المطلب الثالث نتعرض للتوزيع القطاعي وفي المطلب الرابع نتعرض للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

### ♣ المطلب الأول: التطور التاريخي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر.

تمتد الأصول التاريخية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى أوائل القرن التاسع عشر، وكانت تقوم بهذه الاستثمارات الشركات الاستعمارية الأولى مثل:شركة الهند الشرقية، ولم يكن من أهداف هذه الشركات تنمية هذه المستعمرات أو تصنيعها وإمدادها بالمعرفة الفنية والنظم الإدارية الحديثة.

ومع نمو الثورة الصناعية وتطور النظام النقدي والمالي واتساع التجارة، انفتحت الحدود أمام التكنولوجيا القادمة وتطبيق الاختراع الجديد ، وتصنيع المنتجات التي تتمتع بميزة نسبية.

وعموما فقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بالمراحل التالية:

❖ **<u>المرحلة الأولى(1800-1914):</u>** في هذه المرحلة سادت ظروف اقتصادية وسياسية مناسبة ساعدت على تدفق الاستثمارات وهذا لعدة أسباب منها[1] :

- ✓ انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات .
- ✓ توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات.
- ✓ ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب.
- ✓ حرية حركة رأس المال والتجارة .
- ✓ حماية الدول المستعمرة لاستثماراتها الأجنبية.

❖ **<u>المرحلة الثانية(1914-1944):</u>** تميزت هذه الفترة بتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك للأسباب التالية:[2]

- ✓ الأزمة النقدية في 1929، وما ترتب عنها من اضطرابات و فوضى بسبب خروج بعض الدول عن قاعدة الذهب وتخفيض البعض الآخر لقيمة عملاتها، وتثبيت البعض الآخر لها ، مما أثر على حركة رؤوس الأموال.
- ✓ قيام بعض الدول بفرض العديد من القيود على المعاملات الخارجية، فزادت الرسوم الجمركية، وانتشر نظام الحصص ، بالإضافة إلى قيام العديد من الدول بفرض رقابة على الصرف الأجنبي.

---

[1] منور أسرير ، عليان نذير ، المرجع السابق، ص 103 .

[2] محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية(دراسة نظرية وتطبيقية) ، قسم الاقتصاد، الإسكندرية 2003، ص282 .

- ✓ ظروف الحرب وعدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي واضطرابات في المعاملات وإصدار القوانين و القرارات الاستثنائية ، و انتشار التمييز في المعاملة .
- ✓ تصفية الاستثمارات المملوكة للدول المتضررة من الحرب ومن ركود التجارة وكذا الحروب التجارية.

ومع بداية 1930 انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي والألماني وفي المقابل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الهولندي والبريطاني والفرنسي والبلجيكي(1).

وقد بلغ رصيد العالم المتراكم من الاستثمار الأجنبي المباشر 66 مليون دولار بحلول عام 1938 وكانت الشركات البريطانية من أكبر المستثمرين يليها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وقد نفذ أكثر من نصف تلك الاستثمارات إلى البلدان النامية(2).

❖ **المرحلة الثالثة:(1945-1989):** اتجهت مختلف الدول بعد الحرب العالمية الثانية إلى تنظيم أوضاعها والقيام بعمليات التعمير في ظل قيام الأمم المتحدة ووكالاتها ، و عندما استقرت الأوضاع السياسية والنقدية نسبيا بدأت تظهر الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية و أهمها اتفاقية السوق الأوربية المشتركة في 1957 والتي كان لها أثر على التبادل وعلى حركات رؤوس الأموال الأجنبية(3).

و نشير إلى أن قابلية التحويل بين العملات الدولية في ظل اتفاقية بريتن وودز كان إجراءا عمليا لتسهيل العمليات في ميزان المدفوعات وليس لغرض تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

وفي هذه الفترة اتبعت الدول النامية نماذج التنمية المستندة إلى اقتصاد مغلق،و فرضت قيود على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مثل فرض ضرائب عالية,وتطبيق أنظمة حوافز معقدة...الخ وذلك للحد من فقدان الثروات الطبيعية وتشجيع أصحاب المشاريع المحليين،إلا أن تلك القيود لم تحقق أهدافها في التنمية الاقتصادية،وقد افترضت هذه الدول أن المعروض من الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن مرنا بالتالي لم يكن مستجيبا لحوافز الاستثمار .

وبعد حدوث أزمة المديونية في الثمانينات إثر انخفاض أسعار النفط أدركت هذه الدول خطأ افتراضها فيما يخص عدم مرونة هذا النوع من الاستثمار، كما أدركت أنه أقل تقلبا من التدفقات الأخرى ، وتأكد هذا بما حدث في شرق آسيا حين تدهورت أثناء الصدام في التدفقات المالية محققة بذلك التكيف الاقتصادي الحقيقي، وبذلك أصبح يمثل المصدر الرئيسي لرؤوس الأموال الأجنبية ، وقد حقق الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة قدرها 30.6% سنويا في المتوسط من التدفق الإجمالي للاستثمار العالمي خلال الفترة ( 1970-1980 ) ثم انخفض بأكثر من 18% بين عامي 1981 و1985(4).

. ويمكن اعتبار فترة الثمانينات بداية التحول التدريجي في الأطر التشريعية والقانونية باتجاه وضع قوانين وتشريعات لمصلحة هذا النوع من الاستثمار.

(1)Alain Samuelson ,économique international contemporaine ,OPU,Alger ;1993 ,P51 .
(2) عبد المطلب عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص 271 .
(3) محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، المرجع السابق، ص 273 .
(4) عبد المطلب عبد الحميد، المرجع نفسه ،ص 273 .

❖ **المرحلة الرابعة:(1990 إلى الآن):** ما يميز البيئة الاقتصادية الدولية في هذه الفترة هو عولمة الإنتاج ، و تجسدت هذه العولمة خاصة من خلال تطور الاستثمار الأجنبي المباشر كما وكيفا بين الدول المختلفة، فقد ارتفع أكثر من التجارة والإنتاج العالميين.

ويمكن تفسير زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في فترة التسعينات من القرن الماضي باختلال الوضع الاقتصادي العالمي خاصة في الدول النامية ، فقد ارتفعت معدلات التضخم وحصل نقص في موارد الطاقة ، وانخفاض في إيرادات الصادرات بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية في وسط أوربا والشرق الأوسط ، وفي أمريكا اللاتينية مما جعل حكومات الدول تتخذ إجراءات قانونية لكسب وتعزيز ثقة المستثمرين الأجانب.

و الجدول التالي يبين لنا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للدول النامية بالنسبة إلى إجمالي التدفقات و بالنسبة إلى إجمالي التدفقات الخاصة خلال فترة التسعينات وحتى سنة 2000.

**جدول رقم-01- تطور هيكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية بالنسب خلال الفترة (1990-2000) :**

الوحدة : (%) .

| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي التدفقات (%) | 24.5 | 29 | 30.2 | 30.2 | 40.2 | 50 | 42.3 | 50.4 | 52.8 | 70.1 | 60.2 |
| نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التدفقات الخاصة (%) | 59.7 | 57.5 | 47.4 | 39.9 | 51.2 | 51.9 | 43.9 | 57.6 | 63 | 84.6 | 69.2 |

**المصدر** : أميرة حسب الله محمد ، المرجع السابق ، ص 24 .

نلاحظ من خلال الجدول تزايد في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للدول النامية خلال الفترة (1990-2000 ) فقد ارتفع من (59.7%) بالنسبة إلى إجمالي التدفقات الخاصة سنة 1990 إلى (84.6%) بالنسبة إلى إجمالي التدفقات الخاصة سنة 1999 ، وهذا راجع إلى قيام عدد كبير من الدول النامية في هذه الفترة بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي و التحرر حيث قامت هذه الدول بتحرير التجارة وزيادة دور القطاع الخاص بما فيه القطاع الأجنبي، بالإضافة إلى زيادة عدد المعاهدات الثنائية الأطراف الخاصة بتشجيع الاستثمار و حمايته ثلاثة أمثال تقريبا خلال التسعينات ، كما أن عولمة الإنتاج قد زادت من الضغوط على الحكومات لإزالة العقبات التي تعترض طريق هذا الاستثمار من أجل تفادي فقدان حصة الدول ذات الاقتصاديات الأقل تحررا في الإنتاج العالمي، خاصة في منتصف التسعينات بعد دورة الأورغواي وتأسيس منظمة التجارة العالمية.

وللإشارة فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الدول النامية سنة 1995 حوالي 47 مليون دولار[1] و يشير هذا النشاط إلى زيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي وإلى وجود إمكانات لم تستغل بعد .

---

(1) عبد الحميد عبد المطلب : المرجع السابق، ص 281 .

أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم في الألفية الثالثة فالجدول التالي يبين لنا ذلك:

**جدول-02-تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم خلال الفترة(2000-2006) :**

**الوحدة:مليار $ .**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التدفقات | 1.387.953 | 817.574 | 716.128 | 557.869 | 710.755 | 916.277 | *1200 |

**Source** :Unctad , World investment Reports, 2006 .

*http://www.akhbar-libya.com/index.php le 25/12/2006.

- من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع التدفقات على مستوى العالم سنة 2000 وقد بلغت حوالي 1.4 تريليون دولار لتعرف التدفقات تراجعا بعد ذلك إلى غاية 2003 حيث تراجعت سنة 2001 إلى 817.574 مليار دولار لتنخفض سنة2003 إلى 557.869 مليار دولار.

ويمكن تفسير تراجع هذه التدفقات إلى الأسباب التالية[1] :

✓ أحداث 11 سبتمبر 2001.

✓ تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي.

✓ تراجع القيم المالية في أغلب البورصات العالمية.

✓ انخفاض حجم أرباح بعض الشركات متعددة الجنسيات.

✓ تراجع وتيرة الإصلاحات الهيكلية في العديد من القطاعات الاقتصادية.

✓ إنهاء برامج الخوصصة في العديد من الدول.

✓ التراجع الكبير في حجم وقيمة عمليات الاندماج والتملك العالمية.

- أما الفترة (2004-2006 ) فنلاحظ ارتفاع التدفقات سنة 2004 إلى 710.755 مليار دولار لترتفع سنة 2005 إلى 916.277 مليار دولار وتحقق أقصى قيمة لها عام 2006 بـــ1200 مليار دولار، إلا أن التدفقات في هذه الفترة أدنى من تلك المحققة عام 2000.

و قد ذكرت منظمة الأنكتاد التي تتخذ مدينة جنيف مقرا لها أسباب النمو في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للسنة الثالثة على التوالي ولعل أهمها يتمثل فيما يلي[2]:

✓ النمو العالي والأداء الاقتصادي القوي في أنحاء كثيرة من العالم .

✓ ارتفاع أرباح الشركات بالتالي صعود قيم أسهمها.

✓ ارتفاع قيمة عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود والتي شكلت الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

(1) ناجي بن حسين ، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر http://www.uluminsania.net/a98htm le10/12/2006

(2) تقرير الأنكتاد ،الاستثمارات الأجنبية ترتفع إلى 916 مليار دولار http://www.akhbar-libya.com/index.php le 25/12/2006

- ✓ الاستمرار في سياسات الانفتاح الاقتصادي و جذب الاستثمارات الأجنبية.
- ✓ تحرير الإطار التنظيمي مع التركيز على الخوصصة.

**♣ المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر.**

عند ملاحظة كيفية توزع هذا الاستثمار على الصعيد العالمي يبرز لنا اختلال هذا التوزيع ولمعرفة التوازنات الموجودة في العالم لا بد من معرفة التدفقات الداخلة والخارجة.

**1-التدفقات الداخلة (الواردة) :**

التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم تتميز بالاختلال و التباين ما بين الدول النامية والدول المتقدمة والجدول التالي يبرز لنا ذلك :

**جدول - 03-التوزيع الجغرافي الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم خلال الفترة(1995-2005)**

**الوحدة:مليار$**

| البيان/السنة | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الدول المتقدمة | 203.500 | 219.900 | 269.654 | 472.545 | 828.352 | 1107.987 | 571.483 | 547.778 | 358.539 | 396.145 | 542.312 |
| الدول النامية | 113.300 | 152.700 | 193.224 | 194.055 | 231.880 | 252.459 | 219.721 | 155.528 | 175.138 | 275.032 | 334.285 |
| دول الاقتصاديات المتحولة | 14.300 | 13.500 | 19.033 | 24.305 | 26.518 | 27.508 | 26.371 | 12.821 | 24.192 | 39.577 | 39.679 |

**Source** : Unctad , World investment Reports ,2006.

- نلاحظ من الجدول أن الدول المتقدمة و الأكثر تصنيعا هي المستفيد الأكبر من هذه الاستثمارات.

ففي التسعينات من القرن الماضي تزايد تدفق الاستثمار الوارد إليها و البالغ سنة 1995 (203.500 مليار$) لترتفع إلى(828.352 مليار$ ) سنة 1999 من الإجمالي الوارد للعالم البالغ ( 1086.750 مليار$) في نفس السنة.

أما في الألفية الثالثة فنلاحظ انخفاض التدفقات عام 2001 إلى 571.483 مليار$ مقارنة بسنة 2000 حيث ارتفعت التدفقات إلى 1107.987 مليار$ ، ليستمر الانخفاض حتى عام 2004 وهذا نتيجة أحداث 11 سبتمبر 2001 و ما خلفته من رعب لدى المستثمرين الأجانب في هذه الدول ليحدث ارتفاع طفيف سنة 2005 إلى 542.312 مليار$ .

- الدول النامية حصتها تتأرجح من سنة لأخرى ففي فترة التسعينات كانت التدفقات منخفضة تراوحت ما بين 113.300مليار$ و252.459مليار$ خلال الفترة(1995-1999).
- أما في الألفية الثالثة فقد تميزت بالتذبذب ووصلت أعلى قيمة لها سنة 2005 بـــ334.285مليار$ أي ما نسبته 36.48% من إجمالي التدفقات الواردة للعالم وهذا ما يدل على زيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي .
- تميزت التدفقات للاقتصاديات المتحولة بالتذبذب من سنة لأخرى فقد تراوحت ما بين 14.00مليار$ و26.518 مليار$ ما بين (1995-1998) على التوالي لترتفع التدفقات سنة 2000إلى27.508مليار$ .

إلا أنها تنخفض سنة 2001 نتيجة انخفاض الاستثمار الوارد عالميا وتستمر في الانخفاض سنة2002 إلى 12.821مليار $ لتعرف ارتفاعا سنة 2003 وتستمر في الارتفاع إلى 39.679مليار $ سنة2005.

و تشير الإحصائيات إلى انخفاض التدفقات سنة 2003 إلى الدول الأوربية خاصة أوربا الشرقية وبلغت 21مليار $ مقابل 31مليار $ عام 2002، كما انخفضت التدفقات إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام2003 إلى 30 مليار $ وهو أقل مستوى بما يشكل عشر التدفقات خلال الفترة (2001–2002) وقد استمر انخفاض التدفقات إلى الدول المتقدمة حتى عام 2004 بمقدار 14%، إلا أنها تعاود الارتفاع سنة 2005 بزيادة قدرها 37% مقارنة بـــ2004 أي بنسبة 59% من إجمالي الوارد عالميا حيث كانت المملكة المتحدة أكبر متلق بـــ165 مليار $ تلتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تستعيد مكانتها الأولى عام 2006 بـــ117.3مليار $ بزيادة قدرها78.2% عن العام السابق تليها بريطانيا بـــ169.8 مليار $(1) .

أما بالنسبة للدول النامية فإن المثير للاهتمام هو التقلب الكبير داخل هذه المجموعة ، فالاستثمارات تعرف تركزا في مناطق دون أخرى , وفيما يلي سوف نرى توزع هذه الاستثمارات على مستوى كل منطقة :

- <u>إفريقيا:</u> في سنة 1997 سجلت إفريقيا 01%من مجموع العالم ، أما بالنسبة لسنة 2001 فقد بلغت 19 مليار $ وتعتبر كل من الجزائر، أنغولا، تشاد، نيجيريا، تونس الدول التي تدفقت إليها أكثر من نصف التدفقات، إلا أن التدفقات عرفت تراجعا سنة 2002 إلى 11 مليار $ وقد تراجعت التدفقات في 23دولة من بين 53دولة.

أما سنة 2005 فقد ارتفعت التدفقات إلى 31 مليار $ مقارنة بـــ17 مليار $ عام 2004 ، وهو مستوى لم يسبق له مثيل ، وكان جنوب إفريقيا أكبر متألق بـــ21% أي 6.4 مليار $ من مجموع الوارد للمنطقة وهذا راجع أساسا إلى شراء مصرف باركليس(بريطانيا) لشركة "أبسا"(جنوب إفريقيا) تلتها مصر ثم نيجيريا، أما في سنة 2006 فقد استحوذت مصر ونيجيريا على أكبر حصتين بـــ5.3 و5.4 مليار $ على التوالي من مجموع الوارد للمنطقة البالغ 38.8 مليار $ ، رغم هذه الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لإفريقيا إلا أن نصيبها يبقى منخفض ولا يعكس الإمكانات المتوفرة .

أما عن مصادر التدفقات فتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أهم بلدان المصدر تليها فرنسا وألمانيا وقد كان معظم الاستثمار الوارد في شكل استثمارات تأسيسية في مجالات جديدة، واتجه معظمه نحو الموارد الطبيعية لاسيما النفط، وكان للخدمات نصيب كبير، كما أن هناك بعض الشركات من الدول النامية مثل CNOOC من الصين وبتروناس من ماليزيا وONGCVIDESB من الهند.

- <u>آسيا:</u> عرفت التدفقات تراجعا من 107 مليار $ عام 2001إلى 95 مليار $ عام2002 وذلك بطريقة غير متساوية حسب البلدان وحسب القطاعات ، لتبقى دول جنوب شرق وشمال شرق آسيا محتفظة بنصف المبالغ، وتبقى الصين استثناء عن هذا الانخفاض.

(1)http://www.ahkbar-libya.com: المرجع السابق

عرفت التدفقات ارتفاعا عام 2005 لتصل حوالي165 مليار $ أي ما يمثل18% من مجموع التدفقات عالميا وقد توجه نحو ثلثي هذه التدفقات إلى الصين بـــ72 مليار $ وهونج كونج36 مليار $ ، وقد تلقت منطقة جنوب شرق آسيا 37 مليار $ وكانت سنغافورة في المقدمة بـــ20 مليار $ تلتها اندونيسيا بـــ5 مليار $ ثم ماليزيا وتايلاند بـــ4 مليار $ لكل منهما، وكانت التدفقات الواردة إلى جنوب آسيا أقل من 10 مليار $ ، وإن كانت قد ارتفعت في عدة بلدان وسجلت أعلى مستوى لها في الهند 7 مليار $ .

أما سنة 2006 فقد بقيت الصين محتفظة بمكانتها وقادت التدفقات على جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا و البالغة 186.7 مليار $ بزيادة قدرها 13.1% عن العام السابق ، وأشارت الأنكتاد أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين بلغ 70 مليار $ بينما بلغ في هونج كونج 41.1 مليار $ وجاءت سنغافورة في المرتبة الثالثة بـــ31.9 مليار $ و الهند 9.5 مليار $ [1].

أما غرب آسيا فقد سجلت التدفقات الواردة إليها ارتفاعا شديدا بـــ85% وهي أعلى نسبة في البلدان النامية لسنة 2005 لتبلغ 34 مليار $ ، وقد تلقت الإمارات العربية المتحدة 12 مليار $ وهي بذلك أكبر متلقي في المنطقة لعام 2005 تليها تركيا ، أما سنة 2006 فقد ارتفعت التدفقات الواردة وبلغت 34.5 مليار $ ، وكان الارتفاع في أسعار النفط وما ترتب عليه من نمو قوي للناتج المحلي الإجمالي من بين العوامل التي أدت إلى هذا الارتفاع .

أما عن مصادر التدفقات لقارة آسيا فقد أتى أكثر من نصف التدفقات من اقتصاديات الدول النامية و معظمها من المنطقة ، وتبين الإحصائيات أن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد أدى إلى حدوث نمو كبير في نصيب هذه المصادر مقارنة بالعقد المنصرم من نحو 44% عام 1995 إلى نحو 65% عام 2004 ويقابله انخفاض في نصيب مصادر البلدان المتقدمة ، وتعتبر الصناعة التحويلية أهم القطاعات استقطابا في هذه المنطقة.

**-أمريكا اللاتينية والكاريبي:** حصلت سنة 1998 على 77 مليار $ لترتفع إلى 104 مليار $ سنة 2005 وهو ارتفاع ضئيل مقارنة بـــ2004 باستثناء المراكز المالية الخارجية (غير الخاضعة للقوانين الوطنية) زادت التدفقات الواردة بنسبة 12% لتصل إلى 67 مليار $ عام 2005 ، وقد أسهم في ذلك ارتفاع أسعار السلع الأساسية والنمو الاقتصادي.

والملاحظ هو التباين الشديد في هذه التدفقات في دول المنطقة ففي حين انخفضت التدفقات إلى البرازيل(-17%) ، الشيلي(-7%) ، المكسيك(-3%) ، نجدها ارتفعت في الأورغواي(81%) ، وقد بلغت أكثر من ثلاثة أضعاف في كولومبيا، وتضاعفت في فنزويلا، وزادت في الإكوادوربـــ65% و البيرو بـــ(61%).

---

[1] http://www.akhbar-libya.com/index.php, المرجع السابق

وللإشارة فقد استمرت بعض الشركات في الانسحاب من المنطقة نتيجة المنازعات مع الحكومات المضيفة ، كما أن هناك تراجع للتدفقات في قطاع الخدمات من 40% سنة 2004 إلى 35% سنة 2005 ، إلا أن القطاع الأولي قد عرف تزايدا في التدفقات رغم السياسات التقييدية في المنطقة[1].

**2- التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر :**

تعتبر التدفقات الخارجة تدفقات من الدولة الأم إلى الدول المضيفة ، وقد كانت بريطانيا تحتل المرتبة الأولى من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة تليها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ولكن بعد الحرب العالمية الثانية تغيرت الأوضاع وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية كمصدر رئيسي لتلك الاستثمارات حتى منتصف السبعينات ، وبعد ذلك "تطورت الاستثمارات اليابانية والأوربية بشكل ملحوظ ، إلا أن بريطانيا و أمريكا حازتا على معدلات استثمارية حتى عام 1985 ، أما بعد حرب 1986 تسارعت الاستثمارات اليابانية بوتائر أعلى من الاستثمارات الأمريكية لتصبح أكبر المستثمرين في العالم"[2] .

وعموما تعتبر الدول المتقدمة المصدر الرئيسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة، حيث سيطرت على 90.2% سنة 1997 وقد بلغ التدفق الخارج لهذه الاستثمارات من أمريكا في نفس السنة 25.6% من مجموع التدفقات الخارجة، أما حجم التدفق الخارج من الدول النامية فبلغ 9.7% بموجب إحصائيات نفس السنة[3] .

أما في سنة 2004 فقد ارتفعت هذه التدفقات بنسبة 18% ، وتعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ولكسمبورغ مصدرا لقرابة نصف مجموع تلك الاستثمارات المتجهة إلى الخارج وظلت البلدان المتقدمة كمجموعة مصدرا هاما لرؤوس الأموال عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن التدفقات الصافية الخارجة تجاوزت التدفقات الصافية الداخلة بمقدار 260 مليار$ ، في حين أن التدفقات الخارجة من الإتحاد الأوربي قد انخفضت بنسبة 25% لتنخفض إلى 280 مليار$ وهو أكبر انخفاض في سبع سنوات[4] .

وقد شهدت نفس السنة 2004 تدفقات خارجة من البلدان النامية فبعد أن كانت ضئيلة فقد ارتفعت وبلغ مجموعها 133 مليار$ أي ما يعادل نحو 17% من الإجمالي العالمي .

أما سنة 2005 فقد عرفت تزايد للاستثمار الصادر وبلغ 779 مليار$ وقد خرج من هولندا 119 مليار$ تليها فرنسا وبريطانيا ، وقد سجل الاستثمار الصادر من الاقتصاديات النامية ارتفاعا شديدا ، وكانت هونج كونج على رأس القائمة بـ33 مليار$[5] .

---

[1] http://www.akhbar-libya.com , المرجع السابق

[2] شوقي ناجي جواد ،إدارة الأعمال الدولية(مدخل تتابعي) ، الأهلية للنشر والتوزيع ، (ط1) ، القاهرة ، 2002 ، ص55 .

[3] سرمد كوكب الجميل ، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية ، دار حامد للنشر،( ط1) ، عمان ، 2000 ، ص 62 .

[4] محمد يعقوبي ، توفيق تمار ، أثر العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مداخلة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات والاقتصاديات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية - جامعة بسكرة ، 2006، ص 4 .

[5] تقرير الأنكتاد،البلدان النامية تستقطب 233 مليار دولار http://www.alqabas.com.kw/le25/12/2006

وعموما فإن مصادر الاستثمارات الخارجة من الدول النامية كان معظمها من هونج كونج ، كوريا الجنوبية، تايوان ، المكسيك، البرازيل والصين ، أما من الدول العربية فنجد السعودية ، الكويت والإمارات العربية المتحدة.

نستنتج من خلال تحليلنا للتدفقات الصادرة والواردة للاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم أن الدول المتقدمة تسيطر على التدفقات الواردة والصادرة رغم أن هذه التدفقات قد عرفت انخفاضا في السنوات الأخيرة ، وفي المقابل فقد زادت التدفقات الواردة للدول النامية ، رغم أن هناك تفاوت وتباين بين الدول ففي حين سجلت دول تدفقات كبيرة نتيجة النمو الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط فهناك دول قد سجلت تدفقات سالبة كما تلاحظ ازدياد التدفقات الصادرة من الدول النامية وهذا يدل على زيادة اندماجها أكثر في الاقتصاد العالمي.

♣ **المطلب الثالث : التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر.**

**1- التوزيع القطاعي:**

من المعروف أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه نحو القطاعات التي تدر عائدا مرتفعا حتى وإن كانت المخاطرة مرتفعة.

فقبل الحرب العالمية الأولى تركزت حوالي 55% من هذه الاستثمارات في القطاع الأولي و20% في السكك الحديدية و10% في قطاع الخدمات[1] وهي نسبة ضئيلة جدا.

أما بعد الحرب العالمية الأولى توجهت الاستثمارات الأجنبية نحو القطاع الزراعي والتعدين وجزء استثمر في البنية الأساسية[2] ، و بعد الحرب العالمية الثانية توجه ثلث الاستثمارات إلى النشاط الصناعي خاصة الصناعة التحويلية ، والثلث الثاني إلى قطاع النفط وحوالي العشر إلى التعدين والربع الباقي في مجال الخدمات والذي ينمو بمعدلات مرتفعة[3] ، وفي سنة 1960 اتجه أكثر من ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر من الأصل الأمريكي والبريطاني إلى القطاع الصناعي بالإضافة إلى القطاع الزراعي وكانت 20% منها للقطاع الخدمي[4] .

وفي السبعينات من القرن الماضي اتجهت معظم الاستثمارات إلى صناعة إحلال الواردات في إطار ما يعرف بـــ تحاشي التعريفات الجمركية[5] ، كما في المكسيك، البرازيل ، سنغافورة وجنوب إفريقيا، أما قطاع الخدمات فقد استحوذ على 25% من هذه التدفقات.

---

(1) عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، 1992، ص 220 .
(2) عبد المطلب عبد الحميد ، المرجع السابق ،ص 271 .
(3) محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ( مفهومها ، نظرياتها ، سياساتها ) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 ، ص 297.
(4) يحياوي سمير، العولمة وتأثيراتها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية(حالة الجزائر) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2004- 2005، ص 53 .
(5) عبد المطلب عبد الحميد، المرجع نفسه ،ص 272 .

أما فترة التسعينات فقد ميزها تدويل قطاع الخدمات بشكل ملحوظ لتصل إلى 49% من التدفقات في هذه الفترة وقد تركز في القطاع المالي، بنوك التأمين، النقل، السياحة، الفندقة،....الخ، وكل ما يتصل بالتجارة.

ومع بداية الألفية الجديدة تجاوز نصيب القطاع الخدمي 70% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة و 52% في الدول النامية ، وكان من الطبيعي أن يتزايد نصيب هذا القطاع من الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة مع تزايد الاتجاه نحو اقتصاد السوق والاندماج في الأسواق العالمية ، وتحرير القطاعات بما فيها الخدمات ، وقد بلغ نصيب هذا القطاع من الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 60% من الإجمالي المتدفق عام 2002 ليبلغ 67% عام 2003 ، وكان ذلك على حساب القطاع الصناعي الذي انخفض نصيبه في الفترة(1990-2003) بمقدار 19%، و القطاع الزراعي الذي انخفض نصيبه النسبي في نفس الفترة إلى 33%[1].

وحسب الأنكتاد فإن الثلاث سنوات الأخيرة (2004-2006) تعلقت معظم الاستثمارات الواردة بقطاع الموارد الطبيعية والصناعات المرتبطة بها خصوصا الغاز والنفط نتيجة ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية.

أما تفسيرنا لتوجه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع الخدمي وتدويله يكمن في عدم قدرة العديد من الخدمات على الانتقال ، بالتالي محدودية الاتجار بها مما أدى إلى انخفاض مساهمتها في الدخل الوطني أو مساهمتها في التجارة الدولية على المستوى الدولي في الدول المتقدمة والنامية على حد السواء وهذا مقارنة بالسلع.

إلا إن زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي أدى إلى إدراك وتفهم حقيقي لأهمية الخدمات وقطاعاتها الواسعة في مختلف الاقتصاديات ، وقد كان موضوع تحرير الخدمات واحد من أهم المواضيع التي تناولتها جولة الأورغواي ضمن مباحثات التجارة العالمية ، وللإشارة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات قد تركز في خدمات معينة وفي دول معينة تبعا لميزة أو أهمية تنافسية معينة[2] .

إن تنامي الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات في السنوات الأخيرة رغم كل ما يواجه من عوائق إستراتيجية خاصة في المصارف ، مؤسسات التأمين والاتصالات قد صاحبه اتساع نطاق الخدمات التمويلية والتجارية و امتد ليشمل توليد وتوزيع الكهرباء، المياه ، الاتصالات وخدمات الأعمال خاصة مع تزايد الدور الذي تلعبه تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في هذا الشأن .

إن القسم الأكبر من هذه الاستثمارات لا تقوم بإنشاء فروع جديدة بل تركز على شراء مشروعات قائمة، أما السمة الأساسية لهذه الاستثمارات فتتمثل في عمليات الاندماج والتملك.

---

[1] محمد صديق عفيفي، تطوير الإدارة العربية لجذب إستثمار نماذج ومقترحات علمية ، مؤتمر الاستثمار والتمويل ، تطوير الإدارة العربية لجذب الإستثمار ، شرم الشيخ ، مصر، 05-08 ديسمبر 2004،ص3 .

[2] يلماظ أكيوز، الدول النامية والتجارة العالمية، تعريب السيد أحمد عبد الخالق ، دار المريخ ، الرياض ،2003، ص 238-239 .

**2- عمليات الاندماج والتملك:**

أصبحت عمليات الاندماج والتملك بمثابة توجهات إستراتيجية للشركات متعددة الجنسيات وخاصة الشركات الأمريكية منها ,إلا أن الشركات اليابانية تفضل التملك الكامل ذو البداية من الصفر خاصة في البلدان النامية، يأتي هذا بعد التغيرات الهيكلية ، التقنية، السياسية والقانونية على بيئة الاقتصاد العالمي ، تمثلت بعضها في التحالفات الإقليمية والإستراتيجية بين هذه الشركات وتنامي ظاهرة العولمة .

تشير الإحصائيات أن عدد هذه العمليات قبل التسعينات بلغت حوالي 100مليون$ سنة 1978 وبلغت حوالي 03% من الناتج العالمي عام 1980.(1)

أما فترة التسعينات من القرن الماضي والألفية الثالثة فالجدول التالي يبرز لنا تطور هذه العمليات:

**جدول-04-تطور عمليات الاندماج والتملك على مستوى العالم خلال الفترة (1995-2005) :**

**الوحدة: مليون$.**

| السنوات | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عمليات الاندماج والتملك | 186.6 | 227.2 | 304.84 | 531.64 | 766.04 | 1143.81 | 593.96 | 369.78 | 296.98 | 380.59 | 716.30 | 5517.60 |
| النسبة من الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد % | 56.35 | 58.8 | 63.36 | 77 | 70.48 | 82.4 | 72.6 | 55.4 | 53.2 | 53.5 | 78.17 | 68.25 |

**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006 ، ص 12.
- النسب من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم02 .

- نلاحظ من الجدول تزايد عمليات الاندماج والتملك منذ منتصف التسعينات حتى سنة 2000 فقد ارتفع من 186.593 مليون$ أي 56.35% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا سنة 1995 إلى 1143.816 مليون$ أي 82.4% سنة 2000 ويعود هذا الإرتفاع إلى تزايد عمليات الخوصصة في العالم خاصة في الدول النامية.

- ابتداء من سنة 2001 تراجعت عمليات الاندماج والتملك من 82.4% سنة 2000 إلى 72.6% سنة 2001 أي تراجعت بنسبة 09.8%و استمر هذا التراجع حتى سنة 2003 ، ويعود إلى تراجع عمليات الخوصصة وإنهائها في بعض الدول النامية نتيجة ركود الاقتصاد العالمي.

- ابتداء من سنة 2004 عادت عمليات الاندماج والتملك إلى الارتفاع لتصل إلى 53.5% بعد ما كانت 53.2% سنة 2003 لترتفع سنة 2005 إلى 74.6% ، ويعود هذا إلى انتعاش البورصات ، وعودة عمليات الخوصصة إلى الارتفاع من جديد ، إلا أن هذه العمليات تبقى بعيدة عن الطفرة التي حققتها خلال الفترة(1999-2000).

(1) عبد السلام أبو قحف ، سياسات وإستراتيجيات الأعمال ، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، 2004، ص 397- 398 .

تشير إحصائيات سنة 2005 أن عدد الصفقات المتعلقة بعمليات الاندماج والتملك بلغت 6134 صفقة ، أما عدد الصفقات الضخمة فقد كان 141 صفقة ضخمة تجاوزت المليار دولار ، وهي قريبة من تلك التي سجلت عام 2000 عندما أبرمت 175 صفقة ضخمة ، هذا وقد كانت الخدمات المستفيد الأكبر من هذه العمليات للسنة الثانية على التوالي ، بينما عرف القطاع الصناعي انخفاضا حادا من عمليات الاندماج والتملك بأقل من أربع نقاط مئوية مقارنة بسنة 2004، أما القطاع الأولي فقد ارتفعت فيه هذه العمليات بنسبة أضعاف وكانت صناعة النفط في المقام الأول وهذا راجع إلى استمرار ارتفاع أسعاره في السنوات الأخيرة[1] .

يمكن إرجاع الحركة المكثفة لعمليات الاندماج والتملك إلى عدة عوامل أهمها[2] :

- ✓ شدة وكثافة المنافسة في قطاع الاتصالات وصناعة المعلومات والتكنولوجيا الحديثة .
- ✓ إعادة هيكلة القطاعات الضخمة على المستوى العالمي مثل : قطاع الصناعات البترولية والكيماوية وقطاع السيارات والبنوك والمؤسسات المالية .
- ✓ تسارع حركة العولمة وإنشاء شركات جديدة للهندسة والدراسات الاستشارية التي من شأنها تقديم خدمات أخرى ، حيث كان السبب الرئيسي وراء إنشائها هو حاجة الشركات التي تعمل في خارج الدولة الأم متابعة زبائنها باستمرار والاستجابة لمتغيرات المحيط ، خاصة على مستوى الدول الأجنبية التي تنقل استثماراتها إليها.

**♣ المطلب الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية .**

**1- تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية :**

الكثير من الشواهد والبيانات الإحصائية تؤكد بأن واقع حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية هو واقع مرير وأن تدفقاته تبقى محدودة جدا بالنسبة للإجمالي العالمي وحتى بالنسب للإجمالي الوارد للدول النامية ، و الجدول التالي يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية بالنسب المئوية خلال الفترة(1995-2005 ):

---

[1] http://www.akhbar-libya.com ,المرجع السابق

[2] محمد يعقوبي ، توفيق تمار، المرجع السابق ، ص 04 .

**جدول-05-تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى للدول العربية بالنسب ومقارنتها بالعالم خلال الفتــرة (1995-2005):** **الوحدة مليار$.**

| البيان/السنة | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مجموع الدول العربية | 0.255 | 3.582 | 7.288 | 8.740 | 2.495 | 2.629 | 7.711 | 8.074 | 15.682 | 21.605 | 37.650 |
| نسبة الدول العربية للعالم% | 0.08 | 0.93 | 1.51 | 1.27 | 0.23 | 0.19 | 0.94 | 1.13 | 2.81 | 3.04 | 4.11 |
| نسبة الدول العربية للدول المتقدمة% | 0.077 | 1.62 | 2.70 | 1.84 | 0.30 | 0.23 | 1.34 | 1.47 | 4.37 | 5.45 | 6.94 |
| نسبة الدول العربية للدول النامية% | 0.23 | 2.35 | 3.77 | 4.50 | 1.08 | 1.04 | 3.51 | 5.19 | 8.95 | 7.86 | 11.26 |

**المصدر**: المنظمة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، ص 11 .

النسب من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم02 والجدول رقم03.

– تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية تميزت بالانخفاض والتذبذب في فترة التسعينات ، وفي سنة 2003 من الألفية الثالثة حيث تراوحت ما بين 0.255 مليار$ و8.074 مليار$ خلال الفترة (1995-2002) ، أي ما نسبته 8.08% و1.13% من الإجمالي الوارد عالميا على التوالي وهي نسبة جد ضئيلة.

– ابتداء من 2003 عرفت التدفقات ارتفاعا وشهدت أقصى قيمة سنة 2005 بـــ37.650 مليار$ أي ما نسبته 4.11%من الإجمالي الوارد عالميا.

– أما إذا قارنا التدفقات للدول العربية بالنسبة للدول المتقدمة فهي جد ضعيفة تراوحت ما بين 0.077% و1.47% في الفترة (1995-2002) لترتفع سنة 2003 إلى 4.37% من التدفقات الواردة للدول المتقدمة وتصل أقصى نسبة سنة 2005 (6.94%) ، وهذا يدل على تزايد التدفقات إلى الدول العربية وتناقصها إلى الدول المتقدمة في السنوات الأخيرة.

– باعتبار الدول العربية دولا نامية فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدأت تتحسن ابتداء من 2002 بعد أن كانت ضعيفة في التسعينات فقد بلغت ( 5.19%) لترتفع سنة 2005 إلى 11.26% من الإجمالي الوارد للدول النامية.

إن هذا التحسن في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية ترجعه المؤسسة العربية لضمان الاستثمار إلى ما يلي(1) :

- ✓ تنامي الاستثمارات العربية البينية بتأثير تزايد أسعار النفط .
- ✓ فتح قطاعات جديدة للاستثمار خاصة قطاعات الخدمات مثل: الاتصالات، الكهرباء، النقل , الطيران المدني ، وقطاعات النفط والغاز والتعدين.
- ✓ التوسع في إطلاق المشاريع الصناعية والسياحية والعقارية الضخمة ومشاريع البنية التحتية من مطارات، موانئ وسكك حديدية.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، 2005، ص 09.

- ✓ تنامي جهود الترويج القطرية والتحسن المتواصل في مناخ الاستثمار.
- ✓ معالجة معوقات الاستثماروتوفيرالمعلومات الحديثة و الدقيقة و تأسيس قواعد البيانات وفق المعايير الدولية .
- ✓ مواصلة برامج الخوصصة والإصلاحات الهيكلية.
- ✓ تعزيز الشفافية و تسهيل إجراءات المعاملات .

**2- توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية :**

من خلال الجدول التالي سيتبين لنا تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين الدول العربية :

**جدول- 06-تطور تدفقات الاستثمار للأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية كل دولة على حدى خلال الفترة (1995-2005).**

**الوحدة: مليار $**

| الدولة / السنة | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإمارات | 399 | 301 | 232 | 258 | 985- | 515- | 1.184 | 1.307 | 4.256 | 8.359 | 12.000 |
| مصر | 598 | 636 | 887 | 1.076 | 1.065 | 1.235 | 510 | 647 | 237 | 2.157 | 5.376 |
| المغرب | 335 | 357 | 1.188 | 417 | 850 | 215 | 2.825 | 481 | 2.429 | 1.070 | 2.933 |
| السعودية | 1.877 | – 1.129 | 3.044 | 4.289 | 780- | – 1.884 | 20 | 453 | 778 | 1.942 | 4.628 |
| لبنان | 35 | 80 | 150 | 200 | 250 | 298 | 249 | 257 | 2.860 | 1.899 | 2.573 |
| السودان | - | - | 98 | 371 | 371 | 392 | 574 | 713 | 1.349 | 1.511 | 2.305 |
| الجزائر | 25 | 270 | 260 | 501 | 507 | 438 | 1.196 | 1.065 | 634 | 882 | 1.081 |
| البحرين | 431 | 2.048 | 329 | 180 | 454 | 364 | 81 | 217 | 517 | 865 | 1.049 |
| تونس | 378 | 351 | 365 | 668 | 368 | 779 | 486 | 821 | 584 | 639 | 782 |
| قطر | 94 | 339 | 418 | 347 | 113 | 252 | 296 | 624 | 625 | 1.199 | 1.469 |
| الأردن | 13 | 16 | 361 | 310 | 158 | 787 | 100 | 64 | 436 | 651 | 1.532 |
| سوريا | 100 | 89 | 80 | 82 | 263 | 270 | 110 | 1.030 | 180 | 275 | 500 |
| سلطنة عمان | 29 | 60 | 65 | 101 | 39 | 16 | 83 | 26 | 489 | 200 | 715 |
| موريتانيا | 7 | 4 | 1 | - | 1 | 40 | 92 | 118 | 214 | 5 | 115 |
| الكويت | 7 | 347 | 20 | 59 | 72 | 16 | 147- | 7 | 67- | 24 | 250 |
| فلسطين | - | 4 | 7 | 218 | 189 | 62 | 20 | 5- | - | 3- | - |
| العراق | 2 | 1 | 1 | 7 | 7- | 3- | 6- | 2- | - | 90 | 300 |
| جيبوتي | 3 | 3 | 2 | 3 | 4 | 3 | 3 | 4 | 14 | 39 | 23 |
| الصومال | 1 | 1 | 1 | - | 1- | - | - | - | 1- | 21 | 24 |
| ليبيا | 107- | 136- | 82- | 128- | 128- | 142- | 101- | 145 | 142 | 364- | 261 |
| اليمن | 218- | 60- | 139- | 219- | 308- | 6 | 136 | 102 | 6 | 144 | 266- |

**Source :**Unctad,World investment Reports, 2006.

– من الجدول يتبين أن هناك توزيع غير متكافئ لهذه الاستثمارات في الدول العربية فهي ترتفع في دول خاصة النفطية منها وتنخفض في دول أخرى.

– ارتفاع التدفقات إلى الإمارات بـــ12 مليار$ عام 2005 مقارنة بـــ8.4 مليار$ عام 2004 ، وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى تليها مصر في المرتبة الثانية بـــ5.4 مليار$ سنة 2005 ثم السعودية في المرتبة الثالثة بـــ4.6 مليار$ تليها المغرب بـــ2.9 مليار$ ، وجاءت الجزائر في المرتبة الحادي عشر من حيث تحسن التدفقات بـــ1.081 مليار$ وتونس في المرتبة الثالثة عشر بـــ782 مليون$ سنة 2005 فرغم صغر مساحتها إلا أنها تتوفر على العمالة المدربة.

– عرفت ليبيا ارتفاع التدفقات الواردة إليها سنة 2005 بـــ261 مليون$ بعد أن كانت التدفقات سالبة عام 2004 ، وهذا نتيجة تحسن علاقاتها مع العالم الخارجي في الفترة الأخيرة.

– تحولت التدفقات السالبة إلى الكويت سنة 2002 إلى تدفقات موجبة سنة 2004 بـــ24 مليون$ لترتفع سنة 2005 إلى 250 مليون$ ، أما دولة فلسطين فقد تحولت التدفقات الموجبة خلال الفترة (1996–2001) إلى تدفقات سالبة ابتداء من 2002 ولم تعرف أي تدفق سنة 2005 ، في حين بلغت التدفقات إلى العراق 300 مليون$ في نفس السنة بعد أن كانت سالبة ويمكن إرجاع تذبذب التدفقات في هذه الدول وانخفاضها بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى إلى الأوضاع السياسية السيئة في منطقة الشرق الأوسط والحرب على العراق .

– بالنسبة للدول العربية منخفضة الدخل : فقد عرفت اليمن تدفقات موجبة في الألفية الثالثة لتتحول إلى تدفقات سالبة سنة2005 , في حين عرفت التدفقات تحسنا في كل من موريتانيا والصومال سنة 2005 بـــ115 مليون$ و24 مليون$ على التوالي ، في حين تراجعت التدفقات إلى جيبوتي من 39 مليون$ سنة 2004 إلى 23 مليون$ سنة 2005.

وما يلاحظ هو انخفاض التدفقات إلى هذه الدول بالمقارنة بالدول العربية وهذا راجع إلى الأوضاع السياسية السيئة بالإضافة إلى عدم تمتعها بالإمكانات التي تزخر بها الدول العربية الأخرى.

وباعتبار الدول العربية دولا نامية فهي تعاني من نفس المعوقات التي تحول دون تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية وهو ما سوف نتعرض إليه في المبحث الثالث ، بالإضافة إلى تأثير أحداث 11سبتمبر2001 بالولايات المتحدة الأمريكية على انخفاض التدفقات إلى الدول العربية نتيجة اتهام المجتمع الدولي لهذه الدول في هذه القضية باعتبارها داعمة للإرهاب الدولي.

أما عن مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية فهي: الإتحاد الأوربي، الولايات المتحدة الأمريكية ، بلجيكا ، لكسمبورغ، فرنسا مع وجود استثمارات يابانية وصينية.

أما التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية فهي تتركز في قطاعات محدودة مثل النفط والصناعات الإستخراجية[1] يليها قطاع الخدمات والصناعات الخفيفة بدرجة أقل في الدول النفطية.

---

[1] ضياء مجيد الموسوي ، المرجع السابق ، ص 126 .

أما بالنسبة للدول غير النفطية فقد تم توجيهها للصناعات التحويلية والخدمات مثل: العمل المصرفي، النقل ، الاتصالات....الخ[1] .

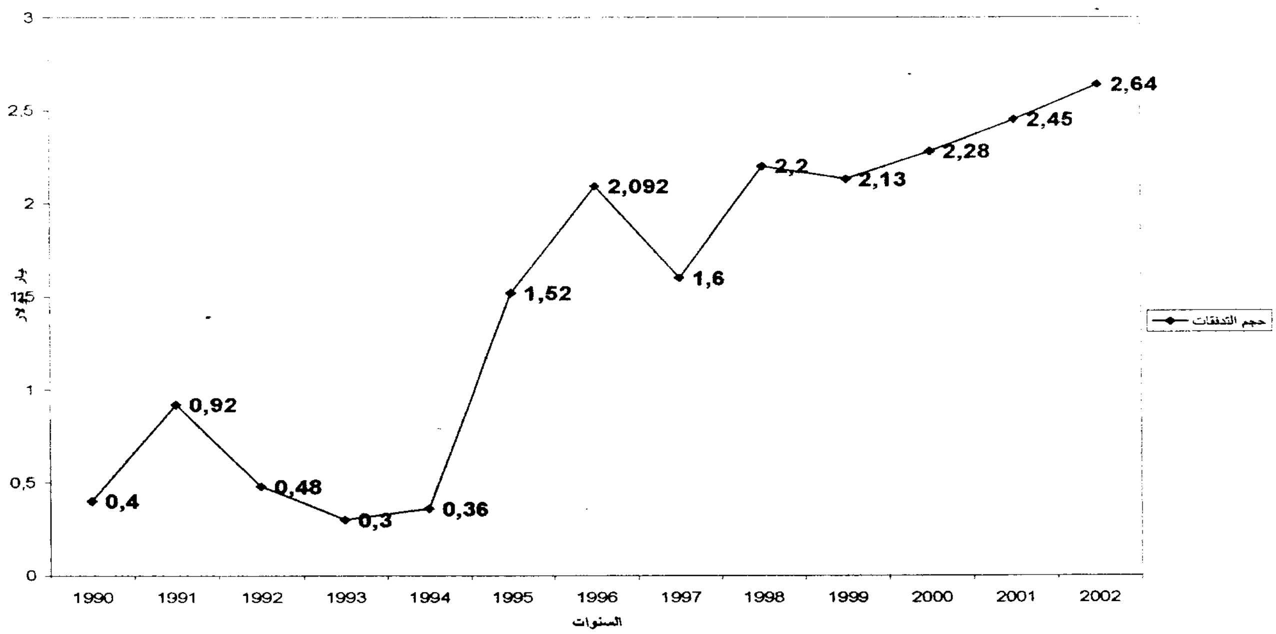
### 3- الاستثمارات العربية البينية :

إن المتتبع لتطورات هذه الاستثمارات لا يخفى عليه ضعفها , إذ في مقابل"1$ يستثمر في المنطقة العربية يقابله 56$ يستثمر خارجها"[2] .

وتشير البيانات إلى أن حجم الاستثمارات العربية البينية بلغت في النصف الثاني من السبعينات 6.24 مليار $[3].

والشكل رقم 01 يبين تطورات الاستثمارات العربية البينية في الفترة ( 1990- 2002 ) :

**شكل-01- يوضح تطور الاستثمارات العربية البينية في الفترة(1990-2002):**




**المصدر** : إعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر التالية :

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر1998، أبو ضبي، ص 158.
- محمد يعقوبي، توفيق تمار، المرجع السابق، ص19.
- زعباط عبد الحميد،التجارة العربية البينية و الاستثمارات العربية البينية أداتان للتكامل الاقتصادي العربي، مداخلة في الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي و تفعيل الشراكة العربية الأوربية ،جامعة فرحات عباس،8/9 ماي 2004 ،ص597.

من خلال المنحنى نلاحظ أن تطور الاستثمارات العربية البينية خلال هذه الفترة تميزت بالتذبذب من سنة لأخرى.

---

[1] سعدون بوكابوس ، اقتصاديات الدول العربية بين إشكالية التهميش المالي والأموال المهاجرة ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، دار الخلدونية ،العدد06 ، جويلية2005، ص 60 .

[2] تشام فاروق ،الإستثمارات العربية البينية واقعها وآفاقها في ظل النظام العالمي الجديد , مؤتمر الاستثمار والتمويل . المرجع السابق . ص 45 .

[3] محمد يعقوبي ، توفيق تمار ، المرجع السابق ، ص 18 .

-عرفت التدفقات ارتفاعا سنة 1990 لتنخفض سنة 1991 بسبب حرب الخليج، واستمر هذا الانخفاض حتى عام 1993 لتعرف تحسن طفيف ابتداء من هذه السنة ثم تعاود الارتفاع وتصل أعلى قيمة لها في التسعينات سنة 1998 بـــ2200 مليون$ .

- مع بداية الألفية الثالثة ارتفع حجم الاستثمارات البينية إلى2280مليون$ لتصل سنة2002إلى2640 مليون$.

تشير الإحصائيات إلى أن الاستثمارات البينية عرفت زيادة في تسع دول عام 2002 وهي: الإمارات، تونس، السعودية، السودان، سوريا، قطر، لبنان، مصر و اليمن، وسجلت تراجعا في خمس دول هي الأردن، البحرين، الجزائر، ليبيا و المغرب[1].

ويشير التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن الاستثمارات العربية البينية قد شهدت ارتفاعا غير مسبوق في هذه الدول سنة 2005 بسبب وجود العوائد المالية الضخمة بتأثير ارتفاع أسعار النفط، خصوصا قطاع السياحة الذي شهد استثمارات ضخمة تزيد كلفتها الاستثمارية المعلنة عن 50 مليار$ وكذلك قطاع العقار الذي شهد في معظم الدول العربية طفرة غير مسبوقة ، كما ارتفعت الاستثمارات في قطاعات البنية التحتية ، الصناعة ، الاتصالات والمصارف، خاصة بعد السماح للمصارف العربية بفتح فروع لها أو تملك مصارف في أكثر من دولة عربية[2] .

أما عن المصادر العربية للاستثمارات العربية البينية فتعتبر الإمارات العربية المتحدة مصدر رئيسي لهذه الاستثمارات تليها المملكة العربية السعودية.

إذن فالوطن العربي لا يعاني فقط من ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بل أيضا هناك ضعف في الاستثمارات العربية البينية وزيادة على ذلك فهو يعاني من هجرة الاستثمارات العربية إلى الخارج وهذا يعود إلى عوائق وأسباب تتمثل فيما يلي[3] :

- ✓ ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاديات العربية والتي تتمثل في عدم استطاعة هذه الاقتصاديات على استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة استغلالا كاملا لتحقيق التنمية.
- ✓ شيوع عقلية الربح الكبير والسريع والخوف من المخاطرة لدى الأفراد وتحقيق أرباح من المضاربات وتسكين الأموال في صورة التفضيل الريعي والتطفل المالي في الخارج.
- ✓ عدم كفاءة أوعية جذب الاستثمارات العربية .
- ✓ المعاناة الكبيرة في مراكز الحدود العربية الجوية , البحرية والبرية وسوء المعاملة , بالإضافة إلى المبالغة في الرسوم والضرائب في بعض الأحيان.
- ✓ غياب التطبيق العملي للإصلاحات الإدارية والتنظيمية على أرض الواقع.
- ✓ غياب الثقة في المناخ الاستثماري السائد في هذه المنطقة .

---

(1) زعباط عبد الحميد، المرجع السابق، ص597.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005 ، ص 19 .

(3) عادل حميد يعقوب عبد العال، هجرة رؤوس الأموال الإسلامية إلى الخارج في ظل العولمة(الحالة العربية) ، بحث مقدم في المؤتمر الدولي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، ص 18- 25 .

- ✓ الصراع العربي الإسرائيلي وعدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط .
- ✓ عدم تفعيل اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية التي صادق عليها مؤتمر القمة الحادي عشر في عمان 1980[1].
- ✓ قصور التشريعات المتعلقة بالاستثمار كأحد العوائق الرئيسية لتدفقات رؤوس الأموال بصفة عامة والأموال العربية بصفة خاصة وعدم وضوح نصوصها وعدم استقرارها في بعض الدول[2].

إضافة إلى أسباب أخرى خارجية أدت إلى ضعف الاستثمارات البينية وخروج الأموال إلى الخارج نذكر:

- ✓ المحافظة على الأموال وكونها مضمونة نتيجة لقوة الأداء الاقتصادي في الدول المتقدمة المتزامن مع القوة السياسية والعسكرية في ظل الحرية الاقتصادية.
- ✓ قدرة المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال على استرجاع ودائعهم وتحويل أرباحهم إلى الخارج .
- ✓ الربحية: تعتبر من العناصر المهمة و المحددة لتحركات رؤوس الأموال وهجرتها إلى الخارج .
- ✓ ارتفاع معدلات الفائدة مقارنة بمعدلات فوائد العملات الوطنية.
- ✓ قابلية العملات القوية إلى التحويل بين بعضها و بين العملات الأخرى .

---

(1) تشام فاروق ، المرجع السابق ، ص 47 .
(2) سليمان المنذري ، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة ، مكتبة مدبولي للنشر ، (ط2) ، مصر 2004 ، ص 135 .

## المبحث الثالث : أطراف عملية الاستثمار ودوافعهم .

إن للشركات متعددة الجنسيات دوافع ومصالح تسعى لتحقيقها في البلد المضيف والذي بدوره له أهدافه التي يسعى لتحقيقها من وراء فتح أبوابه لهذه الشركات للاستثمار المباشر، ولذلك سوف نخصص هذا المبحث لدراسة الشركات متعددة الجنسيات في المطلب الأول ودوافعها بالإضافة إلى دوافع البلد المضيف في المطلب الثاني وأهم الحوافز التي يقدمها في المطلب الثالث وعوائق مناخ الاستثمار في هذه البلدان النامية المضيفة في المطلب الرابع :

### المطلب الأول: الشركات متعددة الجنسيات.

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات أحد أرقى الأشكال الاستثمارية المعاصرة للإنتاج الرأسمالي بعد دخوله طور التدويل أو العالمية، وتجاوز المفاهيم التقليدية التي تقوم على موضوع السوق الوطنية وإفساح المجال لتطبيق المقولة القائلة " ليس لرأس المال وطن بل وطنه سوق الاستثمار "[1].

**1- تعريفها وخصائصها:**

شركات معروفة باسم الشركات الدولية ، الشركات متعددة الجنسيات ، الشركات عبر القارات ، الشركات العالمية ، إذ يتفق كل من جيمس بيكر وجاكس ميسفوك في تعريفها بأنها " شركات تقوم بالاستثمار المباشر في مختلف دول العالم بمختلف مستويات نموها الاقتصادي ، وهي تشكل فروع من الشركة المركز في البلد الأم ، وتسير مركزيا منها ، وعموما تحقق من 20% إلى 50% كأرباح صافية من عملياتها بالخارج[2] .

ويعرفها الأستاذ ماتيوز بأنها " المؤسسات التي تسيطر على عدد معين من الوحدات الإنتاجية (عشر وحدات على الأقل) ، في عدد معين من الدول (ستة دول على الأقل) والتي تحقق نسبة هامة من إنتاجها( 25% على الأقل خارج الدولة الأم) ، وكل هذا في إطار إستراتيجية موحدة "[3] .

وعموما يمكن تعريفها على أنها تلك الشركات التي تزاول نشاطها في دولتين أو أكثر ولكن إستراتيجية الإنتاج توضع في المركز الرئيسي للشركات والذي يقع عادة في دولة رأسمالية متقدمة ، و تتعلق إستراتيجية الإنتاج باتخاذ القرارات الخاصة بالمنتجات الجديدة والأساليب اللازمة لإنتاجها ، والإعلان اللازم لفتح وتنشيط أسواق هذه المنتجات[4] .

رغم اختلاف معايير تعريف هذه الشركات إلا أنه يمكن تحديد مفهومها من الخصائص المميزة لها والتي يمكن إجمالها فيما يلي :

---

(1) سامي هابيل ، الشركات متعددة الجنسيات ، النظام المرابي العالمي، سلسلة القسام الفكرية ، دار المستقبل ، (ط1) ، دمشق، سوريا ، ديسمبر 1991، ص 108.

(2) Jameel Ahmad Kader, op-cit , P 255 .

(3) ساكر محمد العربي ، محاضرات في الاقتصاد الكلي ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2005، ص 229 .

(4) عدي قصور ، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 1983 ، ص 339 .

**- الحجم الكبير:** تتميز هذه الشركات بكبر حجم نشاطاتها في التجارة الدولية، وخاصة ميادين صناعة السيارات, المعادن, المواد الكيماوية والبترولية فمن مجموع 15 شركة عالمية هناك أربع شركات متخصصة في صناعة السيارات مقابل 7 شركات في ميدان البترول[1].

ويتفق كثيرون على أن أهم مقياس متبع للتعبير على سمة كبر الحجم يتركز في المقياس الخاص برقم المبيعات أو رقم الأعمال ، إلى جانب المقياس الخاص بالإيرادات الكلية المحققة[2] .

**- تزايد درجة تنوع الأنشطة والتكامل الرأسي والأفقي:** تتميز هذه الشركات بوجود تنوع كبير في أنشطتها الإنتاجية ، فهي لا تقتصر على إنتاج سلعة واحدة رئيسية ، بل تقوم سياساتها الإنتاجية على وجود منتجات متنوعة ومتعددة ، ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة ، حيث أنها إذا خسرت في نشاط يمكنها أن تربح في أنشطة أخرى ، بالتالي فالشركات تقوم بإحلال وفرات النشاط محل وفرات الحجم ، وفي ضوء ذلك تتشعب الأنشطة التي تقوم بها قطاعيا وجغرافيا مما يمكنها من تحقيق درجة كبيرة من التكامل الأفقي والرأسي ، وكمثال على ذلك :امتلاك شركة التلغراف والهاتف لشبكة فنادق شيراتون المنتشرة في جميع أنحاء العالم [3] .

**- التشتت الجغرافي:** أظهرت دراسة هارفارد الأمريكية أن هذه الشركات تمارس نشاطها في المتوسط في أحد عشر دولة ، ولبعض الشركات الكبرى نشاط في نحو مائة دولة ، وهذا التوزيع يعطي للشركات متعددة الجنسيات العملاقة إمكانات ضخمة في التعامل مع حكومات متعددة ، الأمر الذي يتيح لها زيادة نشاطها حيث يكون العائد أكبر، فضلا على أن توزع النشاط جغرافيا على عدد من الدول يحد من أثر تأميم أي فرع للشركة في هذا البلد أو ذاك على أرباح الشركة في مجموعها[4].

**- تركيز الإدارة العليا:** تمارس هذه الشركات سيطرة مركزية كاملة من البلد الأصلي على فروعها المنتشرة في أنحاء العالم ، حيث تعمل جميع الفروع تحت نظام انضباطي دقيق في إطار إستراتيجية عالمية وسيطرة عالمية مشتركة ، وقد ساعد على قيام هذه المركزية التقدم الكبير في استخدام الحسابات الإلكترونية في جمع وتصنيف المعلومات ومعالجتها رياضيا بالأساليب الحديثة[5] .

**- التفوق التكنولوجي:** إن الحجم الاقتصادي الضخم لهذه الشركات والأرباح الكبيرة التي تحققها يوفران الموارد المالية والخبرة اللازمة للبحوث العلمية ، كما أن هذه الشركات هي المركز الأساسي لتلقي ما تنفقه الدول الرأسمالية الكبرى على تطوير الأسلحة ، وتستفيد من نتائج هذا التطور في إنتاجها المدني ولا شك أن

---

(1) محمد الشريف منصور ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تأثيراتها على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، جامعة الأغواط ، أيام 9/8 أفريل 2002 ، ص 161 .

(2) عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، مجموعة النيل العربية ، (ط1) ، 2003 ، ص 188 .

(3) عبد المطلب عبد الحميد ، المرجع نفسه ، ص 189 .

(4) تقي عبد سالم ، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على التكامل الإقتصادي العربي ، مداخلة مقدمة في ندوة حول مشكلات التنمية و معوقات التكامل الاقتصادي العربي ، جامعة اليرموك، عمان ، يومي 4-5 نوفمبر 1980، ص 345 .

(5) ساكر محمد العربي ، المرجع السابق ، ص 230 .

امتلاك مفاتيح التفوق التكنولوجي هو أحد الأسلحة الأساسية في يد الشركات متعددة الجنسيات لفرض سيطرتها [1].

- **تعبئة الكفاءات**: إن الشركات متعددة الجنسيات لا تتقيد بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين فيها ، حتى في أعلى المستويات التنفيذية ، وإنما تراعي كفاءة الأداء ، والنمط السائد حاليا هو الاستفادة من الكفاءة المحلية لكل شركة تابعة في إنتاج العناصر الواعدة ثم تصعيدها إلى الكفاءة الدولية للشركة الأم بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات والمشاركة في عدد كبير من الدورات التدريبية ، حيث تسعى كل شركة متعددة الجنسيات إلى اجتذاب كل العاملين البارزين في الشركات الأخرى.

- **السعي إلى إقامة التحالفات الإستراتيجية**: إن زيادة المنافسة بين هذه الشركات على الفوز بالاستثمارات الكبيرة أو بالأسواق الخارجية تكلفها غاليا لذا يبرز أمامها ضرورة التحالف والتكتل والذي نعني به اتفاق مجموعة من الشركات متعددة الجنسيات على تقاسم أسواق تصريف البضائع ، و مصادر المواد الأولية و إقرار أسعار موحدة...الخ ، وقد ظهرت التحالفات قبل الحرب العالمية الثانية وجميع أشكالها تسعى إلى تحقيق هدف واحد وهو الحصول على الربح المطلق[2] .

**2-التوزيع الجغرافي للشركات متعددة الجنسيات:**

ينتمي المركز الرئيسي للشركات متعددة الجنسيات في معظم الحالات إلى الدول المتقدمة صناعيا وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، نظرا لوفرة رأس المال واحتكار التكنولوجيا وتهيئة المناخ المناسب لنمو هذا النوع من الشركات ، والجدول التالي يبين لنا أكبر عشر شركات متعددة الجنسيات على مستوى العالم خلال سنة 1998:

**جدول-07-أكبر عشر شركات متعددة الجنسيات في العالم خلال سنة (1998 )** **الوحدة: مليار $.**

| اسم الشركة | موطنها | القيمة السوقية |
|---|---|---|
| جنرال إلكتريك | و.م.أ | 272 |
| مايكروسوفت | و.م.أ | 209 |
| مجموعة شل | إنجلترا-هولندا | 196 |
| كوكاكولا | و.م.أ | 194 |
| إكسون | و.م.أ | 173 |
| ميرتس | و.م.أ | 140 |
| فايزر | و.م.أ | 133 |
| نيبون للهاتف والتلغراف(NTT) | اليابان | 131 |
| مخازن وول -مارت | و.م.أ | 124 |
| إنتــــل | و.م.أ | 121 |

**المصدر**: علي عباس، إدارة الأعمال الدولية دار حامد للنشر، عمان، الأردن 2004، ص 43.

[1] تقي عبد سالم، المرجع السابق، ص 243.
[2] عبد المطلب عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص 191 .

نلاحظ من الجدول أن معظم الشركات متعددة الجنسيات من الولايات المتحدة الأمريكية وتعتبر شركة جنرال إلكتريك أكبر الشركات من حيث القيمة السوقية لسنة 1998 تليها شركة مايكروسوفت ثم مجموعة شل الإنجليزية الهولندية .

وتشير الإحصائيات لسنة 1998 أن الولايات المتحدة الأمريكية تنفرد بـــ175 شركة تليها اليابان بــــ12 شركة ثم فرنسا وألمانيا وانجلترا مجتمعة بما يزيد قليلا عن الشركات اليابانية ، أي أن 40% من الشركات تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا و انجلترا في حين تنتمي 68 شركة إلى بقية الدول المتقدمة كإيطاليا وسويسرا وهولندا وكندا وأستراليا(1) .

وهناك شركات من العالم النامي تعد قيمة أسهمها المليار ونصف مليار دولار وعددها 200 شركة معظمها من كوريا الجنوبية ، تايوان ، المكسيك ، الصين ، البرازيل ، الهند وماليزيا .

وهناك شركات من العالم العربي تقع ضمن 500 شركة في العالم وفق إحصائيات 1991 مثل شركة سابك السعودية ومؤسسة البترول الكويتية(2).

ووفقا للأنكتاد لسنة 2004 فإن هناك حوالي 70 ألف شركة متعددة الجنسيات والشركات التابعة لها بالخارج وعددها نحو 690 ألف شركة ، بلغ مجموع مبيعاتها حوالي 19 تريليون دولار، وإذا رتبت الشركات متعددة الجنسيات حسب الأصول الخارجية فإن شركة جنرال إلكتريك قد ظلت هي أكبر شركة متعددة الجنسيات غير مالية على مستوى العالم تليها "فودافون" البريطانية وشركة "فورد" للسيارات الأمريكية ومن بين أكبر 100 شركة على مستوى العالم فإن أربع شركات منها على رأسها "هاتشيسون هوامبو"(هونج كونج-الصين) توجد في الاقتصاديات النامية.

وحسب تقرير الاستثمار للأنكتاد لنفس السنة فقد صنفت 50 شركة متعددة الجنسيات من أكبر الشركات في العالم تهيمن على قطاع الخدمات المالية العالمية ، وتتصدر القائمة مجموعة "سيتي جروب"الأمريكية يليها مصرف UBS بسويسرا ثم شركة " ALLIANS " الألمانية(3) .

أما كيفية تنظيم هذه الشركات لهياكلها فقد ساد التنظيم الرأسي الهرمي في السبعينات وبموجبه تتجه هذه الشركات إلى إعادة تنظيم هياكل الإنتاج حول وحدات صغيرة أكثر تخصصا ومرونة حتى يكون بإمكانها إذا ما قررت البقاء في منطقة معينة من العالم أو التحول عنها كلما تطلبت أهدافها الإستراتيجية ذلك ، ويحصل هذا بفضل التطورات الكبيرة والمهمة في ثورة الاتصالات من جهة ونتيجة التحرر المتزايد لحركات رؤوس الأموال واندماجها على نطاق عالمي في سياق صيرورة التكامل الرأسي والأفقي للأنشطة الاقتصادية من جهة أخرى(4).

---

(1) صلاح الدين حسن السيسي ، الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم ، عالم الكتب للنشر ، (ط1) ، الإسكندرية ،2003 ، ص 11-12.

(2) علي عباس ، المرجع السابق ، ص 44-45 .

(3) http://www.alqabas.com.kw/,المرجع السابق

(4) ضياء مجيد الموسوي ، المرجع السابق ، ص 59 .

أما في الوقت الحاضر فهي تنظم نفسها على شكل شبكة مترابطة فيما بينها أي بين المركز وفروعه وفيما بين الفروع بعضها البعض مع الإبقاء على الوظائف الحساسة على مستوى المركز، وقد نشأ هذا التنظيم نتيجة لزيادة العامل التكنولوجي من اتصالات و معلومات وتطورات تجارية أخرى والتي أدت إلى زيادة المنافسات الدولية[1].

إذن فالإحصائيات المذكورة تبين كيف تسيطر الشركات متعددة الجنسيات على العمليات الإنتاجية وعلى فنون ومناهج وسياسات المبيعات في العالم بشكل يعطيها وضعا احتكاريا ودورا تأثيريا في كل أسواق الإنتاج والاستهلاك العالمية ، كما أن هذه الشركات لها القدرة عل التحكم في مصير الاستقرار النقدي و السياسة النقدية الدولية نتيجة لتوفرها على الأصول السائلة من ذهب وصرف أجنبي ، ولا شك أن هذا الوضع يجبر الكثير من دول العالم خاصة الدول النامية على ضرورة التعاون مع هذه الشركات لعدم قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

**♣ المطلب الثاني : دوافع أطراف عملية الإستثمار .**

**1- دوافع الشركات متعددة الجنسيات:**

تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار في الخارج لتحقيق عدة دوافع يمكن ذكر أهمها في الآتي:

**1-1- الرغبة بالنمو والسيطرة :** هي من أهم الدوافع لزيادة الاستثمار في الخارج ، فالشركة التي ترغب بتوسيع رقعة السوق من أجل الحفاظ على مبيعاتها أو زيادتها ، ومن خلال هذا التوسع تكتسب مزايا الملكية التي تتكون من الخبرة والمعرفة السياسية ، على سبيل المثال الحصول على معلومات أفضل عن القادة السياسيين والفرص وسهولة الدخول في أصحاب الرأي ومتخذي القرارات واكتساب مهارات عالية بالتأثير عليهم ، دافع آخر وهو أن الاستثمار في الخارج يسمح للشركة باحتواء القيود والعوائق أمام التجارة والعمل كشركة محلية لا تتأثر بالرسوم والقيود الجمركية والتجارية الأخرى .

كما أن التحفظات لا تفرض فقط من قبل الحكومة بل أيضا من العملاء ، وذلك من خلال إصرارهم على السلع و الخدمات المحلية سواء ناتجة من النزعة نحو الوطنية أو كوظيفة للاختلافات الثقافية وعلاوة على ذلك فإن المديرين المحليين قد يرغبون بالشراء من مصادر ينظر إليها بالمصداقية في التموين بالنسبة لبعض المنتجات حيث أن تأثير بلد المنشأ يجبر الشركة على إقامة مصنعها في الدولة التي لها تصور إيجابي لموقع الإنتاج ونوعية المنتج[2].

**1-2- تخفيض المخاطر:** يمكن للشركة متعددة الجنسيات تخفيض المخاطر التي تتعرض لها عندما يكون معامل الارتباط بين عوائد الاستثمار ضعيفا ، وعلى عكس الاستثمارات المحلية التي يمكن أن يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نتيجة لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة فإن معامل الارتباط لعوائد الاستثمارات المحلية وعوائد الاستثمارات في دولة أجنبية يتوقع أن يكون أقل قوة ، أي من غير المتوقع أن

(1) سرمد كوكب الجميل، المرجع السابق، ص 67 .
(2) هاني حامد الضمور، التسويق الدولي، دار وائل للنشر، (ط3) ، الأردن ، 2004، ص 378 .

تكون الدورات الاقتصادية لدولتين متماثلة أو أن تسير معدلات التضخم على نفس الوتيرة ومن منظور آخر لا يجب أن يكون معامل الارتباط بين اقتصاد الدولتين قويا ، هذا ما يجعل الشركة تخفض المخاطر بالتالي تجني ثمار التنويع الدولي للأنشطة التي تقوم بها[1].

**1-3- تخفيض التكلفة وزيادة العائد:** كأن تحاول الحصول على موارد ذات تكلفة منخفضة والتأكد من مصادر التموين ، وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات التي انطلقت إلى الاستثمار في الدول ذات التكاليف المنخفضة آخر جيل من هذه الشركات فقد توصف بالباحثين عن الموارد فهي تبحث عن موارد طبيعية أو بشرية ، والموارد الطبيعية تعتمد بشكل أساسي على المزايا الزراعية ، المعدنية والجغرافية ، وبالتالي فإن اختيار الأسواق سوف يعتمد على مدى توفر هذه الموارد[2] ، أما الشركات التي تبحث عن الموارد البشرية سوف يعتمد قرارها الاختياري على الأسواق التي تتوفر فيها الأيدي العاملة المطلوبة سواء من حيث التكلفة أو النوعية .

إن هدف الشركة متعددة الجنسيات من تخفيض التكلفة هو تحقيق عائد كبير دون أن يصاحبه زيادة في المخاطر التي تتعرض لها الشركة الأم ، لأن المنافسة في السوق المحلي قد تكون في مكان يصعب فيه على الشركة تحقيق عائد مميز على استثماراتها المحلية وهنا تأتي ميزة التنويع الدولي للنشاط , ونشير إلى أنه إذا كان تحويل العائد المتولد مسموح به فسوف يكون للاستثمار في دولة أجنبية ذو جاذبية ، أما لو كان التحويل غير مسموح به مما يعني ضرورة إعادة استثماره في الدولة الأجنبية فقد تفقد تلك الجاذبية[3].

**2- دوافع البلد المضيف :**

إذا كان للشركات متعددة الجنسيات دوافع للاستثمار في الخارج فإن للبلدان المضيفة أيضا دوافع تسعى لتحقيقها من جراء فتح الباب لهذه الشركات للاستثمار:

**2-1- توسيع الاقتصاد:** يهدف البلد المضيف من فتح المجال للشركات متعددة الجنسيات في إحداث المسار التراكمي للتوسع الاقتصادي، وخاصة خلق مناصب العمل ، ومن جهة أخرى يعمل على زيادة المداخيل العمومية ، وتتحقق تلك الأهداف باستعمال المستثمر الأجنبي للوسائل البشرية المحلية على جميع المستويات بما فيها مستوى المسيرين والعمال[4] ، وتشغيل المعاقين وزيادة معايير وعوامل الأمن والسلامة في المصانع للوقاية من الحرائق وحوادث العمل ، وكذلك إعادة إستثمار جزء هام من أرباحه المحققة في هذه البلدان ثم العمل على إحداث أعلى قيمة مضافة .

---

(1) عبد السلام أبو قحف ،المرجع السابق ، ص 386 .
(2) ماهر كنج شكري ، مروان عوض ، المالية الدولية ، دار حامد للنشر، (ط1) ، الأردن ، 2004، ص 54- 55 .
(3) عبد السلام أبو قحف ، المرجع نفسه ، ص 386 .
(4) علي عباس ، المرجع السابق ، ص 272 .

**2-2- تحسين ميزان المدفوعات** : وذلك بالتأثير على المراكز الأربعة الهامة لهذا الميزان بما فيه المتعلق بالمبادلات التجارية أو غير المادية وميزان حركة الرساميل ذات الأجل الطويل أو القصير.

**2-3- تطوير المستوى التقني** : تأمل البلدان النامية من الشركات متعددة الجنسيات بالمساهمة في بناء القدرة التكنولوجية والتعريف بالتقنيات الجديدة والقديمة التي تستخدمها في أعمالها وإدارتها ، ويعتبر الموضوع الرئيسي الذي تتابعه الحكومة ، وتنظر إليه من خلال الشركات متعددة الجنسيات نظرة الوكيل المهتم بنقل التكنولوجيا ،بالإضافة إلى أن الدول النامية قد حرصت على حصول اليد العاملة المحلية على الخبرة الضرورية فطالبت في عهد التشدد بالتقليل من استخدام التقنيين الأجانب وتوظيف المحليين[1] .

**2-4- تنمية وتطوير المناطق الفقيرة** : والتي تعاني من الكساد الاقتصادي، بالإضافة إلى زيادة معدلات الاستثمار ومن ثمة زيادة الإنتاج ، وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي[2].

**2-5- المساهمة في حركة التنمية الوطنية ودعم الرفاه الوطني:** كثيرا ما يرمي البلد النامي إلى جعل الشركات متعددة الجنسيات تندمج في المسار التنموي الوطني كي لا تشكل نوعا من " الواحة " المنعزلة عن البيئة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد[3] وهو يأمل أن تبادر تلك الشركات في دعم برامج الرفاه الاجتماعي مثل : دعم المستشفيات والمؤسسات التعليمية ، دور الرعاية الاجتماعية ، النوادي الوطنية ، الأبحاث العلمية والجمعيات والمؤسسات الخيرية والتطوعية...الخ.

## ♣ المطلب الثالث : حوافز الاستثمار في الدول النامية.

يقصد بالحوافز أي منفعة اقتصادية يمكن قياسها تمنحها الحكومة لشركة أو مجموعة من الشركات بهدف تشجيعهم لتبني وتحقيق سياسات وإستراتيجيات معينة ، كذلك وضع قياسات مصممة خصيصا لزيادة العائد أو قبول استثمارا أجنبيا مباشرا أو خفض التكاليف وتقليل المخاطر .

### 1- تغيير التشريعات وعقد الإتفاقيات الدولية:

إن الملاحظ في السنوات الأخيرة هو تزايد سعي الدول النامية في اعتماد قوانين ولوائح جيدة بقصد جعل بيئتها الاستثمارية أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، والجدول التالي يترجم ذلك:

---

(1) قادري عبد العزيز، المرجع السابق ، ص 55 .
(2) عبد السلام أبو قحف ، المرجع السابق ، ص 369 .
(3) قادري عبد العزيز، المرجع نفسه ، ص 59 .

**جدول- 08- التغييرات التي أجريت على تشريعات الاستثمار في مختلف البلدان خلال الفترة (1991- 2004)**

| السنوات | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد البلدان التي أحدثت تغييرات | 35 | 43 | 58 | 39 | 64 | 65 | 76 | 60 | 63 | 69 | 71 | 70 | 82 | 102 |
| تغييرات أكثر مواتاة (1) | 80 | 79 | 101 | 108 | 106 | 98 | 135 | 136 | 131 | 147 | 194 | 236 | 230 | 235 |
| تغييرات أقل مواتاة (2) | 2 | - | 1 | 2 | 6 | 16 | 16 | 9 | 9 | 3 | 14 | 12 | 24 | 36 |

المصدر : عادل يعقوب عبد العال، مرجع سابق، ص 12.

(1):بما فيها تلك التغييرات المتعلقة بالتحرير أو التغيرات الهادفة إلى تعزيز آداء الأسواق، إضافة إلى زيادة الحوافز.

(2):بما في ذلك التغييرات الهادفة إلى زيادة الضوابط والتقليل من الحوافز.

ما يلاحظ من الجدول هو تزايد عدد الدول التي أدخلت تغييرات في نظمها الاستثمارية ، فقد شهد عام 2001 إدخال 208 من التغييرات المنظمة للاستثمار في 71 بلدا وكان 194 تغيير يهدف إلى جعل مناخ الاستثمار أكثر ملائمة، أما سنة 2004 فقد بلغ عدد الدول التي أحدثت تغييرات في نظمها المتعلقة بالاستثمار 102 بلدا ، أما عدد التغييرات التي أجريت فبلغ 271 تغييرا تنطوي على 235 تغييرا على اتخاذ خطوات لفتح مجالات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر .

وللإشارة فقد قام أكثر من 20 بلدا بتخفيض الضرائب على إيرادات الشركات، بيد أن عددا من تغييرات السياسات في أمريكا اللاتينية وإفريقيا قد اتجه إلى جعل اللوائح أقل مواتاة للاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما في مجال الموارد الطبيعية.

أما على الصعيد الدولي فقد وصل عدد المعاهدات الثنائية إلى 2392 معاهدة إضافة إلى 2559 معاهدة للازدواج الضريبي سنة 2004 حيث عقدت البلدان النامية مزيدا من هذه المعاهدات مع بلدان نامية أخرى ، وعقد أيضا مزيدا من الاتفاقيات للاستثمار الأجنبي على الصعيدين الإقليمي والعالمي ، وهو ما يسهم في زيادة الانفتاح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر[1] .

**2-الحوافز المالية:**

- ✓ تخفيض معدلات الفائدة على القروض الممنوحة من البنوك المحلية.
- ✓ تقديم المساعدات المالية لإقامة البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع.
- ✓ ضمان تعويض القروض.

(1) http://www.alqabas.com.kw/, المرجع السابق

✓ ضمان تحويل الأموال إلى الخارج: فقد قامت بعض الدول بترك التحويل حرا ، أما البعض الآخر فقد اعتمد عدم منح حرية كاملة في التحويل ، ولمراقبة عملية الصرف عمليا فإن التحويل يخضع إلى ترخيص ، كما أن بعض التنظيمات نصت على تحديد فترة لا يسمح فيها التحويل أو على أن يكون مجزءا وممتدا على عدد من السنوات ، و نصت بعض التنظيمات الأخرى على إمكانية التعليق المؤقت للتحويل عندما يحدث اختلال في ميزان المدفوعات ، كما تسمح بعض البلدان بحرية التحويل في حدود المنطقة التي تنتمي إليها[1].

✓ عدم التدخل في التسعير وترك الأمور لقوى العرض والطلب[2].

**3- الحوافز الجبائية[3]:**

سعت العديد من الدول النامية إلى منح مزايا ضرائبية للاستثمارات الأجنبية بصفة عامة والاستثمارات المباشرة بصفة خاصة ، ويمكننا ذكر النقاط التالية في مجال الإصلاحات الضريبية:

✓ التوسع في الضرائب على القيمة المضافة .

✓ توسع الأوعية الضريبية لزيادة الإيرادات ولتحسين بساطة الضريبة والحيادية في التحصيل والعدالة في النظام الضريبي.

✓ مراعاة الهيكل الضريبي للدول المصدرة لرأس المال .

✓ بناء الثقة في المنظومة الضريبية عن طريق استقرار الضرائب .

✓ تحقيق التنسيق الضريبي و التوفيق بين الخطط الضريبية والسياسات النقدية والمالية من جهة وبين تلك الخطط ونظيرها في الدول ذات العلاقات والمصالح المشتركة.

وتشمل حوافز الاستثمار من خلال هذه الإصلاحات في: الإعفاءات المؤقتة ، الائتمان الضريبي للاستثمار ، خصم مخصصات الإهتلاك من الضرائب لتشجيع سرعة التجديد والإحلال ، عدم ممارسة التمييز الضريبي ، خصم نفقات البحث من الدخل الخاضع للضريبة ، الإعفاء من الضرائب المتعلقة بالضريبة على العقارات وعلى أرباح رؤوس الأموال المنقولة .

وعموما يجب أن تفوق الحوافز الاستثمارية تلك الحوافز الممنوحة للادخار حتى يمكن جذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة.

**4- حوافز جمركية:**

وتتمثل فيما يلي:

✓ إعفاء المستثمر الأجنبي إعفاءا كليا أو جزئيا من الرسوم الجمركية على التجهيزات والآلات والمواد الخام الضرورية للمشروع .

✓ تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على الصادرات.

---

(1) قادري عبد العزيز، المرجع السابق، ص 123- 124 .

(2) عبد المجيد أونيس ، المرجع السابق ، ص 254 .

(3) فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي ، مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة ، 2000، ص 78 .

✓ إعفاء صادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير بما قد تصل 15 عاما ما بعد مرحلة تشغيل المشروع.

إلا أننا نشير فيما يتعلق بالرسوم الجمركية أن هناك دولا قد حدت من هذه لإعفاءات في حالة ما إذا أدت هذه الاستثمارات إلى احتكارات أو إذا تجاوزت الأرباح المتراكمة قيمة الأموال المستثمرة كما عملت بعض البلدان على حماية المنتجات المحلية بحواجز جمركية[1].

**5-حوافز أخرى:**

✓ تخصيص إعانات للبنية التحتية : وذلك بتقديم تخصيصات بأقل من الأسعار التجارية للأراضي والعقارات وللمصانع والاتصالات والنقل والكهرباء والماء.

✓ تخصيصات للخدمات : كتقديم الخدمات المالية(الحصول على القروض العمومية بأسعار تفضيلية) ، مساعدة الإدارة المحلية في إجراءات تنفيذ المشروع ، ضمان الحصول على معلومات من السوق ، و رقابة جودة المنتج.

✓ ضمان الحماية من المنافسة الخارجية .

✓ ضمان تمويل السوق المحلية بمنتجات المستثمرين بالأولوية في تقديم المواد الأولية إليهم .

✓ تعاملات خاصة بالتمويل الخارجي: أسعار صرف خاصة ، معدلات ملكية ، قروض أجنبية خاصة ، أفضليات في معالجات أخطار سعر الصرف[2] .

✓ إنشاء الأسواق المالية لكنها مازالت في الكثير من الدول النامية وخاصة العربية غير متطورة.

✓ حماية الاستثمار وتسوية الخلافات عن طريق المحاكم وإمكانية لجوء المستثمر الأجنبي إلى هيئات التحكيم الدولية.

**♣ المطلب الرابع : عوائق مناخ الاستثمار في الدول النامية.**

**شهدت الأوضاع الاقتصادية تحسنا ملموسا في الكثير من الدول النامية ، وقد تركزت جهودها على خلق البيئة الاقتصادية المواتية للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بتعميق الإصلاح الاقتصادي والنقدي وترقية الجهود الجبائية ، وتطوير أدوات السيطرة على الإنفاق لتقليص العجوزات إلى الحدود المقبولة ، إضافة إلى استقرار معدل التضخم حول مستويات مقبولة ، وصمود أسواق رأس المال أمام الهزات المالية ، وتعميق هذه الأسواق وتوفير أسباب الترابط فيما بينه ، ولعل أبرز التطورات في هذا المجال تتمثل في التركيز على الاستقرار الاقتصادي من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي الرامية لاستعادة التوازن الداخلي والخارجي ، ورغم كل ما حققته هذه الدول النامية من تحسن في مناخ الاستثمار، إلا أن هناك معوقات وعوامل تقف حائلا أمام تحقيق طموحات هذه الدول في تدفق وجذب الاستثمار الأجنبي بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة ، وأهم هذه العوائق تتمثل فيما يلي:**

(1) قادري عبد العزيز، المرجع السابق ، ص 128 .
(2) سرمد كوكب الجميل ، المرجع السابق ، ص 172

**1- معوقات اقتصادية:**

- معوقات متعلقة بالأسواق المالية والقطاع البنكي:[1]

تتسم الأسواق المالية في الدول النامية عموما والدول العربية خصوصا بالتفكك، وهي أسواق لا تزال تهيمن عليها الأنشطة المالية التقليدية، وبالتالي فهي لم تقم بدور الوساطة اللازمة لتحقيق وتيرة أسرع للاستثمار والنمو، كما أن القطاع المالي لم ينجح في تطوير القدرات المطلوبة لتحويل جزء كبير من المدخرات إلى استثمارات منتجة طويلة الأجل.

أما القطاع البنكي ،فبالرغم من أن الدول قد عملت على إصلاحه ، والسماح بإقامة البنوك الخاصة وفتح رأس مال بعض البنوك الحكومية على القطاع الخاص للتوسيع من أجهزتها المصرفية ومن ثمة تدعيمها بموجب تشريعات داخلية ، إلا أنها مازالت تعاني من عيوب أهمها:

- ✓ عدم نجاح عملية خوصصة البنوك في العديد من الدول النامية خاصة العربية نتيجة الفضائح التي هزت هذا القطاع .
- ✓ البنوك العمومية لازالت تهيمن على الأنظمة المصرفية .
- ✓ سواد نوع من الثقافة البنكية التي لا تتماشى مع التحديات الراهنة وهذه الثقافة مازالت تدفع بالبنوك إلى عدم تقبلها للمخاطرة والتوجه أكثر إلى إقراض مختلف المشاريع.

**2- معوقات البنية الأساسية:**

بذلت الدول النامية جهودا واستطاعت إنشاء شبكات طرق واسعة ومتطورة ووسائل اتصالات حديثة وعملت بعض الدول على خوصصة قطاع الاتصالات وسمح للأجانب بالتملك ، ووفرت خدمات صحية متطورة من خلال المستشفيات والمراكز الطبية ، وعملت أيضا على تطوير النظم التعليمية وتوفير شبكة من المرافق التعليمية ، كما عملت على مد شبكة المياه والكهرباء .

إلا أن الإحصائيات تشير إلى أن البلدان النامية تستثمر نسب قليلة من الناتج المحلي الإجمالي سنويا في البنية التحتية تقدر حوالي 4% من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء اقتصاديات جنوب شرق آسيا ذات الأداء المرتفع التي تستثمر بين 6% و8% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا[2] .

كما تشير مسوحات البنك الدولي على وجود إمدادات لا يعول عليها من الكهرباء وغيرها من خدمات البنية التحتية ، حيث تبلغ التكاليف المرتبطة بوجود مصدر للإمداد بالكهرباء لا يمكن التعويل عليها وحدها أكثر من 10% من المبيعات في أرتيريا والهند وكينيا[3].

(1) سعدون بوكابوس ، المرجع السابق ، ص 74 .

(2) زايري بلقاسم ، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوربي والجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد3 ، 2005، ص 66-67 .

(3) واريك سميث ، ماري هولوارد، دريماير، تفهم مناخ الاستثمار، مجلة التمويل والتنمية ، مارس2005، ص 41 .

إضافة إلى ذلك فإن البلدان النامية تتميز بضعف البنية التحتية البشرية رغم الجهود المبذولة إلا أن نسبة الأمية مازالت مرتفعة وتصل في إفريقيا إلى 36.4% والعالم العربي 65%، إلى جانب ذلك وجود المشاكل التعليمية الكمية والكيفية وانعدام مختلف الأنشطة المتعلقة بالأبحاث العلمية وقلة الإمكانات المتاحة[1].

**3- المعوقات الإدارية والتنظيمية:**

تعاني معظم الدول النامية خاصة العربية منها من:[2]

- ✓ تعدد مراكز اتخاذ القرار التي يتعامل معها المستثمر، ويرجع هذا إلى تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار مما يتسبب في إرباك المستثمر وإجهاده.
- ✓ نقص الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتسيير بعض المشروعات الاستثمارية مع قلة مكاتب الاستشارات وبيوت الخبرة .
- ✓ التدخلات الحكومية أحيانا في نطاق اختيار الإطارات العليا أو في نطاق ممارسة المهام والصلاحيات .
- ✓ انتشار البيروقراطية والتمييز في المعاملة.
- ✓ عدم توفر البيانات الكافية عن الأوضاع الاقتصادية والفرص الاستثمارية .

**4- المعوقات السياسية:**

ورد في إحدى دراسات البنك الدولي التي شملت(400) شركة من 21 دولة متقدمة لدراسة العوامل التي يأخذها المستثمرون بالحسبان في اتخاذ القرارات الاستثمارية في الدول النامية أن 61% من هؤلاء المستثمرين يعتبرون أن المخاطر النابعة من أسباب سياسية تلعب دورا مهما في قرارات الاستثمار في هذه الدول[3]، والدول النامية مازالت تعاني من:

- ✓ التفكك السياسي ، وتكرار الصراعات والحكم السلطوي .
- ✓ ضعف الأداء بخصوص مجال الحريات المدنية والسياسية إلى جانب الاضطرابات الداخلية وأعمال العنف .
- ✓ ضعف المشاركة والفجوة بين الطبقة الحاكمة والشعب .
- ✓ العقوبات الاقتصادية والسياسية المفروضة أو التي كانت مفروضة على بعض الدول النامية خاصة العربية منها ، وتصنيف الغرب لها بالدول الداعمة للإرهاب ، كما هو الحال بالنسبة لسوريا والعراق .
- ✓ نظرا لقصر المجال الزمني لاستقلالها السياسي من جهة، وجهودها في إرساء قواعد الاستقلال السياسي وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في آن واحد جعل مستوى كفاءتها ضعيفا وأقل من المطلوب بكثير[4].

---

(1) سعدون بوكابوس ، المرجع السابق ، ص 76 .
(2) قويدري محمد، فرحي محمد، أهمية الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ، مداخلة مقدمة في ملتقى التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوربية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2003، ص 684 .
(3) أحمد زكريا صيام ، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة ، (الأردن كنموذج) ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد3، 2005، ص 93 .
(4) عبد السلام أبو قحف ، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية ، المرجع السابق ، 1998، ص 69 .

✓ تفشي الفساد الإداري: فقد أكد استطلاع أجراه البنك الدولي على 69 دولة و 3600 شركة أن ظاهرة الفساد منتشرة ضمن رقعة الدول النامية ، وبين بعض الشركات الصناعية الكبرى[1]، وأكد تقرير نشرته (الفاينتشال تايمز) في ماي 1993 أن الضرر الذي يلحق باقتصاديات الدول النامية من جراء الفساد لا يقتصر على خسارة هذه الدول موردا من موارد العملات الأجنبية النادرة بل تكون مشاريع ذات قيمة قد حرمت من هذه الموارد[2]، وتعتبر الرشوة التي تكاد أن تصبح واحدة من ملامح الدول النامية أهم مظاهر الفساد.

**5- المعوقات القانونية والتشريعية:**

رغم أن الكثير من الدول النامية عملت على تحديث التشريعات والقوانين والأنظمة والتعليمات الناظمة للاستثمارات إلا أن هناك عوائق قانونية وتشريعية لم تتمكن من تجاوزها أهمها:

✓ العبء الثقيل الذي تفرضه اللوائح البالية والمستندة إلى تصورات خاطئة بالإضافة إلى أن تفسير اللوائح لا يمكن التنبؤ به .

✓ السياسات التشريعية في مجال الاستثمار هي: سياسات متقلبة ومختلفة وحسب الحقب الزمنية والظروف السياسية التي تمر بها هذه البلدان.

✓ عدم وجود قانون موحد وشامل وواضح لطبيعة وشكل وأهداف الاستثمار في هذه الدول.

✓ توجيه قوانين الاستثمار نحو تشجيع الاستثمارات في مجالات محددة بالإضافة إلى احتوائها قائمة سلبية بالمجالات المرخصة فقط للمستثمر المحلي أو السلطات المختصة وهذا يتنافى مع مبدأ " المعاملة العادلة وحرية الاستثمار ".

✓ لا وجود لمعاملة الخسائر وتسويتها في حالات طارئة مثل الحروب و الزلازل ،...الخ، في الكثير من قوانين الاستثمار.

✓ لا تتضمن قوانين الاستثمار نصوصا صريحة تخص خضوع الاستثمار للدستور، والقوانين السارية التي لا تتعارض مع أحكامه، وعدم التصريح قانونا بتمتع الاستثمار والمستثمر بأسمى قواعد الحماية التشريعية المتمثلة في القواعد الدستورية.

وللإشارة فإن جميع العوائق المذكورة المتعلقة بمناخ الاستثمار تتفاوت بدرجة كبيرة بين البلدان النامية وحتى داخل البلد الواحد.

---

(1) بشير مصطفى ، الفساد الاقتصادي (مدخل إلى المفهوم والتجليات) ، مجلة الدراسات الاقتصادية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر، جويلية2005، ص 10.

(2) وصاف سعيدي ، الفساد الاقتصادي في البلدان النامية(الأسباب والآثار وآليات المعالجة) ، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، جامعة ورقلة ، 8-9 مارس 2005، ص 343 .

# خلاصة الفصل الأول

انطلاقا مما تم عرضه في هذا الفصل ، نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر , الذي أصبح يستحوذ على الحصة الكبرى من تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود ، قد ازدهر خلال القرن التاسع عشر ، و ازداد اتساعا مع بداية الثورة الصناعية، وحتى الحرب العالمية الأولى، ثم تراجع في فترة ما بين الحربين العالميتين , ليزداد تدفقه مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحتى الثمانينات حيث تأكدت أهميته مع أزمة النفط ، وما خلفته من ديون للدول النامية، ثم شهد تطورات سريعة في الفترة الأخيرة، وهذا نتيجة التغيرات التي عرفتها الساحة الدولية .

أما عن أهم الدوافع لقرار الاستثمار في الخارج فتبقى الموارد الطبيعية، والعمالة المدربة تحتل المركز الأول, كما يبرز السوق المحلي كمحرك أساسي لقرار الاستثمار، ولا يمكن تجاهل أهمية الاستقرار السياسي كأحد أهم اهتمامات الشركات متعددة الجنسيات للقيام بالاستثمار المباشر.

ومن خلال تحليلنا للتوزيع القطاعي لهذا النوع من الاستثمار , نستنتج أن هناك تزايد في تدفقاته نحو قطاع الخدمات في الفترة الأخيرة،عن طريق عمليات الاندماج و التملك .

و يبرز لنا التوزيع الجغرافي لهذه التدفقات، أن هناك تحسن في نصيب الدول النامية من هذه التدفقات نتيجة تحسن مناخ الاستثمار ، ونتيجة لما تقدمه من حوافز لتشجيع هذه الاستثمارات على الانسياب إليها ، إلا أن ما يلاحظ هو ضعف هذه التدفقات بالمقارنة مع ما يتدفق إلى الدول المتقدمة ، ويبقى نصيب الدول العربية متواضعا جدا خاصة التدفقات فيما بين هذه الدول .

كما رأينا في هذا الفصل أن هناك تعارض في الآراء فيما يخص دور هذه الاستثمارات في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية المضيفة ، لذلك سنقوم في الفصل الثاني بتحليل أهم الأهداف الاقتصادية ,التي يساهم هذا الاستثمار في تحقيقها،و في المقابل سنقوم بتحليل أهم الآثار السلبية له على التنمية الاقتصادية في هذه الدول .

# الفصل الثاني

## دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية

# تمهيد

رأينا في الفصل السابق ازدياد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية نتيجة لما تقدمه من مزايا وحوافز لتشجيع هذه الاستثمارات على الانسياب إليها ، إلا أن هناك تعارض في الآراء حول دور هذه الاستثمارات في تمويل التنمية الاقتصادية لهذه الدول فالفريق المؤيد يرى أن لها دورا إيجابيا على التنمية بينما يرى الفريق المعارض عكس ذلك ويقر بأن هناك آثار سلبية لها على اقتصاديات الدول النامية المضيفة ، لذلك سوف نقوم في هذا الفصل بتحليل لأهم مساهمات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية لهذه الدول ، كما سنقوم بتحليل أهم الآثار السلبية لها ، لكن قبل ذلك سنقوم بعرض بعض المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والدول النامية بما أن موضوعنا هو دراسة دور هذا الاستثمار على التنمية الاقتصادية في هذه الدول وعليه فقد قسمنا الدراسة في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: مفاهيم عامة.**
- **المبحث الثاني:الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.**
- **المبحث الثالث:الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.**

## المبـــحث الأول: مفاهيم عامة.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر فرع مستقل من النظرية الاقتصادية يطلق عليه اقتصاديات التنمية منذ ذلك الوقت أصبحت الحكومات في البلدان النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينيـــة وبعـــض البلـــدان الأوربية تفكر في التنمية الاقتصادية ، ولا أحد ينكر أهمية هذه التنمية في تحقيق التطور والتقدم في جميـــع الجوانب السياسية والاجتماعية...الخ ، لذلك تطمح هذه الدول لبلوغ هذه التنميـــة رغـــم اخـــتلاف وتبـــاين الإستراتيجيات المتبعة والظروف المحيطة ، ورغم أن الحديث عن التنمية الاقتصادية في الدول النامية مرتبط بديناميكية واسعة النطاق عبرت عنها إحصاءات متنوعة إلا أن هذه الديناميكية لم تسفر عن تقـــدم ملمـــوس إلا في دول قليلة فقد بلغت مستويات تنموية متقدمة اقتصاديا وتكنولوجيا ولذلك سنتعرض في هذا المبحث إلى التنمية الاقتصادية في المطلب الأول و خصائص الدول النامية في المطلب الثاني و فـــي المطلـــب الثالـــث نتحدث عن خصائصها و في المطلب الرابع نتعرض إلى التوجهات الجديدة في جذب الاســـتثمار الأجنبـــي المباشر :

### ♣ المطلب الأول: التنمية الاقتصادية.

**1- مفهوم التنمية، النمو، التخلف:**

قبل الحديث عن التنمية الاقتصادية وجب التطرق لبعض المفاهيم المرتبطة بها :

**1-1- التخلف الاقتصادي:**" يتمثل في ندرة شديدة في عرض رأس المال بالنسبة إلى عناصر الإنتاج الأخرى وخاصة عنصر العمل ، مع قياس ذلك على أساس نصيب الفرد الواحد من ذلك الرأسمال ومقارنته بالأرقـــام المماثلة في الدول المتقدمة "[1] .

**1-2- النمو الاقتصادي:**" حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الـــدخل الكلـــي وهذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي، معدل النمو السكاني "[2] .

**1-3- التنمية الاقتصادية :** يصعب إعطاء تعريف واحد للتنمية الاقتصادية لذلك سندرج التعاريف التالية:

" تتضمن تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي ، وارتفاع نصيب الفرد من الدخل ، وإن أهم متغيرين فـــي الهيكل الاقتصادي هما : إسهام الصناعة في الناتج الوطني وتزايد نسبة سكان المدن عن ســـكان الريـــف ، والعنصر الرئيسي في التنمية الاقتصادية هو أن يكون للإنسان النصيب الأكبر في الإسهام في هذه التنميـــة ، ويمكن مشاركة الأجانب في ذلك "[3] .

" تغيير بنياني يكون من شأنه تحقيق معدل مرتفع للزيادة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة مـــن الـــزمن ودفعة قوية يتهيأ بفضلها التغلب على عوامل المقاومة الداخلية التي يموج بها الاقتصاد المتخلف وإستراتيجية

---

(1) محمد أحمد الداوي ، التخلف الاقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر، 1983 ، ص 4 .
(2) عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2002 /2003 ، ص 11 .
(3) مالكولم جبلز ، مايكل رومر، دوايت بيركنز، دونالد سنودجراس ، اقتصاديات التنمية ، ترجمة طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى ، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية ، 1995 ، ص31-32 .

ملائمة يتسنى بمقتضاها توفير أسباب الدفعة القوية اللازمة لتحقيق ذلك التعيير البنياني الذي تتطلبه هذه التنمية .[1] .

" عبارة عن التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد الوطني بأبعادها المختلفة الاقتصادية ،السياسية الاجتماعية والتنظيمية من أجل تحسين نوعية الحياة ، وتوفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع "[2] .

ومن خلال التعاريف المختلفة للتنمية الاقتصادية يظهر الاختلاف بينها و بين النمو الاقتصادي ، فالنمو قد يكون طبيعي أو تلقائي ، بينما التنمية تعني التغير مع حدوث التحسن بفعل ، أو إجراء إيرادي .

**2- التنمية من المنظور الاقتصادي البحت:**

اهتم الاقتصاديون في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبعد حصول معظم البلدان النامية على استقلالها بالتنمية الاقتصادية ووضعوا النظريات التي ركزت على عوامل الإنتاج وكمه وعلى علاقاته وبيئته ، كما صاغوا النماذج الذهنية الرياضية واختبروها.

ومن أهم النظريات التي أشارت إلى التنمية النظرية الكلاسيكية وأهم روادها آدم سميث وريكاردو ومالتس وقد ركزت هذه النظرية على رأس المال والسكان كعناصر اقتصادية تؤدي إل التنمية ، وتقر على أن تقسيم العمل هو الأساس لرفع الإنتاجية ، واعتقدوا أن ندرة الموارد الطبيعية توقف العملية التراكمية للتنمية ، كما اعتبروا أن التنمية الاقتصادية متجددة ذاتيا ، و أكدوا على أن التجارة الخارجية يمكن أن تؤجل حدوث حالة الركود الاقتصادي[3].

كما أن هناك الاتجاه النيوكلاسيكي الذي أضاف الاستثمارات الخارجية كعنصر هام في عملية التنمية الاقتصادية كما أن التقدم التكنولوجي يقضي على الضغوط الركودية التي تفرضها ندرة الموارد الطبيعية ، واعتبروا أن المنافسة الحرة هي الأكثر كفاءة لدعم عملية التنمية[4].

أما الماركسيين فقد أكدوا على أن علاقات الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي تتعارض مع التقدم التكنولوجي فيه ومن ثمة حدوث كساد دوري في الاقتصاد ثم لركود حتمي ، كما أشاروا للتكاليف الباهظة والمتكررة لعملية النمو الاقتصادي في ظل الرأسمالية والتي تتمثل في التمزق الاجتماعي والاقتصادي الذي يحل بالمجتمع[5].

وقد قدمت بعض التعديلات الأساسية على التغيرات السابقة وخصوصا كيفية التراكم الرأسمالي المتحقق عن التنمية حيث أبرز شومبيتر دور المنظم في قيادة عملية التراكم ، أما كينز فقد ألف عنصرا

---

[1] محمد مروان السمان ، محمد ظافر محبك، أحمد زهير شامية ، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي ، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع ، 1998 ، ص 395.

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ ) ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر ,2001، ص472-473 .

[3] Robert.J.Barro, Xavier Sala-I. Martin , la croissance économique, ediscience international , Paris , 1996, P10 .

[4] مريم أحمد مصطفى ، إحسان حفظي ، قضايا التنمية في الدول النامية ، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005 ، ص 139 .

[5] محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي،المرجع السابق ، ص83 .

جديدا له أهميته في إحداث التنمية الاقتصادية وهو الطلب الفعال ، ويعني أنه إذا توفرت لدى أفراد المجتمع قوة شرائية تسمح لهم بشراء السلع الاستهلاكية فإن ذلك ينعكس على الزيادة في إنتاج السلع الاستثمارية ويؤدي كل هذا إلى زيادة حجم النشاط الإنتاجي الكلي و ينعكس ذلك على زيادة حجم العمالة في المجتمع .

أما ما بعد الكنزية (هارود-دومار) فقاما بنقل مفاهيم الكنزية الأساسية (الميل للادخار، المضاعف) إلى الأمد الطويل ,وأعادوا تفسير التخلف الذي يعود أساسا للنمو الديموغرافي الشديد إضافة إلى ضعف التراكم و نقص رأس المال ، وعدم مرونة التقنيات ونقص المستحدثين المخاطرين.

ولا يفوتنا ذكر إسهامات روستو التي قدمها في(1960) ، فقد نظر إلى التنمية كنمو في الاقتصاد الوطني وهيكله ، وقد حدد روستو مراحل النمو الاقتصادي في الدول النامية وخصص جزء من النقاش لمسألة كيف يحفز الإقلاع(الانطلاق) النمو الاقتصادي في الدول النامية بنفس الطريقة التي حصلت في الثورة الصناعية ووسمت انطلاقة النمو الاقتصادي في أوربا[1] .

**3- أهداف التنمية الاقتصادية:**

إن أهداف التنمية الاقتصادية لبلد ما تعبر بشكل أو بآخر عن طبيعة المرحلة الاقتصادية التي يمر بها ذلك البلد ، كما تعتبر نوع من السياسة الاقتصادية التي ينتهجها وصولا لتحقيق أهدافه الرئيسية ويمكن إيجاز هذه الأهداف فيما يلي[2]:

- ✓ تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي: وتعبر هذه الأهداف عن مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي وقد يكون فك الارتباط النقدي بدولة أجنبية في مقدمة هذه الأهداف ، وهذا ما استهدفته دول العالم النامي ومنها الدول العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال .
- ✓ زيادة الرفاهية الاقتصادية للفرد وغالبا ما يتضمن هذا الهدف الرئيسي أهداف تفصيلية كالتالي:
  - ❖ استثمار الموارد الطبيعية واستغلالها.
  - ❖ تنويع مصادر الدخل والعدالة الاجتماعية في توزيع الدخول .
  - ❖ تعزيز وزيادة فعالية القطاع الخاص ومن بينها الشروع في انتهاج سياسة الخوصصة .
  - ❖ دعم وتشجيع المشاريع الصناعية.
  - ❖ زيادة وتنويع الصادرات.
  - ❖ تحسين مستويات المناطق الريفية أو المناطق الأقل تقدما.
- ✓ الاكتفاء الذاتي عن العالم الخارجي .
- ✓ الانفتاح عن العالم الخارجي .

---

(1) محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، المرجع السابق ، ص 157-158 .

(2) وداد أحمد كيكسو، العولمة والتنمية الاقتصادية (نشأتها، تأثيرها، تطورها) ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر (ط1) ، بيروت ، 2002 ، ص 108- 109.

**4- تمويل التنمية الاقتصادية:**

يلعب التمويل دورا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية إذ بدونه لا يمكن إقامة المنشآت الإنتاجية والخدمية وغيرها ، وعموما تنقسم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية إلى قسمين:

**4-1- التمويل المحلي:** وتنقسم مصادره إلى:

- الادخار الحكومي.
- الضرائب .
- الادخار العائلي.
- الادخار الخاص.
- التمويل بالتضخم .

وفي حالة وجود فجوة ادخار واسعة فإن الدول النامية تلجأ للحصول على التمويل من الخارج.

**4-2- التمويل الخارجي:**

يعتبر رأس المال الأجنبي ضروريا للتنمية الاقتصادية خاصة في المراحل الأولى، وعموما تنقسم مصادر التمويل الخارجي أو الدولي* إلى:

- المنح والإعانات.
- القروض الخارجية بأنواعها .
- الاستثمارات الخارجية بمختلف أنواعها .

**♣ المطلب الثاني: خصائص الدول النامية.**

قبل أن تظهر عبارة " العالم النامي " ظهرت أولا عبارة " العالم الثالث " وهي عبارة ذات بعد سياسي توصف به مجموعة من الدول المتخلفة كما سمتها الأمم المتحدة في أول الأمر، وهذا إثر بروز الحرب الباردة بين المعسكرين ، وقد كتب الديمغرافي الفرنسي " Sauvy " مقالا سنة 1952 في إحدى الجرائد تحت عنوان" ثلاثة عوالم، كوكب " , وأشار إلى أن العالم الثالث المستعمر والمتخلف يمثل كتلة قائمة بذاتها ومتميزة عن الكتلتين السابقتين ، جغرافيا وإنسانيا وتاريخيا[1].

تحولت عبارة العالم الثالث إلى عبارة " الدول السائرة في طريق النمو " أو " الدول النامية " وهو أكثر المصطلحات شيوعا ، وتمثل الدول النامية حوالي 80% من سكان العالم ومنتشرة في كل من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية[2].

ومن خلال ما تقدم ذكره فالدول النامية تعتبر ككتلة واحدة تربطها خصائص مشتركة والتي هي نفسها خصائص التخلف ، غير أن هذه الخصائص ليست متجانسة في جميع البلدان ، فكل دولة تتميز عن غيرها

* تظهر أهمية التمويل الدولي كنتيجة حتمية للعلاقات المالية والنقدية في الإقتصاد الدولي .

(1) LA Coste , unité et diversité du tiers monde , maspéro, Paris , 1980 , P14 .

(2) J.Y.calvez , " tiers monde…un monde dans le monde" , ouvriére, Paris, 1989, P7 .

بحيث يمكن اعتبار كل دولة حالة خاصة يمكن دراستها بصورة منفردة، وذلك لاختلاف الظروف والأوضاع التي تعيشها كل دولة ولهذا سنقتصر على أهم الخصائص والمتمثلة في الآتي:

**1- انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:**

يعكس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى حد ما مستوى المعيشة في بلد ما ، حيث أنه يعكس مدى قدرة الشخص العادي في الحصول على كميات مختلفة من السلع والخدمات لإشباع حاجاته ، و يمكن الحصول عليه بقسمة الدخل السنوي الكلي على عدد السكان بغض النظر عن أعمارهم أو جنسهم أو ظروفهم والجدول التالي يوضح ذلك :

**جدول-09-متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من الدول المتقدمة والدول النامية خلال الفترة (1999) :** **الوحدة : دولار.**

| الدول المتقدمة | متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | الدول النامية | متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي |
|---|---|---|---|
| سويد | 25040 | أوغندا | 320 |
| سويسرا | 38350 | مصر | 1400 |
| فرنسا | 23480 | تونس | 2100 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 30600 | الشيلي | 5900 |

**المصدر:** تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم(2000).

من خلال الجدول يتضح لنا الفارق في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين الدول النامية والدول المتقدمة ، فمثلا إذا قمنا بالمقارنة بين فرنسا وكل من الشيلي وأوغندا كدولتين ناميتين نجد أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دولة فرنسا يفوق حوالي أربع مرات متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الشيلي ويفوق حوالي ثلاثة وسبعون مرة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدولة أوغندا .

ويمكن إرجاع هذا الفارق الكبير إلى ضعف القدرة الشرائية في الدول النامية بالإضافة إلى انخفاض المستوى المعيشي للسكان.

**2- ارتفاع معدلات البطالة:**

حسب مكتب العمل الدولي فإن كل شخص يبلغ سن 15 في بطالة إذا كانت تتوفر فيه ثلاثة شروط[1]:

- ✓ أن يكون بلا عمل .
- ✓ أن يكون جاهز لأن يعمل في استخدام مأجور أو غير مأجور.

(1) ب برنية، أ سيمون، أصول الإقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مصر، 1989، ص 311.

✓ أن يكون يبحث عن عمل .

والبطالة في الدول النامية تتميز بأنها بطالة هيكلية بسبب عدم التناسب بين عنصر العمل وباقي عناصر الإنتاج الأخرى ويؤدي ذلك إلى شكلين من أشكال البطالة:

2-1- **البطالة السافرة** : ويقصد بها عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل[1].

تعتبر هذه الحالة دائمة تزيد حدتها بصورة مستمرة وقد تراوحت ما بين (10-31)% من إجمالي قوة العمل خلال الثمانينات في هذه الدول ، وتتركز البطالة السافرة في الفئة العمرية 15-24سنة بين الشباب الذين نالوا قسطا وافرا من التعليم[2].

وقد تجاوزت البطالة السافرة في الدول العربية 20% من إجمالي القوة العاملة البالغة 92مليون نسمة عام 2000 أي أن هناك 18.4مليون عاطل عن العمل في الوطن العربي[3].

2-2- **البطالة المقنعة** : وتعني الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل ، مما يعني وجود عمالة زائدة لا تنتج شيئا تقريبا ، وقد كانت البطالة المقنعة توجد في القطاع الزراعي بالبلاد النامية نتيجة زيادة عدد السكان الذي يضغط باستمرار على الأراضي الزراعية المتاح ، ثم انتقل هذا النوع من البطالة إلى قطاع الخدمات الحكومية في كثير من البلاد النامية ، بسبب زيادة التوظف الحكومي والتزام الحكومات بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا ، بحيث أصبح من الممكن أداء كثير من الخدمات بعدد أقل من العمالة[4].

**أما الخاصية الأخرى للبطالة في الدول النامية فتتمثل في ارتفاع نسبة النساء من إجمالي البطالة باستثناء بعض البلدان كالمكسيك وهونج كونج حيث عرفت البطالة النسوية انخفاضا من 45.6% في سنة 1988 إلى 36.5% في سنة 1996 بالنسبة للمكسيك ، ومن 37.1% في سنة 1987 إلى 32.6% في سنة 1996 بالنسبة لهونج كونج ، ويمكن تفسير ذلك بانخفاض عدد النساء من مجموع السكان النشطين[5] .**

**أما في الفترة الأخيرة فقد عرفت البطالة النسوية انخفاضا في أنحاء العالم والشكل التالي يبين ذلك:**

(1) رمزي زكي ، الإقتصاد السياسي للبطالة (تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة)، دار المعرفة، الكويت ، 1997 ، ص 33 .

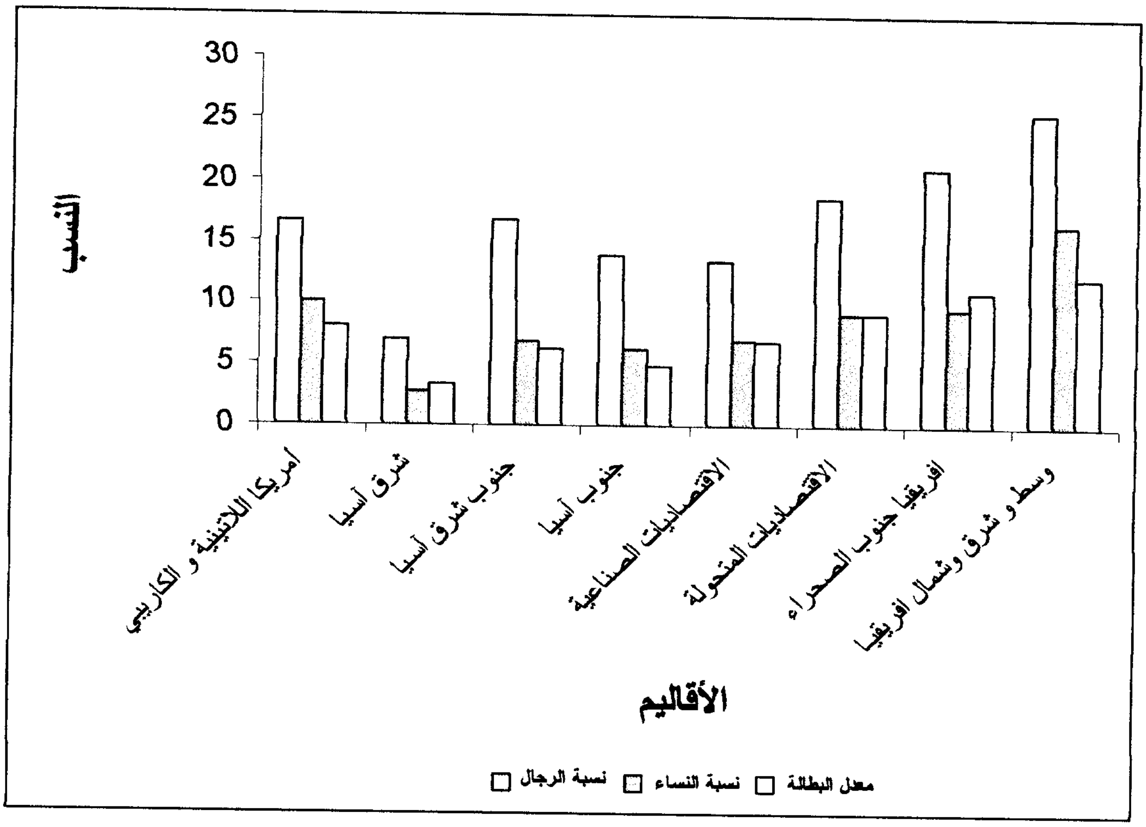
(2) محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، المرجع السابق ، ص 30 .

(3) أحمد جويلي، التعاون الإقتصادي العربي بين الواقع والطموح، مداخلة مقدمة في الملتقى العربي حول التحولات الإقتصادية العربية والألفية الثالثة، المؤسسة العربية ، دار فارس للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004 ، ص 140 .

(4) رمزي زكي ، المرجع السابق ، ص 33- 34 .

(5) BIT, Annuaire des statistiques du travail . Bit . Genève, 1997, P455 .

**شكل-02-يبين معدلات البطالة في أقاليم العالم خلال سنة (2003):**




**source** :Ilo, Global employment trend, 2004.

- ارتفاع معدلات البطالة في وسط وشرق وشمال إفريقيا بـ12.2%، تليها إفريقيا جنوب الصحراء بـ10.9% ثم الاقتصاديات المتحولة بـ9.2% وأمريكا الجنوبية والكاريبي بـ8% بينما في قارة آسيا تكون بدرجة أقل حيث حققت شرق آسيا أقل معدل بـ3.3% وجنوب آسيا بـ4.8% بينما ترتفع نسبيا بجنوب شرق آسيا .

- الاقتصاديات الصناعية بلغ معدل البطالة 6.8% مما يدل على أن البطالة ظاهرة عالمية تعاني منها جميع الاقتصاديات.

- انخفاض معدلات البطالة بين النساء على مستوى العالم وتسجل أعلى معدل بوسط وشرق وشمال إفريقيا بـ16.5% بينما تسجل أدنى معدل في شرق آسيا بـ2.7% ، في المقابل هناك ارتفاع في معدلات البطالة بين الرجال وتسجل شرق وشمال إفريقيا أعلى معدل بـ25.6% وهذا يدل على زيادة اندماج المرأة في العمل خاصة في القارة الآسيوية .

أما في الوطن العربي ، فإن معدلات البطالة لدى النساء أعلى منها لدى الرجال بـ30% وتتسع الهوة بين الجنسين بشكل ملحوظ في دول كالبحرين ، سوريا ، مصر والمملكة العربية السعودية حيث يبلغ معدل البطالة لدى النساء ضعفي أو ثلاثة أضعاف معدل البطالة لدى الرجال(1).

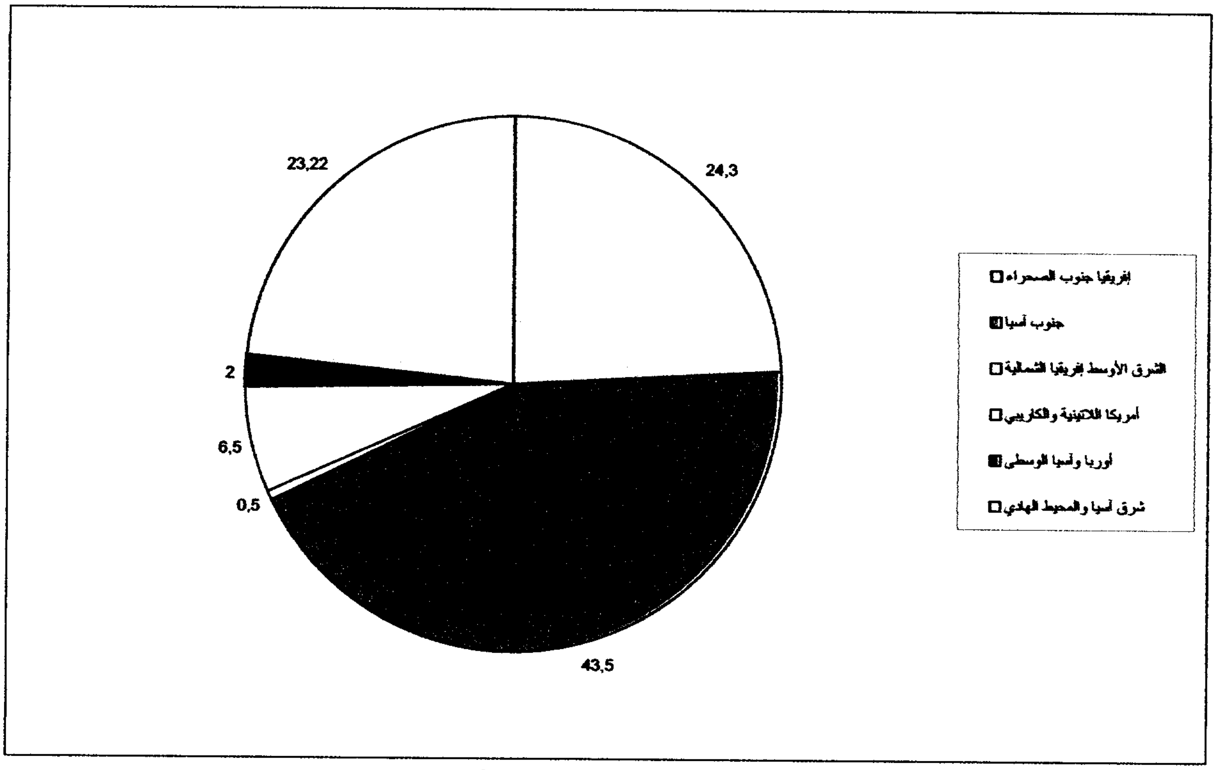
(1)مصطفى النابلي،تحديات وآفاق النمو الاقتصادي طويلة الأمد في الدول العربية http://www.sitere sourcesworld bank.org/arab reforma arabic.doc le 12/03/2007

**3- الفقر :**

يعد الفقر مقياسا للانتماء للعالم النامي , بحيث يعيش في هذه المجموعة أكثر من مليار شخص تحت عتبة الفقر المدقع والتي يحددها البنك الدولي بأقل من واحد دولار في اليوم بالرغم من وجود استثناءات في العالم النامي بالنسبة لهذا المعيار.

والشكل التالي يبين لنا توزيع السكان الذين يعيشون على أقل من واحد دولار في اليوم لسنة 1998:

**شكل-03- توزيع السكان الذين يعيشون على أقل من واحد دولار في اليوم خلال سنة (1998 ):**




**المصدر:**البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم2001/2000 ، مركز الأهرام للتوجيه والنشر، القاهرة، 2001 .

نلاحظ من خلال الشكل أكبر نسبة للفقر في جنوب آسيا بـ43.5% يعيشون بأقل من دولار يوميا، تليها إفريقيا جنوب الصحراء بـ24.3% تأتي في المرتبة الثالثة شرق آسيا والمحيط الهادي بـ23.2% بينما تنخفض نسبة الفقر في أمريكا اللاتينية والكاريبي بـ6.5% و2% في أوربا وآسيا الوسطى بينما تكاد تنعدم النسبة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بـ0.5%.

وتشير الإحصائيات أن من بين سكان العالم البالغ 6 مليار نسمة يعيش 2.8 مليار على أقل من دولارين يوميا ناهيك عن بلوغ عدد الجياع أكثر من 830 مليون نسمة بنسبة 14% سكان العالم منهم 791مليون نسمة

في البلدان النامية أين يموت 13طفل كل دقيقة أما في البلدان المتقدمة فيموت طفل من كل 100طفل قبل بلوغ سن الخامسة بينما في البلدان النامية يحدث ذلك لكل خمسة أطفال، بالإضافة إلى أن سوء التغذية أقل من 5% بين جميع الأطفال دون سن الخامسة في الدول المتقدمة تبلغ هذه النسبة حوالي 50% في الدول النامية(1).

أما في الدول العربية فإن هذه النسبة تنخفض في الدول الخليجية وليبيا بينما الدول العربية متوسطة الدخل تتراوح فيها نسبة الفقر مابين12.2% و22.9%، بالنسبة للدول العربية منخفضة الدخل فتصل إلى 91.4% في السودان سنة 1995 و25% في الضفة الغربية وغزة سنة 1996(2).

**4- النمو السكاني المرتفع :**

يعبر النمو السكاني المرتفع أو ما يعرف بالنمو الديمغرافي من الخصائص المميزة للدول النامية حيث نما عدد السكان بوتيرة تقدر بـ2% سنة 1950 ، 2.4% سنة 1965 و2.6% سنة 1970(3).

غير أن هذا النمو المفرط عرف تباطؤا منذ منتصف السبعينات باستثناء إفريقيا حيث تشهد معدلات نمو متزايدة قدرت بحوالي 2.7% في الفترة (1990-1995) ، بينما تعرف أمريكا اللاتينية معدلا يقدر بـ1.7% وآسيا حوالي 1.5% في نفس الفترة(4).

وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن أغلب الزيادة في التعداد العالمي للسكان خلال خمس عقود الماضية حدثت في الدول النامية ، ومن المنتظر أن تحدث الزيادة المستقبلية في أفقر هذه الدول وخاصة جنوب آسيا ودول إفريقيا جنوب الصحراء(5).

إن هذا الوضع المرتفع للسكان ينعكس على معدل نمو فئة الشباب الأقل من 15سنة في سنة 1995 والذي يقدر بالنسبة لإفريقيا حوالي 44% من مجموع السكان ، بينما أصغر نسبة تمثلها آسيا بحوالي 32% تليها أمريكا اللاتينية بـ34%(6).

وإذا ما نظرنا إلى هذا النمو في الدول العربية فقد بلغ في نهاية 2001 نحو 289 مليون نسمة , وإن نسبتهم إلى سكان العالم تبلغ 4.5% وهي تعتبر من أعلى نسب الإزدياد في العالم(7)، وقد قدر إجمالي عدد السكان سنة 2003 حوالي 300 مليون نسمة مع وجود تفاوت كبير في حجم السكان فيما بين الدول العربية ، وقد قدر متوسط معدل النمو السكاني خلال الفترة (1995-2003) حوالي 2.4% بعد أن كانت خلال الفترة(1985-1995 )

---

(1) إسماعيل قيرة ، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، عين مليلة ، دون ذكر سنة النشر، ص 13 .

(2) إسماعيل قيرة ، المرجع نفسه، ص 8 .

(3) B. Chantebout , le tiers monde, armand.calin , Paris , 1986 , P15 .

(4) Nations Unies , Annuaire Démographique -1996, Nations Unies , New York , 1998 , P131-132 .

(5) البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم 2000 ، الناشر MERIC , مصر، ص 33 .

(6)B.Chantebout ,op-cit ,P16 .

(7) محمد سعيد النابلسي، الاقتصاد العربي راهنا ومستقبلا، تأملات غير مستبشرة ، مداخلة مقدمة في الملتقى العربي حول التحولات الاقتصادية العربية والألفية الثالثة ، المرجع السابق ، ص 162 .

نحو 2.6%[1] ، ورغم هذا التراجع في العشر سنوات الأخيرة من القرن الماضي والسنوات الأولى من هذا القرن غير أن هذه المعدلات مازالت مرتفعة جدا مقارنة بالمعدلات العالمية مما يجعلها عائقا للنمو الاقتصادي .

وللتوضيح أكثر قمنا بإجراء مقارنة بين بعض الدول المتقدمة وبعض الدول النامية منها العربية من خلال معدل النمو السكاني خلال الفترة من(1995-2000) :

**جدول-10- مقارنة معدل النمو السكاني بين بعض الدول المتقدمة وبعض الدول النامية خلال الفترة (1995-2000):**

| *الدول المتقدمة* | *معدل النمو السكاني* | *الدول النامية* | *معدل النمو السكاني* |
|---|---|---|---|
| كندا | %0.9 | الجزائر | %1.6 |
| السويد | %0.1 | أنغولا | %2.9 |
| الدانمارك | %0.4 | النيجر | %3.5 |
| اليونان | %0.9- | ماليزيا | %2.3 |
| إيطاليا | %0.2 | مالي | %2.7 |
| النرويج | %0.6 | مصر | %2.1 |

**Source :** Tableau construit par nous sur la base des données de : Nations unies, 2001, P35-40.

نلاحظ من الجدول ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول النامية فقد تراوحت ما بين 1.6%و3.5%،بينما لم تتعدى 1% في الدول المتقدمة محل المقارنة ، حيث كان معدل النمو السكاني سالبا في دولة اليونان بـ-0.9%.

إن هذا الارتفاع في معدلات النمو السكاني في الدول النامية نتيجة لانخفاض الوفيات وإرتفاع المواليد وذلك راجع للتحسن في شروط النظافة والصحة .

الناحية الاقتصادية ترى أن هذا الارتفاع في النمو السكاني يؤدي إلى إضعاف حصة الفرد من ناتجه الوطني الاقتصادي ، ومضاعفة حدة مشكلة تزايد القوى العاملة والبطالة[2]، كما أن هذه النسبة المرتفعة من السكان غير المنتجين اقتصاديا لايقتصر ضررها فقط على عدم إنتاجيتها بل تكون عبئا ثقيلا على الأفراد المنتجين لأنها تشارك في الاستهلاك ولا تشارك في الإنتاج وهذا يخفض من الكفاية الإنتاجية للقوة العاملة[3].

إذن فالمعدل المرتفع للسكان في الدول النامية عائقا لجهود التنمية فيها وذلك راجع إلى وجود نسبة عالية من الشباب لم يبلغوا سن النشاط .

---

[1] نور الدين دلال ، رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود وتمويل ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2005-2006 ، ص 49 .

[2] محمد سعيد النابلسي، المرجع السابق ، ص163 .

[3] كامل بكري ، التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1988، ص29 .

**5- انخفاض الإنتاجية :** تتميز الدول النامية بانخفاض مستوى الإنتاجية إذا ما قورنت مع الدول المتقدمة ، حيث نجد أن إنتاجية العمل منخفضة بشكل واضح في كافة مجالات النشاط الاقتصادي ، ففي النشاط الزراعي مثلا نجد رغم تركز السكان والإنتاج في هذا النشاط حيث تساهم الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول بـ14% بينما تساهم فقط بـ3% في الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة.

أما عن الأهمية الزراعية في الأقاليم الجغرافية للدول النامية نجد 68% يعملون في الزراعة في إفريقيا و64% في جنوب آسيا و 70% في شرق آسيا و25% في أمريكا اللاتينية.

رغم ارتفاع نسبة العاملين في الزراعة للدول النامية إلا أن الإنتاجية الزراعية منخفضة فهناك تقريبا 685 مليون عامل في كل من آسيا ، وإفريقيا ينتجون حجم سنوي من الناتج تبلغ قيمته 195مليون دولار أما في أمريكا اللاتينية نجد 4.5 مليون عامل ينتجون 60 مليون دولار من الناتج الكلي.

يعود هذا الانخفاض في الإنتاجية الزراعية إلى أن الزراعة في الدول النامية تتسم بتكنولوجيا بدائية والتنظيم الفقير ومحدودية مدخلات رأس المال المادي والبشري ، ويعتبر الفن التكنولوجي السائد في الزراعة متخلفا وذلك لأن المزارع في هذه الدول تقليدية معيشية للاستهلاك الذاتي وليست مزارع تجارية[1] .

أما القطاع الصناعي وبما أن أغلبية الدول النامية زراعية لاتعتمد على التصنيع باستثناء بعض الدول في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية فإن نسبة العاملين في الصناعة تنخفض ، ومستوى الإنتاجية السائد لا يكاد يبلغ خمس ما هو عليه في الدول المتقدمة ، حيث يلزم خمسة عمال أو أكثر لإنتاج نفس الكمية التي يستطيع أن ينتجها عامل أمريكي بمفرده[2].

رغم انخفاض إنتاجية هذا القطاع وتراجعه في السنوات الأخيرة إلا أن الدول النامية تعتمد عليه في توليد الناتج الوطني واستيعاب العمالة .

♣ **المطلب الثالث : اختلافات الدول النامية.**

رغم أن الدول النامية تعتبر ككتلة واحدة إلا أن هناك اختلافات جوهرية بينها في العديد من الجوانب السياسية ، الجغرافية ، الاجتماعية والاقتصادية ، إلا أننا سنقتصر على الجانب الاقتصادي حيث قامت العديد من المنظمات الدولية بتصنيف هذه الدول معتمدة على عدة مؤشرات ومقاييس وسنكتفي بالتصنيف من حيث التنمية و التصنيف من حيث العولمة :

**1- التصنيف من حيث التنمية :**

قسمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) البلدان النامية إلى أربع مجموعات حسب تنميتها الاقتصادية[3]، وتتمثل فيما يلي :

(1) مشيل تودارو، المرجع السابق، ص 108 .

(2) كامل بكري، المرجع السابق ، ص 40 .

(3) Unido , International yearbook of industrial statistics 1999.university press. Cambridge. 1999 . P20 .

**1-1- الدول الأقل تقدما:**

وتشمل الدول التي تمثل حصتها الصناعية في الناتج الوطني الخام أقل من 10% وتجمع حوالي عشرين دولة في إفريقيا وتسعة دول في آسيا ، ودولة هايتي في أمريكا اللاتينية .

**1-2- الدول حديثة التصنيع:**

حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فهي الدول التي تشكل المنتجات المصنعة أكثر من 25% من الناتج الداخلي الخام ، وأكثر من 50% من صادراتها ، وتشمل أحد عشرة دولة نامية منها النمور الآسيوية الأربعة ، بالإضافة إلى الهند , الصين ، المكسيك ، البرازيل والأرجنتين[1].

**1-3- الجيل الثاني من الدول حديثة التصنيع :**

وتشمل الدول التي تعرف نموا صناعيا معتبرا كتونس والمغرب في إفريقيا، تايلاند ، الفلبين، إندونيسيا وماليزيا في آسيا ، ومن أمريكا اللاتينية دولة كولومبيا .

**1-4- دول أخرى :**

وتشمل باقي الدول التي لم تصنف ضمن المجموعات الثلاثة السابقة وعددها إثنان وسبعون دولة حيث تضم أمريكا اللاتينية أكبر مجموعة وتبلغ حوالي سبعة وثلاثون دولة ، والباقي في كل من آسيا وإفريقيا.

**2- التصنيف من حيث العولمة :**

وتنقسم إلى ثلاث مجموعات [2]:

**2-1- المجموعة الأكثر عولمة :**

وهي الدول التي زاد نصيبها النسبي من التجارة العالمية ومن أمثلتها : الصين ، المكسيك ، الأرجنتين ، الفلبين ، ماليزيا ، بنجلاديش ، تايلاند ، البرازيل والهند...الخ .

**2-2- المجموعة الأقل عولمة :**

وهي الدول التي انخفض نصيبها النسبي من التجارة العالمية ومن أمثلتها : باكستان ، كينيا ، توغو، الهندراوس ، السنغال وزامبيا .

**2-3- مجموعة الدول المهمشة :**

هي الدول التي تعاني من تدهور شروط التجارة لصادراتها من المواد الأولية وتناقص متوسط الدخل الحقيقي فيها وتضم أغلب دول إفريقيا وبعض دول الإتحاد السوفييتي سابقا ، ولم تستطع هذه الدول أن تستغل ميزتها النسبية الراجعة لتوفر المواد الأولية وتوفر العمل الرخيص في اختراق الأسواق العالمية بسبب سياستها الاقتصادية غير الملائمة ، البنية الأساسية ضعيفة ، التعليم غير ملائم للتنمية والفساد المنتشر، ويمثل الموقع الجغرافي لبعض هذه الدول عقبة إضافية ، فتكاليف النقل منها إلى أوربا أعلى من الرسوم الجمركية المفروضة

---

(1) مشيل تودارو، المرجع السابق، ص 69 .

(2) عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مصطفى إبراهيم ، محب ذكي ، قضايا اقتصادية معاصرة ، قسم الاقتصاد للنشر، جامعة الإسكندرية ، 2004-2005 ، ص 19- 20 .

على صادراتها ، وحتى في ظل عدم وجود رسوم جمركية فإن تكاليف النقل المرتفعة كفيلة بالقضاء على الميزة النسبية في بعض الحالات .

* **المطلب الرابع : التوجهات الجديدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.**

لقد اتبعت الدول لنامية في السنوات الأخيرة من القرن الماضي طرق ووسائل ساعدت على زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة منها والتي استمرت في انتهاجها لهذه الطرق إلى غاية القرن الحالي وسوف نتعرض في هذا المطلب لهذه التوجهات بشيء من التفصيل :

**1- العولمة :**

تعمل العولمة على إلغاء المسافات بين الدول و توحد المقاييس و المواصفات للمنتجات في بقاع العالم , و تتيح فرص لمن لديهم المهارة و القدرة على العمل و الاستفادة من خبراتهم ، كما تعمل على إزالة التجزئة الاقتصادية[1] ،و بذلك فهي تفتح العديد من الفرص أمام اقتصاديات الدول النامية بما في ذلك النمو القائم على التصدير و التخصص في الإنتاج ونقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، و هذا ما حصل في النمور الآسيوية ، إذ استفادت من الاندماج في السوق العالمي وتحرير التجارة ومن التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر بتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة ، وقد شجع ذلك دولا نامية أخرى على الاندماج بدرجة أكبر في الاقتصاد العالمي ، وتعزيز قدرتها التنافسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال زيادة الحوافز، وتعزيز السياسات وتخفيض القيود التنظيمية ، وتحرير الأسواق ، كما أدركت الدول النامية بأن المقياس الذي تقيس به قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر قد تغير من حجم إسهامه المباشر في القيمة المضافة المحلية إلى النتائج الأطول أجلا بالنسبة لقدرة الموارد والإمكانيات المحلية للاقتصاد على المنافسة ، وعلى التوجه من نقل الملكية من القطاع العام إلى الخاص ، كما أن الاتجاه المتسارع نحو التكامل العالمي من شأنه أن يؤدي إلى خلق فرص جديدة مما يعطي بدوره أيضا حافزا إضافيا للاستثمار الأجنبي المباشر.

**2- الخوصصة :**

ظهر مصطلح الخوصصة في أوائل الثمانينات ، ولكن ترجع جذوره إلى البرنامج الشامل الذي قامت به حكومة المحافظين البريطانية عام 1979 ثم انتقلت إلى باقي دول العالم .

تعتبر الخوصصة أداة تؤدي إلى تقديم سلع وخدمات أفضل من خلال تقليل دور الدولة ، وزيادة دور القطاع الخاص في ملكية وإدارة الأنشطة المختلفة .

وقد أدت موجة الخوصصة في كثير من الدول النامية منذ أواخر الثمانينات إلى نمو كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث كانت عنصرا هاما من عناصر التحول إلى اقتصاد السوق ، وهي تنطوي في الغالب على مشاركة الأجانب بتنفيذ استثمارات مباشرة .

---

[1] عبد المجيد الصالحين و آخرون ، العولمة من منظور شرعي ، دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان ،الأردن ، 2002 ، ص57 .

وقد شهدت الخوصصة نشاطا خلال الفترة(1988-1995) تلقت الدول النامية حوالي 38مليار دولار على شكل تدفقات استثمار أجنبي مباشر و 21مليار دولار على شكل استثمار أجنبي غير مباشر ويمثلان معا نسبة 45% من إيرادات كافة عمليات الخوصصة(1) .

إذن فللخوصصة أثر إيجابي طويل الأجل على توفير واجتذاب رأس المال الإنتاجي من الخارج، إلا أن الأمر يعتمد في الأساس على أسلوب إدارة برامج الخوصصة ، لأن البرامج الجذابة تشترك في ثلاثة خصائص هامة هي: الالتزام السياسي ، التوجه العقاري ، الشفافية ، ويمكن أن يسفر إتباع هذه المبادئ في تحقيق الحد الأقصى الممكن من مشاركة الأجانب في عمليات بيع المؤسسات التي تملكها الدولة بيعا مباشرا، وبالتالي تحفز المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ، وقد تمكنت الدول التي نجحت في تنفيذ عمليات الخوصصة من تحقيق زيادة مستمرة في تدفقاته.

**3- التوريق (عولمة المديونية الخارجية) :**

يقصد بالتوريق "تحويل الأصول غير السائلة المتمثلة في القروض التي تستحق في تاريخ معين إلى أوراق مالية قابلة للتداول حيث يمكن الإقبال على شراء هذه النوعية من الأوراق المالية المشتقة وذلك بالإسناد إلى أصول قائمة" (2).

أمام تصاعد أزمة المديونية الخارجية للدول النامية ظهر هذا الاتجاه ، وكان أول من قدم اقتراح تحويل المديونية الخارجية إلى استثمارات هو الاقتصادي" ألان ملتز" في السبعينات ، حيث تعمل هذه الطريقة على تقليل العجز الداخلي لهذه البلاد وتخفيض عبء ديونها بحيث تصبح هناك مشاركة بين الدائنين والمدينين في تحمل المخاطر، وعموما تتطلب العملية طرف ثالث هو المستثمر الذي غالبا ما يكون شركة متعددة الجنسيات ، حيث تقوم بشراء الدين من البنك(للبلد الدائن) بالعملة الصعبة ، ولكن بحسم أقل وبفضل هذا المبلغ تشتري أجزاء من شركات محلية في إطار عملية الخوصصة حيث تقوم بتمويل البناء والتجهيز.

وتعد الشيلي أول من قام بتوريق الديون عام 1985 حيث حولت خلال 3سنوات 4.2 ملياردولار أي ما يمثل 29% من الديون متوسطة وطويلة الأجل.

وقد ترتب على التوافق المنسجم بين عمليات التحويل وبرامج الخوصصة تكثيف صفقات التحويل خلال الفترة(1985-1996) إذ تم تحويل ما يقارب 38.6 مليار دولار كديون إلى استثمارات أجنبية مباشرة ، وقد شهدت الفترة(1991-2000) تحويل الديون إلى مشاريع التنمية البشرية(صحة ، تعليم ، الإنفاق على الطفولة المسعفة)(3)، وكانت اليونيسيف المنظمة الوحيدة التي تعتبر كمستثمر غير ربحي .

(1) حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا ، مجلة جسر التنمية ، العدد21 ، 2004 .

(2) عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة ، عملياتها ، إدارتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر2000 ، ص 19 .

(3) رايس مبروك ، العولمة المالية وإنعكاساتها على الجهاز المصرفي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع نقود وتمويل ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005 ، ص 109 .

وفي هذا الإطار قامت السنغال في 1993 بتحويل الدين إلى مشاريع التنمية البشرية(المياه، الصرف الصحي، الصحة، التعليم) كما استثمرت اليونيسيف 24مليون دولار وهو دين مستحق للأرجنتين بسعر شراء6 مليون دولار[1].

إضافة إلى ذلك فقد تم تحويل الديون إلى مشاريع لحماية البيئة وقد تضمن شرط أن تضع الدول المدينة صندوق أموال لحماية البيئة ، حيث تمت أول مبادلة للديون بمشاريع لحماية البيئة سنة 1987 بين الحكومة البوليفية ومؤسسة الحماية الدولية حيث أعادت شراء مبلغ 100.000دولار من CITY BANK لدين بقيمة اسمية 650.000 دولار، ذ ذلك التاريخ استفادت أكثر من 30 دولة من هذه العملية حيث يقدر مجموع ما تم تحويله إلى مشاريع لحماية البيئة الملياْر دولار[2].

وللإشارة فقد سارت الكثير من الدول العربية في هذا الاتجاه كالأردن ومصر وسوريا وتونس والجزائر،...الخ.

وهكذا ساعدت عملية عولمة المديونية الخارجية للدول النامية على زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة

**4- تحرير التجارة :**

لم تكن هناك أي قواعد في اتفاقية الجات بخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غاية جولة الأرغواي حيث جاءت بنقطتين هما[3]:

- ✓ حظرت اتفاقية الأرغواي أي استثمار خارج حدود منظمة التجارة العالمية.
- ✓ تعاملت الاتفاقية مع الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره شكل من أشكال تجارة الخدمات.

ومن بنود هذه الاتفاقية ، منع أي إجراء تتخذه الدولة المضيفة للاستثمارات الذي قد يعرقل نمو التجارة الدولية ، أو يقيد أو يشوه مسارها ، وقد حددت الاتفاقية من تلك الإجراءات اشتراط قيام المستثمر الأجنبي بشراء أو استخدام منتجات محلية بمقادير ونسب معينة ، واستخدام شرط الموازنة التجارية والصرف الأجنبي.

إن المبادئ المذكورة في الاتفاقية والمتمثلة في الالتزام بشروط المعاملة الوطنية ، ومبدأ خطر القيود الكمية و تطبيق مبدأ الشفافية فيما يخص إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة قد نصت الاتفاقية على تطبيقها و إزالة القيود خلال سنتين من قيام منظمة التجارة العالمية للدول المتقدمة وخمس سنوات للدول النامية وسبع سنوات للدول الأقل نموا .

---

(1) عبد الكريم يحي برويقات ، فيصل بوطيبة ، إشكالية تحويل الدين ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول إشكالية البروز في ظل ضغوط العولمة المالية ، جامعة عنابة، 2004 .

(2) عبد الكريم يحي برويقات ، فيصل بوطيبة ، المرجع نفسه .

(3) سرمد كوكب الجميل ، المرجع السابق ، ص 181 .

هذا وقد أخذت منظمة التجارة العالمية في المؤتمر الوزاري المنعقد في الدوحة من 9 إلى 14 نوفمبر 2001 قرار ينظر بإيجابية إلى طلب بعض الدول الأقل نموا بتمديد الفترة المعطاة الخاصة بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة[1] .

**5- التنافسية :**

يختلف مفهوم التنافسية باختلاف محل الحديث فيما إذا كان عن شركة أو قطاع أو دولة .

والتنافسية على مستوى الدولة تعني قدرة البلد على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى دخل أفرادها ، وبمعنى آخر تعني الجاذبية التي تتمتع بها الدولة لاستقطاب عوامل الإنتاج المنتقلة بما يوفره من عبء ضريبي منخفض ، وللتنافسية مؤشرات صنفها البنك الدولي إلى 64 متغير في 5 عوامل وهي[2] :

- ✓ الإنجاز الإجمالي( الناتج الوطني الإجمالي للفرد ، معدل النمو السنوي المتوسط).
- ✓ الديناميكية الكلية وديناميكية السوق(النمو، الاستثمار، الإنتاجية،حجم التجارة الإجمالي ، تنافسية التصدير)
- ✓ الديناميكية المالية .
- ✓ البنية التحتية ومناخ الاستثمار.
- ✓ رأس المال البشري والفكري.

وقد تصاعد اهتمام الدول النامية بالتنافسية لاسيما تنافسية صادراتها في الأسواق الدولية سببا إضافيا للسعي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك لأن هذا الاستثمار يساهم في الارتقاء بمستوى الصادرات ، وتحسين الإنتاج ، إما من خلال الاستثمار في أنشطة ذات قيمة مضافة أكبر في مجالات جديدة وإما بالتحول من صناعة معينة من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة المعتمدة على تكنولوجيا بسيطة وعمالة كثيفة إلى أنشطة ذات إنتاجية عالية تعتمد على تكنولوجيا رفيعة المستوى ، وهذا يتطلب الارتقاء بمستوى الصادرات وتحسين القدرة التنافسية أمرا في غاية الأهمية وينطوي على تحديات ، ولكنه ليس غاية في حد ذاته بل وسيلة لبلوغ غاية تعزيز التنمية .

**6- إقامة المناطق الحرة :**

نشأت المناطق الحرة منذ زمن بعيد ، ويرجع ذلك إلى عصر الإمبراطورية الرومانية حيث أقيمت أول منطقة حرة هي جزيرة "ديلوس " في بحر إيجا من أجل جذب التجارة الدولية العابرة ، وقد تطورت فكرة المناطق الحرة من حيث الأهداف ، المساحة ، أماكن الإقامة، والامتيازات الممنوحة لها ويمكن تعريف هذه المناطق حسب لجنة الإحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة(LONU) " بأنها مجال جغرافي حدوده ثابتة ومدخله مراقب من طرف مصلحة الجمارك ، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية

---

(1) بعلوج بولعيد ، المنظمة العالمية للتجارة والاستثمارات ، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول" المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، 22-23 أفريل 2003 ، ص 40- 42 .

(2) كمال رزيق، بوزعرور عمار، التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول الإقتصاد الجزائري و الألفية الثالثة ،جامعة البليدة،2002 ،ص03 .

دون الخضوع للحدود أو للمراقبة، ماعدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون، ثم تستطيع لاحقا الخروج دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات، إن السلع المختلفة توجه إلى الخارج باستثناء تلك التي يمنع خروجها من طرف القانون[1].

لقد قامت الدول الواقعة في حوض البحر المتوسط التي اعتمدت على النشاط التجاري باستخدام نظام المناطق الحرة، ومع ظهور المستعمرات قام الدول الأوربية بإنشاء مناطق حرة صغيرة لها في المدن ذات الموانئ لتسهيل انتقال التجارة بينها، وبين مستعمراتها ومن أمثلتها:

- منطقة جبل طارق عام 1704 .
- منطقة سنغافورة عام 1819 .
- منطقة هونج كونج عام 1942 .

كما عرفت فرنسا منذ 1938 نصوص تشريعية تسمح بإنشاء المناطق الحرة لاسيما تجربة مرسيليا التي كانت ملتقى الطرق التجارية مابين أوربا الشمالية وجنوب البحر الأبيض المتوسط ، كما عرفت دول أوربية أخرى هذه التجارب كإيطاليا والنمسا والمجر.

أما أمريكا فقد عرفت هذه المناطق تطورا منذ 1934 ومنذ ذلك الوقت عرفت هذه المناطق تطورا مزدوجا[2]، وفي آسيا ظهرت منذ الخمسينات في النمور الأربعة وفي السبعينات و الثمانينات ظهرت في إفريقيا و العالم العربي.

أما العلاقة بين المناطق الحرة المختلفة من جانب معين فهي توصف بأنها علاقة تنافسية (فيما يتعلق بكلفة الخدمات المقدمة وسهولة الإجراءات ، إضافة إلى توفر الحوافز والمزايا والإعفاءات) ، ومن جانب آخر فهي أيضا علاقة تكاملية(فيما يتعلق بالعمليات الإنتاجية سواء كانت في المناطق الحرة أو خارجها)[3] .

إذن المناطق الحرة وسيلة جديدة وقطبا ممتازا تسمح للدول النامية بجلب عدد هام من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير اقتصادياتها والاندماج في الأسواق العالمية الأمر الذي ينعكس إيجابا على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية ، كترقية الصادرات ، دعم ميزان المدفوعات بالعملات الصعبة ، توفير فرص العمل ، زيادة الإنتاج ، والنمو الاقتصادي ، بالإضافة إلى رفع تنافسية الصناعة في الأسواق العالمية ، وتنمية وتطوير المناطق والأقاليم التي تقام فيها هذه المناطق الحرة .

---

(1) بلعزوز بن علي ، مداني أحمد ، دور المناطق الحرة كحافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة المنطقة الحرة "بلارة")مداخلة في الملتقى الدولي "آثار انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 13-14 نوفمبر 2006 ، ص 06 .

(2) بوشنافة ، تميراز، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المناطق الحرة، المركز الجامعي بشار، ص01 ، على الموقع، www.naada.net

(3) علي إشتيان المدادحة ، المناطق الحرة المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، مداخلة مقدمة في مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الأردن 2004 ، ص 800 .

## المبحث الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق الأهداف الاقتصادية.

لتبيين فوائد هذا الاستثمار التي أكد عليها الفريق المؤيد بشيء من التفصيل فسنقوم بالتعرض إلى مساهمته في خلق فرص العمالة في المطلب الأول و في تحسين ميزان المدفوعات في المطلب الثاني و في المطلب الثالث نتحدث عن مساهمته في نقل التكنولوجيا و نتعرض لبعض تجاربه الناجحة في الدول النامية في المطلب الرابع :

### ♣ المطلب الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق فرص العمالة.

يعتبر العمل أو الشغل حجر الزاوية في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدول لذلك ندرس في هذا المطلب كيف تؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة فرص العمل في الاقتصاد ، وقبل ذلك وجب علينا التعرض لبعض المفاهيم المتعلقة بالعمل .

**1- مفهوم العمل ، سوق العمل :**

**1-1- مفهوم العمل :**

يعرف العمل حسب القرار المتخذ في الندوة الدولية الثالثة عشر لأخصائيي العمل لسنة 1982 بأنه: " يتكون من الأشخاص الحائزين على عمل من كل الأفراد الذين تعدوا سن معينة ، والذين يوجدون خلال فترة زمنية قصيرة مرجعية(يوم أو أسبوع) في العمل المأجور أو غير المأجور "[1].

**1-2- مفهوم سوق العمل :**

" هو المكان الذي يتقابل فيه العرض والطلب على العمل ، فأما عرض العمل فإنه يتمثل في الأفراد الطالبين للعمل ، أما طلب العمل فيتمثل في عرض العمل الصادر عن شخصية معنوية أو طبيعية"[2] .

رغم كثرة ترديد عبارة سوق العمل إلا أنها تخفي مشاكل عديدة في تعريفها، حيث أن هذا السوق لا يعتبر منسجما ، وقد قامت العديد من النماذج الاقتصادية بتحليل الآلية التي يعمل بها هذا السوق ، نذكر النموذج الكلاسيكي الذي افترض أن توازن سوق العمل يتمثل في المستوى الذي يكون فيه الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل حيث يمثل معدل الأجر الحقيقي في التوازن معدل الأجر الحقيقي في حالة التشغيل الكامل وفي هذه الحالة تكون البطالة إرادية ناجمة عن رفض العمال للأجر السائد[3]، وهي بطالة مؤقتة سرعان ما تعمل آلية السوق على تصحيح الخلل الناجم عن زيادة عرض العمل عن الطلب بصورة سلسلة مما يعني قبولهم أجورا أقل ، إن هذا الانخفاض في الأجور يترجم انخفاض تكاليف الإنتاج الذي يعني زيادة أرباح الشركات فتزيد من الإنتاج وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل فتختفي البطالة .

---

[1] BIT,annuaire des statistiques du travail ,1997,Bit ,Genève ,1997, P80 .
- العمل المأجور: يتكون من الأشخاص العاملين الذين يتلقون أجرا أو راتبا، والأشخاص المتوفرون على عمل ولكنهم غائبون .
- العمل غير المأجور: الأشخاص الذين يحققون ربحا أو كسبا عائليا من وراء عملهم ، والأشخاص المالكين لمؤسسة ولكنهم غائبون عن العمل.
[2] Sarton . le marché du travail ,l'entreprise moderne,Paris,1963,P19.
[3] ساكر محمد العربي ، المرجع السابق ، ص 06 .

أما النموذج النيوكلاسيكي فقد افترض أن سوق العمل تسوده المنافسة الكاملة يظهر فيه عنصر العمل حاملا لعدد من الخصائص التي تميزه منها: تجانس عنصر العمل ، الحركة التامة ، مرونة الأجور، المساواة لجميع الأفراد وعلمهم التام بأحوال السوق ، سعت هذه النظرية إلى تفنيد المقولة الكنزية بشأن عدم كفاءة السوق وكماله ، فكينز يرى أن البطالة تصبح إجبارية عند اختلال سوق العمل بفعل انخفاض إجمالي الطلب الفعال الذي يتكون من مجموع الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار في متطابقة الدخل الوطني ، وينادي بضرورة تدخل الدولة لرفع مستوى إجمالي الطلب الفعال لضمان التوظف الكامل لعناصر الإنتاج ، كما أقر بوجود بطالة دائمة وحتمية عند مستوى معين أطلق عليها البطالة الطبيعية التي لا تحدث ضررا[1].

ظهر الفكر المعاصر وافترض أن سوق العمل ينقسم إلى قسمين[2] : سوق رئيسي يتكون من وحدات إنتاجية كبيرة الحجم وتستخدم فنون إنتاجية وتكنولوجيا كثيفة لرأس المال نسبيا حيث يندرج تحت هذه السوق كافة وحدات القطاع الحكومي والقطاع العام ومنشآت القطاع الخاص المنظم ، يتصف العاملون في هذه السوق بمهارات عالية وفرص جيدة للتقدم ، ويحصلون على أجور مرتفعة كما يتمتعون بدرجة استقرار وشروط عمل جيدة وتكون فئة الأعمار مابين 25-45 الغالبة لهذه السوق.

أما السوق الثانوي فيتكون من وحدات إنتاجية صغيرة أو تكون كبيرة وأدوات الإنتاج المستخدمة بدائية أو الاثنين معا ، حيث يتصف العاملون في هذه السوق بانخفاض المهارات وفتوة الفئة العاملة بالإضافة إلى فئة الشباب المهاجرين والإناث ، يحصلون على أجور منخفضة ويعانون من عدم الاستقرار والأمان وبروز ظاهرة البطالة بين أفرادها بشكل كبير، إضافة إلى ذلك فإن منتجات هذه السوق تعجز عن المنافسة وتكون عرضة للتقلبات و الإختلالات الاقتصادية ، و يندرج تحت هذه السوق قطاع الزراعة ووحدات الصناعة التحويلية غير المنظمة ، وقطاع الخدمات والتجارة وغالبية وحدات قطاع البناء .

من خلال تحليلنا لآلية عمل سوق العمل يتبين لنا أن جميع الاقتصاديات بما فيها اقتصاديات الدول النامية تحاول ، وتسعى جاهدة للوصول إلى حدوث توازن في سوق العمل والقضاء على البطالة أو الحد منها ولبلوغ هذا الهدف ، فقد فتحت الباب أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أمل تحقيق أو خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل .

**2- مساهمة الاستثمارات الأجنبية في خلق فرص العمل** :يمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق فرص العمل، وذلك في ضوء الاعتبارات التالية:

✓ وجود الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية , وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات

---

(1) رمزي زكي ، المرجع السابق ، ص 271-309 .

(2) محمد الميتمي ، سوق العمل والفقر في اليمن ، جامعة صنعاء، اليمن، مقالة على الأنترنت على الموقع: www.erf.org.eg/html/Mohammed_Al-Maitami.docle13/05/2007

المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الجديدة، وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ومن ثمة خلق فرص جديدة للعمل[1].

- ✓ إن قدرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على إحداث أثر إيجابي على العمل تتوقف على مضمون هذا الاستثمار، إذ أنه في الحالة التي يتم خلالها إنشاء وحدات إنتاج جديدة، يكون خلق مناصب العمل أكبر من الحالة التي يتم فيها اقتناء أو الاندماج في مؤسسة قائمة، إلا أن الأمر المؤكد بالنسبة للعمل أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثارا على إعادة التوزيع القطاعي للعمل ونوعيته وإنتاجيته[2].
- ✓ تعمل أغلبية الشركات متعددة الجنسيات على منح تسهيلات وبرامج من أجل تدريب عمالها ، وتكون درجة التدريب في فروعها الخارجية مماثلة لما توفره في البلد الأم[3]، إضافة إلى ذلك فإن بعض الشركات متعددة الجنسيات تميل إلى المغالاة في المكافآت النقدية والتدريبات الفردية بينما البعض الآخر يعتمد على التدريب الجماعي والمكافآت غير النقدية للراغبين في التدريب ، كما أن الفروع الكبيرة تقدم برامج رسمية ومتخصصة لعمالها بينما تهتم الفروع الصغيرة ببرامج التدريب المؤقتة وغير الرسمية[4]، وكل هذا يؤدي إلى رفع مستوى إنتاجية العمالة.
- ✓ تعرض الشركات متعددة الجنسيات تعويضات عمل(أجور، حوافز) عالية بالمقارنة مع ما تعرضه الشركات المحلية وهدف هذه الشركات هو استقطاب أفضل المهارات الإدارية والفنية المحلية ، فهذا الإجراء يعمل على زيادة الأجور والحوافز في مناطق جغرافية أخرى داخل البلد المضيف ، كما يعمل على زيادة الطلب على الكفاءات الجيدة داخل هذا البلد ، وينشأ عن مثل هذا المستوى من الأجور متوسط إنتاجية عمل أعلى وقوة أكبر في أداء رأس المال[5].
- ✓ إن الشركات متعددة الجنسيات سوف تقوم بدفع الضرائب على الأرباح المحققة وهذا سيؤدي إلى زيادة عوائد الدولة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، فإن زيادة هذه العوائد سوف تمكن من إنشاء مشروعات استثمارية(صناعية ، خدمية ، وتجارية،...الخ) جديدة ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل[6] .
- ✓ ذكرنا في المبحث السابق أن إقامة المشروعات في المناطق الحرة يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة.

والجدول التالي يبين لنا مساهمة بعض الشركات متعددة الجنسيات في خلق فرص العمل على مستوى العالم خلال سنة 2001.

---

(1) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 464.

(2) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2003 ، ص 253 .

(3) Bernard Bellon et Riaha Gouia, investissments directs étrangers et développement industriel méditerranéen. économica ,Paris ,1998 ,P135 .

(4) Unctad , World investisment Report 1994,P220 .

(5) علي عباس، المرجع السابق، ص 386-387.

(6) عبد السلام أبو قحف، المرجع السابق، ص 464 .

**جدول-11-مساهمة بعض الشركات متعددة الجنسيات في توفير فرص العمل في العالم خلال سنة (2001)**

**الوحدة: مليون شخص.**

| اسم الشركة | عدد العاملين |
|---|---|
| سيتي جروب | 254 |
| جنرال إلكتريك | 312 |
| أمريكن أنترناشيونال جروب | 77 |
| إكسون مبيل | 99 |
| البنك الأمريكي | 143 |
| وول مارت ستورز | 1.314 |
| تويوتا موتورز | 247 |

**Source :**Jacques fontanel, Géoeconomie de la globalisation, OPU , Alger, 2005, P227.

من الجدول يتبين لنا مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات في خلق فرص العمل في العالم مما يؤكد أن لها دورا إيجابيا من ناحية خلق فرص العمل .

ذكرت بعض الدراسات و التقارير للمنظمات الدولية أن هذه الاستثمارات قد ساهمت في خلق فرص للعمل في الدول المستقبلة سواء متقدمة أو نامية و نقتصر في دراستنا على الدول النامية.

إذ تفيد الدراسات التي أجراها مكتب العمل الدولي إلى أن مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق فرص عمل جديدة في البلدان النامية قد زادت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة من عقد السبعينات ، حيث بلغ عدد العمالة التي وفرتها في إفريقيا سنة 1970 حوالي 156ألف عامل ليزداد العدد سنة 1977 إلى 270ألف عامل ، أما في آسيا فقد وفرت هذه الاستثمارات 268ألف منصب عمل سنة 1970 ليرتفع إلى 622ألف عامل سنة 1977 ، أما في أمريكا اللاتينية فقد وظفت 269ألف عامل ليرتفع إلى 290ألف عامل خلال نفس الفترة.

كما أشار التقرير الذي أعدته منظمة العمل الدوليةILO عام 1981 أن الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بالاستثمار المباشر في الدول النامية وظفت 04مليون مواطن من هذه البلدان عام 1980 أي ما يساوي 05% من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم، وأشار التقرير إلى أن معدل نمو العمالة بالبلدان النامية بلغ 75% في الفترة (1970-1976) نتيجة وجود الشركات متعددة الجنسيات ، وأشار التقرير إلى أن عدد العمالة التي وفرتها هذه الشركات في البلدان النامية كان على النحو التالي [1]:

- ✓ في زائير قامت الشركات متعددة الجنسيات بتوظيف حوالي 35% من إجمالي القوى العاملة بالقطاع الصناعي هناك.

[1] نزيه عبد المقصود مبروك ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 423-424 .

✓ وفي الفلبين كانت مساهمة هذه الشركات في خلق فرص للعمل في القطاع الصناعي بحوالي 55%.

✓ وفي تونس ساهمت الشركات الاستثمارية الأجنبية والتي بلغ عددها خلال الفترة (1973-2000) حوالي 1991 شركة في توفير 174.535 فرصة عمل، حيث ساهمت الشركات الأوربية وحدها والتي بلغ عددها 1743 شركة في توفير 156.819 فرصة عمل.

وبما أن البلدان النامية تبني على الاستثمارات الأجنبية المباشرة آمالا كبيرة في خلق فرص للعمل وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة ، فإنها عادة ما تشترط في قوانينها على الشركات الاستثمارية أن تستخدم نسبة معينة من العمالة الوطنية مثال على ذلك: نجد أن الجماهيرية الليبية تسمح للمستثمر الأجنبي بجلب العمالة والخبرات الفنية اللازمة لإقامة وتشغيل المشروع حين لايتوفر البديل من المواطنين الليبيين[1].

على الرغم من ضآلة حجم فرص العمل التي وفرتها الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية ، إلا أنه لا يمكن إهمال هذا الحجم ، أو التقليل من شأنه في المساهمة في الحد من مشكلة البطالة التي تعاني منها هذه الدول.

### ♣ المطلب الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين ميزان المدفوعات .

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد راسمي السياسة الاقتصادية في توجيه وإدارة الاقتصاد الوطني ، لأنه في كثير من الأحيان ترتبط الإجراءات الاقتصادية(المالية والنقدية) التي تتخذ في دولة ما بحالة ميزان مدفوعاتها ، فالبيانات والإحصاءات التي يتضمنها هذا الأخير تعتبر أداة لتفسير وتقييم العديد من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي:

#### 1- مفهوم ميزان المدفوعات :

**"هو سجل للمدفوعات والمتحصلات الناتجة عن التعاملات الكبيرة بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة مثل: ربع سنة"[2] .**

**ويعرف أيضا "هو السجل الأساسي الذي يتم فيه تسجيل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مواطنين وحكومات ومؤسسات محلية لبلد من البلدان مع مواطنين وحكومات ومؤسسات أجنبية لفترة زمنية معينة عادة سنة واحدة"[3].**

**أو"هو عبارة عن سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة"[4].**

---

[1] عيسى محمد الفارسي ، سليمان سالم الشحومي ، البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي، مداخلة مقدمة في المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى تحت شعار(نحو مناخ استثماري أفضل) ، طرابلس ، 2006 ، ص 08 .

[2] توماس ماير، جيمس س، دوسينبري، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق ، جامعة المنصورة، مصر، دون ذكر سنة النشر، ص 666.

[3] أمين رشيد كينونة ، الاقتصاد الدولي ، مطبعة بغداد للنشر، (ط1) ، 1980 ، بغداد، ص 165 .

[4] سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية ،(ط3)، 1989، ص 89 .

تنطوي العلاقات الاقتصادية الدولية على الملايين من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم كما هو معروف مثل الصادرات والإستيرادات السلعية والخدمية وحركة رؤوس الأموال بأصنافها المختلفة ، إضافة إلى تحويلات رأسمالية من جانب واحد...الخ ، ولا بد أن تستتبع بحقوق والتزامات فيما بين هذه الدول ، على أن جميع هذه المعاملات تدون في ميزان المدفوعات .

ويعتبر تسجيل هذه المعاملات مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية[1]:

- ✓ إن تطور حجم وقيمة وهيكل هذه المعاملات إنما تعكس بالنتيجة المشاكل الأساسية ومعطيات الاقتصاد الوطني سواء من وجهة نظر محلية أو دولية .
- ✓ إن هذه المعاملات هي الوليد الطبيعي لدرجة اندماج الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد الدولي بالتالي فهي تقيس الموقف الدولي للقطر.
- ✓ يعكس هيكل هذه المعاملات قوة الاقتصاد الوطني وقابليته التنافسية ودرجة استجابته للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الإنتاج والتصدير بما فيه العوامل المؤثرة عليه مثل حجم الاستثمارات ، درجة التوظيف ، مستوى الأسعار و التكاليف ، والمستوى العلمي والتكنولوجي...الخ .
- ✓ يشكل أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب تركيبه الجامع مثل : تخطيط التجارة الخارجية ، تصميم السياسات المالية والنقدية ، كذلك تعد المعلومات المدونة في الميزان ضرورية للبنوك , المؤسسات والأشخاص سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ضمن مجالات التمويل والتجارة الدولية .

ومن خلال ذكرنا لأهمية ميزان المدفوعات فإنه يظهر أن هذا الميزان ينقسم إلى عدة موازين فرعية ، أهمها الميزان التجاري الذي يسجل التجارة في السلع المصدرة , أو المستوردة بين المقيمين وغير المقيمين ، أو ما يعرف بـ" التجارة المنظورة "، ويسجل الميزان التجاري فائضا إذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية ، أما إذا حدث العكس فإن هذا الميزان يسجل عجزا ، وما يمكن قوله هو أنه ليس من الصحيح دائما أن تكوين الفائض في الميزان التجاري في صالح البلد أو أن يكون العجز في الميزان التجاري في غير صالحه[2].

وإذا نظرنا إلى الدول النامية فهي جميعا ومن بينها الدول العربية تعاني من حالة العجز المستمر في ميزان المدفوعات وذلك باستثناء المجموعة البترولية خلال فترات الارتفاع العالمي في أسعار البترول، ومع ذلك فإن هذا الوضع الخاص بالبلدان المنتجة للبترول قد تغير تغيرا كبيرا منذ أواخر 1983 حيث استمر سعر البرميل ينخفض إلى درجة أن إيرادات البلدان المنتجة وصلت في بداية 1986 إلى ما يقرب ثلث ما كانت عليه في قمة الرواج ، وفي 1990 انتعشت أسعار البترول مرة أخرى بسبب حرب الخليج ثم انخفضت

---

(1) عرفان تقي الحسيني ، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي ، عمان ، الأردن ، 1999 ، ص 115- 116 .

(2) عبد الرحمان يسري أحمد ، الاقتصاديات الدولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 202 .

الأسعار تدريجيا بعد ذلك ووصلت 09 دولار للبرميل في أوائل 1999 لترتفع مرة أخرى ابتداء من 2001 وبعد أحداث 11 سبتمبر ثم حرب أفغانستان ومن بعدها حرب العراق الثانية , هذا وقد ارتفع سعر البرميل من البترول أضعاف ما كان عليه مؤخرا، مما أدى إلى ظهور فائض متزايد في موازين مدفوعات الدول المنتجة للبترول في السنوات الأخيرة[1].

ويوضح الجدول التالي التجارة السلعية والميزان التجاري لبعض الدول في سنة 2005 وإجمالي الدين خلال سنة 2004:

**جدول-12-التجارة السلعية والميزان التجاري خلال سنة (2005)و إجمالي الدين الخارجي خلال سنة (2004):**

| البلد | تجارة السلع(مليون$) 2005 | | ميزان الحساب التجاري (مليون$) 2005 | إجمالي الدين لسنة 2004(مليون$) |
|---|---|---|---|---|
| | الصادرات | الواردات | | |
| سنغافورة | 229.62 | 20003 | 19973,38- | – |
| السنغال | 1600 | 3330 | 1730– | 3938 |
| السعودية | 178755 | 56092 | 122663 | – |
| ماليزيا | 140948 | 114607 | 26341 | 52145 |
| أريتيريا | 9 | 495 | 486– | 681 |
| بنجلاديش | 9190 | 13868 | 4678– | 20344 |
| غينيا | 910 | 845 | 65 | 3538 |
| الجزائر | 44390 | 20040 | 24350 | 21987 |
| المغرب | 10463 | 20124 | 9661– | 17672 |
| تونس | 10494 | 13177 | 2683– | 18700 |
| مصر | 10344 | 16552 | 6208– | 30292 |
| أندونيسيا | 86285 | 68736 | 17549 | 140649 |

**المصدر:** عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص354، 355، 357.

نلاحظ من الجدول أن إجمالي الدين الخارجي مرتفع في العديد من الدول النامية كما هو الحال في إندونيسيا والمغرب وبنجلاديش وغينيا و ماليزيا ، وهذا ما يؤدي بها إلى دفع خدمة الدين من عائدات صادراتها مما يدل على أنه لا يمكن الاعتماد على الاقتراض الخارجي لتمويل العجز في ميزان المدفوعات

[1] عبد الرحمان يسري أحمد ، المرجع السابق، ص 328- 329 .

كما نلاحظ أن هناك دولا تسجل عجزا في موازين مدفوعاتها مثل : بنجلاديش ، غينيا ، تونس والسنغال ، وهذا نتيجة ارتفاع قيمة الواردات عن قيمة الصادرات .

**2- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين ميزان المدفوعات :**

نظرا لخطورة تمويل العجز في ميزان المدفوعات للبلدان النامية عن طريق الاقتراض من الخارج كان لابد اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يمكن أن يسهم في زيادة الاستثمار الإجمالي ، وبالتالي في نمو الناتج المحلي ، ويمكن أن يكون له أثرا إيجابيا على ميزان المدفوعات في بداية الأمر، طالما كان حجم انسيابها إلى البلدان النامية يزيد عن حجم تصدير الفوائد والأرباح إلى الخارج وهذا ما تحقق لهذه البلدان في غضون القرن التاسع عشر، حينما كانت هذه البلدان أرضا خصبة مستصلحة حديثا لنمو هذه الاستثمارات فيها[1] .

إن الحكم على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين ميزان المدفوعات للبلدان المضيفة يستلزم إجراء تحليل ودراسة شاملة لكل المتغيرات التي تؤثر عليه ، وهذا يعني ضرورة النظر إلى كل العناصر من المتحصلات أو المدفوعات التي تؤثر على ميزان المدفوعات بما فيها التصدير والاستيراد ، وأثر أسعار التحويل ،...الخ[2] .

ولتقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الدول النامية المضيفة يستلزم تحديد ودراسة ما يلي[3] :

**2-1- التدفقات الداخلة :**

- ✓ تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الشيء الذي يؤدي إلى زيادة رأس المال المادي في الدولة المضيفة ، وهذا ينعكس إيجابيا على حساب رأس المال وذلك في حالة قيام الشركات الأجنبية باستبدال عملاتها الأجنبية بالعملة المحلية للبلد المضيف التي تحل لتمويل مدفوعاتها المحلية.
- ✓ المساهمة في تخفيف مشكلة قلة النقد الأجنبي وهذا فيما إذا كان نشاط هذه الاستثمارات موجه إلى قطاعات معينة لإحلال الواردات، إذ تساهم في سد جزء من حاجة السوق الوطنية.
- ✓ المساهمة في توسيع حجم الصادرات نحو الخارج[4] .
- ✓ القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج بالإضافة إلى المساعدات التي تحصل عليها هذه الشركات من الدولة الأم.
- ✓ مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي أو مقدار مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع الاستثماري (هل هو مملوك ملكية كاملة للمستثمر الأجنبي، هل هو ملكية مشتركة وما هي نسبة المشاركة...إلخ؟) .

---

(1) نزيه عبد المقصود مبروك ، المرجع السابق ، ص 435 .
(2) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، المرجع السابق ، ص 469 .
(3) عبد السلام أبو قحف ،المرجع نفسه ، ص 469- 470 .
(4) فطيمة حفيظ ، الشراكة الأورو متوسطية وإشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة ماجستير، فرع إقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة باتنة ، 2003 ، ص 64 .

وكلما زادت نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع الاستثماري كلما زاد حجم التدفق من النقد الأجنبي إلى البلد المضيف[1] .

**2-2- التدفقات الخارجة :**

- ✓ مقدار التدفقات الخارجة من النقد الأجنبي لاستيراد المواد الأولية والمواد الخام أو مستلزمات الإنتاج .
- ✓ مقدار الأجور و المرتبات والحوافز الخاصة بالعاملين الأجانب المحولة للخارج .
- ✓ مقدار الأرباح المحولة للخارج بعد بدء مرحلة الإنتاج والتسويق .
- ✓ فروق أسعار تحويل المواد الخام والمواد الأولية .

**2-3- دراسة وتحليل العوامل والمتغيرات التي قد تؤثر على ميزان المدفوعات :**

- ✓ مدى مساهمة الشركات الاستثمارية الأجنبية في دعم وإنشاء مراكز وأنشطة البحوث والتنمية البشرية والفنية .
- ✓ نوع المشروع الاستثماري وهل هو يتصف بكثافة رأس المال أو كثافة العمالة.
- ✓ عدد العاملين الوطنيين في المراكز الوظيفية أو التنظيمية المختلفة مقارنة بنظائرهم من الأجانب.
- ✓ معدلات نمو التدفقات الداخلة والخارجة المذكورة في (2-1 و2-2 ) ، واتجاهاتها السنوية.
- ✓ درجة فعالية ومدى تواجد المناطق الحرة وشروط ممارسة الأنشطة الإنتاجية والتسويقية داخلها وخارجها
- ✓ درجة التوجه بمشروعات الاستثمار، هل هي مشروعات موجهة للتصدير أو لتخفيض الواردات.
- ✓ الضرائب والرسوم المفروضة على الصادرات والواردات .
- ✓ فرق العملة , معدلات التضخم وأسعار الفائدة .
- ✓ الاقتراض بالعملة الأجنبية من البنوك الوطنية أو الأجنبية داخل الدولة المضيفة.
- ✓ القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الوطني ككل .

بالإضافة إلى ذلك فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار بعض الآثار الأخرى سواء الناجمة عن ممارسات وشروط الدولة المضيفة أو تلك الخاصة بالطرف الأجنبي ، فضلا عما قد ينجم من آثار نتيجة فتح أو الدخول في أسواق عالمية جديدة وتحسين المركز التنافسي للدولة المضيفة في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى الآثار الإيجابية لخلق علاقات تكامل اقتصادية بين القطاعات الإنتاجية المختلفة بالدولة وتنمية صناعات أخرى جديدة مثل صناعة السياحة ، البنوك والتأمين،...الخ[2].

وبالرغم من عدم توافر الدراسات والإحصائيات المنشورة حول تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان مدفوعات البلدان النامية ، ومع الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات السابقة فإنه يمكن القول بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن تساهم في تحسين ميزان المدفوعات في البلدان النامية المضيفة نظرا لأن هذه الاستثمارات تؤدي إلى توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، المرجع السابق، ص 469 .

[2] عبد السلام أبو قحف ، المرجع نفسه، ص 471 .

طاقة الإنتاج بما يحقق فائضا للتصدير، من جهة أخرى فإن الاستثمارات المقامة برؤوس أموال أجنبية تنتج سلعا قابلة للتصدير، ويتوقع أن تكون هذه السلع في نفس مستوى السلع المتداولة في أسواق الدول المتقدمة أو قريبة من مستواها ، ولا شك أن امتلاك أي دولة لسلع تصديرية بهذه المواصفات التسويقية العالمية يجعلها أكثر قدرة على حسن تصريف سلعها الأخرى وبالسعر الملائم، وهذا يساهم في تحسين ميزان المدفوعات[1].

وهذا ما حدث في الأرجنتين والمكسيك حيث ساهمت الاستثمارات الأجنبية في الأرجنتين في زيادة قيمة الصادرات بنسبة 8.2% في المتوسط سنويا وذلك خلال الفترة (1992-1999)، وقد زاد حجم الصادرات بنسبة 9.4% في السنة[2] ، كما أستمرت الصادرات غير النفطية في المكسيك تبدي اتجاها إيجابيا ، إذ زادت بنسبة 15% سنة 1999[3] ، كما ساهمت هذه الاستثمارات في زيادة الصادرات الصناعية في كوستاريكا بنسبة 50% سنة 2000 ، و في الصين ارتفعت مساهمة هذه الاستثمارات في الصادرات من 18% إلى 50 % خلال الفترة (1991-2001 ) [4].

وللإشارة فإنه كلما كانت هناك تدفقات جديدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كان ذلك إيجابيا على ميزان المدفوعات ، فالدراسات الأخيرة التي أجريت على عينة من البلدان النامية تشير إلى أن غياب تدفقات جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر، تجعل البلد المضيف يعرف خروجا صافيا لرؤوس الأموال العائدة لتحويل الأرباح والإتاوات الناتجة عن التكنولوجيا من الفروع إلى الشركة الأم ، وهذا ما حدث فعلا في الدول النامية بين (1970-1980) أين كانت الأرباح المحولة أهم من التدفق الداخل للاستثمار الأجنبي المباشر خلافا لما أصبح عليه الحال في سنوات 1993 و 1994 أين لم تمثل هذه التحويلات سوى ثلث الأرباح المحققة[5].

إذا كانت الاستثمارات الأجنبية من شأنها أن تساهم في تحسين ميزان المدفوعات في البلدان النامية المضيفة إلا أنه من الصعب التعميم بأن هذه الاستثمارات لها دورا إيجابيا في تحسين ميزان المدفوعات في كل الدول المضيفة ، فالأمر يختلف من دولة إلى أخرى ، وهذا يعني أن هناك عوامل يجب أخذها في الحسبان عند دراسة ، أو قياس أثر الاستثمارات الأجنبية ليس فقط على ميزان المدفوعات في الدولة المضيفة بل أيضا على أهدافها الخاصة بالتطوير والتحديث التكنولوجي والعمالة على سبيل المثال ، فضلا عن السياسات العامة التي تتبناها هذه الدول اتجاه هذه الاستثمارات.

وإذا كانت البلدان النامية تفتح أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة بهدف دعم موازين مدفوعاتها وتحسينها ، فإن هذا يعني ضرورة أن تكون معظم إن لم تكن كل المشروعات الاستثمارية الجديدة

---

(1) نزيه عبد المقصود مبروك ، المرجع السابق ، ص 438 .

(2) بيدروبو، الإصلاحات الهيكلية في الأرجنتين في التسعينات ، مجلة التمويل والتنمية ، مارس 2000 ، ص 15 .

(3) خوزيه أنجل جوريا ، المكسيك التطورات الأخيرة والإصلاحات الهيكلية والتحديات القادمة ، مجلة التمويل والتنمية ، مارس 2000 ، ص 23 .

(4)Unctad , World Investment Report , 2002 , P17 .

(5) عقون نادية ، تحرير حركة رؤوس الأموال وآثارها على ميزان المدفوعات ( دراسة حالة الجزائر( 1990-2000)) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود وتمويل ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2004/2003، ص 96 .

موجهة نحو التصدير، أو نحو إحلال الواردات بغيرها من المنتجات والسلع المنتجة محليا من خلال المشروعات الجديدة ، فضلا عن هذا سيقع على عاتق الدولة المضيفة تبني إجراءات وسياسات من شأنها تشجيع المستثمر الأجنبي للتوجه إلى مثل هذه المشروعات هذا من ناحية ، وتقليل التدفقات من النقد الأجنبي الخارج في شكل تحويلات أرباح أو مرتبات العاملين الأجانب من ناحية أخرى[1] ، فتحسين ميزان المدفوعات بالبلدان التي تتميز بضخامة حجم رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فيها يتطلب نموا سريعا في الصادرات ليس فقط أسرع من نمو إجمالي الناتج الوطني فحسب ، وإنما أيضا أعلى من معدل نمو الواردات فإذا لم تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسياسات التنمية المطبقة في زيادة حجم الصادرات عن حجم الواردات فليس بالإمكان أن يتغلب الاقتصاد الوطني على ظاهرة العجز في ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط والطويل[2] .

**♣ المطلب الثالث : الاستثمار الأجنبي المباشر والتقدم التكنولوجي .**

لقد أصبح موضوع التكنولوجيا موضوع الساعة دون جدال ، فهو يثير العديد من علامات الاستفهام ، إذ أن معظم الدول النامية تعاني من مشكلة اتساع فجوة التخلف التكنولوجي بينها وبين الدول المتقدمة ، والتي بدورها تعتبر مشكلة رئيسية في إعاقة برامج التنمية في هذه الدول وضرورة اهتمام الدول النامية باستخدام التكنولوجيا كإحدى الوسائل الأساسية في التنمية الوطنية له كل المبررات لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار نتائج الأبحاث والدراسات العلمية التي أجريت حول معرفة التأثير العلمي والتكنولوجي في التطور الاقتصادي وزيادة إنتاجية العمل .

**1- تعريف التكنولوجيا :**

إن المفهوم المعاصر للمصطلح اليوناني " تكنولوجيا " يعني التطبيق المنظم للمعارف تحقيقا لأهداف وأغراض علمية ، وهو مصطلح مكون من مقطعين صوتيين الأول "تكنو " ويعني المهارة والثاني "لوجي"ويعني فن التعليم وعند جمع المقطعين يكون المعنى الدلالي لهذا المصطلح هو"فن التعليم" [3] .

وتعرف بأنها" التطبيق العملي للعلم كما أنها مجموعة من المعارف التطبيقية التي تستهدف توظيف نتائج البحث العلمي من أجل تطور الأداء عن طريق اختراع تقنيات جديدة، أو تحسين وتطوير التقنيات المستخدمة في مختلف العمليات "[4] .

وتعرفها الموسوعة العلمية لمبادئ العلم بأنها " المكون التنظيمي للمعرفة التي يتم تطويرها للاستفادة منها في معرفة إنتاج سلع مادية نافعة وإن التغيير التقني يمكن توجيهه من اجل تحقيق غايات معينة ، وإن التحكم الواعي في التكنولوجيا يمكن من استخدامها كأدوات في تشكيل الاتجاه المستقبلي للمجتمع "[5] .

---

(1) عبد السلام أبو قحف ، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 1989، ص 217 .

(2) نزيه عبد المقصود مبروك ، المرجع السابق ، ص 442 .

(3) مشاعل المحمود،أثر التكنولوجيا على صحة الإنسان http://www.alyaseer.net/vb/show thread.php?t=6682le 15/05/2007

(4) عبد المجيد قدي ، مقدم عميرات ، العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد1 ، 2002 .

(5) عماري عمار، بوسعدة سعيدة ، لماذا تنقل التكنولوجيا إلى الجزائر ولا تنتجها، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول التطورات التكنولوجية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة جيجل ، 14-15 مارس 2006 .

ويعرفها الدكتور حسن عباس " عبارة عن أفكار تتعلق بتطبيقات في مجال الصناعة ويترتب عليها تقدم واضح في مستوى الفن الصناعي ، وذلك بالقياس إلى الحالة السابقة لاكتشاف الفكرة " [1] .

إذن فالتكنولوجيا هي مجمل الطرق العلمية بكل ما تشمله من أدوات ومعدات وبراءات اختراع وتصاميم وأساليب إدارة وتنظيم الخاصة بخلق أو تحسين وانتشار وتطوير طرق الصنع وانطلاقا من هذا يمكن استخلاص أهم خصائصها [2] :

- ✓ تعتبر من الوجهة الاقتصادية مالا غير قابل للنفاذ ولا تفقد قيمتها إلا بظهور معارف جديدة .
- ✓ لا يمكن استخدامها من أطراف عدة في نفس الوقت.
- ✓ قيمة المعلومات لا تتغير باتساع نطاق استخدامها.
- ✓ تعتبر استثمار للمعرفة بالتالي فهي أخطر نتائج للبحث العلمي.

إن الحديث عن التكنولوجيا قد يجعل القارئ، أو الباحث يخلط بينها وبين كل من العلم والتقنية ولذا وجب التفرقة بين هذه المصطلحات.

فالتقنية هي" مجموعة من الأساليب والوسائل التي تستخدم لحل المشكلات الانتقائية والاجتماعية وتعرف بكونها الأساليب , والوسائل التي تستخدم لحل كل المشاكل على اختلاف أشكالها وينظر البعض لها باعتبارها محصلة ، أو إنتاج عدد من العناصر(المواد الأولية ، تراكم الدراية الإدارية ، الظروف الاقتصادية والاجتماعية...الخ) "[3].

وتذهب الآراء إلى أن المهارة القائمة وتطويرها يمثل الجزء الديناميكي الذي يوصف بالتكنولوجيا أما التقنية فيعبر عنها بالطرق المستخدمة في شتى المجالات .

أما الفرق بين العلم والتكنولوجيا فيبينه الباحث الهندي (إيتمارايم) بقوله " التكنولوجيا هي معرفة الوسيلة والعلم معرفة العلة ، فالعلم ينتج المعرفة أما التكنولوجيا فتساعد على إنتاج الثروة "[4].

**2- نقل التكنولوجيا :**

المقصود بنقل التكنولوجيا هو "نقل المعرفة المنهجية لصنع منتج ما أو تطبيقه بطريقة ما ، أو تقديم خدمة ما ،وليس مجرد إقامة مصنع أو بيع أو تأجير للسلع .

هناك فرق بين مفهومي نقل التكنولوجيا(أي استقدامها من دول أخرى إلى دولة نامية)، وخلق التكنولوجيا فالخلق يعني الابتكار والإنتاج للتكنولوجيا ذاتها وهو ليس مشكلة تنموية وليس في مقدور الدول النامية ومعظم الدول المتقدمة ، حيث لا يوجد في العالم سوى ثلاث أو أربع دول مستكفية تكنولوجيا[5].

---

[1] محمد آدم ، التكنولوجيا و الاقتصاد في خدمة الإنسان و التنمية http://www.annabaa.org/aba44/taknolongi:htm le20/05/2007

[2] عماري عمار ، بوسعدة سعيدة ، المرجع نفسه .

[3] علي محمد منصور ، مبادئ الإدارة ، مجموعة النيل العربية ، (ط1) ، القاهرة ، 1999، ص 283 .

[4] المرجع السابق:http://www.annabaa.org/nba/

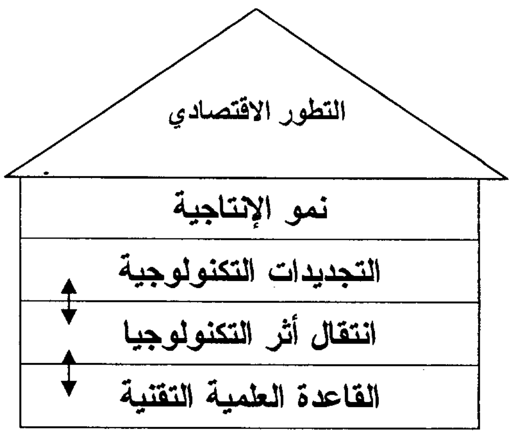
[5] سعد طه علام ، التنمية...والدولة ، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية ، القاهرة 2003 ، ص 129 .

وتعتبر عملية نقل التكنولوجيا عنصرا هاما في تحديد نجاح أو فشل خطط التنمية إذ تلعب دورا بارزا في إستراتيجية التنمية التي تضعها الدول النامية في وقتنا الحاضر، وقد عبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن أهمية العلاقة بين التكنولوجيا والتنمية الاقتصادية في توصية لها بقولها " إن عملية تبادل ونقل المعلومات التكنولوجية تمثل واحدة من أهم الوسائل لتعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية".

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن نسبة مساهمة عنصر التكنولوجيا وحده في الإنتاجية بصفة عامة تصل إلى 75% من مجموع مساهمة كل العناصر الداخلة في عملية التنمية ، فضلا عن أن التكنولوجيا هي إحدى ركائز ثلاثة يستند إليها التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية ألا وهي التجارة والتمويل والتكنولوجيا[1].

و يحدث نقل التكنولوجيا تفاعل تقني في الاقتصاد مما يؤدي إلى التطور الاقتصادي لأي بلد وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

**شكل رقم-04 - عملية نقل التكنولوجيا في الاقتصاد .**




**المصدر**:زوينة ريال، المناطق الحرة والتنمية، حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير مع دراسة تجربة تونس وجزيرة موريس وآفاق إنشائها في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1996/1997 ، ص 171.

إن التفاعل التكنولوجي الاقتصادي يتكون من العناصر الموضحة في الشكل فالقاعدة العلمية التقنية تساعد على نمو الإنتاجية من خلال انتقال أثر التكنولوجيا و التجديدات التكنولوجية ، مما يؤدي في النهاية إلى التطور العام في الاقتصاد ولكن القاعدة العلمية-التقنية لا يمكنها القيام بهذه المهمة إلا إذا تجاوبت مع حاجيات القطاع الاقتصادي .

إن التجديدات التكنولوجية هي حلقة وصل بين القاعدة العلمية-التقنية وبين التطور الاقتصادي ، فالمنتجات والخدمات المستحدثة التي تدخل السوق تساعد في خلق فعاليات إنتاجية أكبر، وهذا ما يؤدي إلى توفير رؤوس الأموال الضرورية لزيادة عمليات الاستثمار، وبالتالي إحداث تجديدات جديدة تغذي الإنتاجية

[1] نزيه عبد مقصود مبروك ، المرجع السابق ، ص 445 .

والاقتصاد ، وهذا النوع من التفاعل ترغب البلدان النامية للوصول إليه من أجل الوصول إلى التطور الاقتصادي المرغوب فيه[1].

**3- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا :**

إن مشكل التكنولوجيا هو مشكل طاقات بشرية في المقام الأول، والبلدان النامية ليست قادرة بعد على التكفل بهذا التحدي بسبب النقص الفادح الذي تعاني منه في عدد العلماء والتقنيين القادرين على اقتناء هذه التكنولوجيا[2].

ويعد الإنفاق على البحث والتطوير العلميين شديد التدني في الدول النامية، وخاصة منها العربية سواء في قيمته المطلقة ، أو في نسبته من الدخل الوطني الإجمالي مقارنة مع المتوسط العالمي للإنفاق على البحث والتطوير، ومقارنة أيضا مع ما تنفقه دولة صغيرة مثل إسرائيل في هذا المجال ، وإذا كان المتوسط العالمي للإنفاق على البحث والتطوير العلميين وفقا لبيانات البنك الدولي قد بلغ عام 1989 حتى عام 2000 نحو 2.38% من الناتج العالمي، فإن ما تنفقه الأردن مثلا نحو 0.26% من الناتج الوطني الإجمالي، وما تنفقه الإمارات نحو 0.45% من الناتج الوطني الإجمالي خلال نفس الفترة[3].

ونظرا لأن التكنولوجيا تلعب دورا بارزا في إستراتيجية التنمية ، ونظرا لأن البلدان النامية ترغب وتسعى لتحقيق تنميتها الاقتصادية ، وسعيا منها للنهوض بركب التقدم التكنولوجي فقد اتجهت الكثير من هذه البلدان إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجذب الشركات متعددة الجنسيات كأحد وسائل بلوغ الهدف المشار إليه.

إذ يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا فعالا لنقل التقنيات التكنولوجية الحديثة والمتطورة إلى الدول حديثة التصنيع ، وبالرغم من وجود طرق وقنوات أخرى تمكن الدول النامية من جلب الفنون التكنولوجية من خلالها فيما يتعلق بالعقود الإدارية والتراخيص ، وكذلك البحوث والمنشورات العلمية ، غير أن هذا لا يمنع من استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر ، والذي يمثل أكثر الطرق جدوى في الحصول عل التكنولوجيا وبصفة خاصة بالنسبة لبعض أنواع الصناعات مثل الإستخراجية[4].

فهذا الاستثمار يتضمن نقل التكنولوجيا وفي نفس الوقت يساهم في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدول المضيفة ، وهذا ما حدث في الصين حيث تعتبر علاقاتها بالشركات الكبرى خير تأكيد لهذه الميزة[5].

و تشير أحد التقارير إلى الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية باعتبارها المصدر الأكبر في هذا المجال حيث تنقل ما بين 75% إلى 85% من إجمالي التكنولوجيا

(1) زوينة ريال ، المرجع نفسه ، ص 172 .

(2) زوينة ريال ، المرجع نفسه ، ص 173 .

(3) World Bank , World development indicatiors 2003 , table 512.

(4) عبد السلام أبو قحف ، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية ، المرجع السابق ، ص 96 .

(5) براكش لونجاني، عساف زرين ، ما مد فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، مجلة التمويل والتنمية ، يونية 2001 ، ص 07 .

القادمة إلى هذه الدول[1] ، فهذه الشركات عندما تقوم باستثماراتها المباشرة في البلدان النامية فإنها تجلب معها عدتها الكاملة لإقامة مشاريعها بما في ذلك " الحزمة التكنولوجية " التي تحتاج إليها والتي تشمل دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع المزمع إقامته ، والقيام بالتصميمات الهندسية المطلوبة وإحضار الخبراء الفنيين ، الإداريين ، المعدات والآلات ، والإشراف على إنجاز المشروع وعلى مباشرته في الإنتاج والتسويق حيث تعتبر هذه الشركات أكثر قدرة عن غيرها من الشركات الأخرى سواء بالنسبة للتطبيق المباشر للتكنولوجيا في الأنشطة الإنتاجية أو إدخال التعديلات اللازمة على هذه التكنولوجيا أو تكييفها مع البيئة التكنولوجية المختلفة التي تعمل فيها بهدف تحسين كفاية مقدرتها الاقتصادية أو بالنسبة لإدارة هذه التكنولوجيا من حيث كيفية ربط الموارد المختلفة المتاحة لزيادة فعالية الإنتاج السلعي والخدمات[2].

وحسب تقرير الأنكتاد فإن الشركات متعددة الجنسيات لم تكتف حاليا بعملية التطوير في الدول المتقدمة بل أصبحت تقوم بهذه المهمة في الدول النامية ، إذ أن نصيب هذه الأخيرة من عمليات البحث والتطوير من طرف هذه الشركات في تزايد مستمر إلا أنه متركز في بعض الاقتصاديات وأكبر متلقي هو آسيا النامية ، إذ قفز إنفاق الشركات الأمريكية في هذه المنطقة من 3% إلى 10% في الفترة (1994-2002) والزيادة كانت ملحوظة في الصين وسنغافورة وهونج كونج وماليزيا ، أما إنفاق الشركات السويدية في الدول النامية على البحث والتطوير فقد قفز من 2.5% إلى 7% في الفترة (1995-2003) ، و نفس التطور للشركات الألمانية واليابانية في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية ، أما في الفترة (2002-2004) فقد كان من بين 1773 مشروعا أجنبيا مباشرا ينطوي على أنشطة البحث والتطوير هناك 1095 مشروعا تم في البلدان النامية , وفي جنوب شرقي أوربا ، وتشير إحصائيات 2005 إلى وجود عمليات البحث والتطوير في دول شرق آسيا (الهند والصين) وفي أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والمكسيك ، أما في إفريقيا فإنه منخفض جدا باستثناء المغرب الأقصى[3].

وفي دراسة أجريت على 56 شركة متعددة الجنسيات منها 34 شركة أمريكية و16 شركة أوربية و6 شركات يابانية تعمل في المكسيك ، البرازيل ، الهند ، جنوب إفريقيا ، مصر، تايوان ، هونج كونج أشارت إلى ما يلي[4] :

- ✓ تقوم 31 شركة أمريكية بممارسة أنشطة البحوث والتنمية للمنتجات والتسويق وغيرها من الأنشطة الوطنية خارج الدولة الأم .
- ✓ إن جميع الشركات الأوربية التي تم دراستها تمارس أنشطة بحوث وتنمية خارج الدولة الأم .

---

(1) بوخمخم عبد الفتاح ، حميدات صالح ، أثر نقل التكنولوجيا على إدارة الموارد البشرية ، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول التطورات الاقتصادية الراهنة والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، المرجع السابق .

(2) نزيه عبد المقصود مبروك ، المرجع السابق ، ص 450-451 .

(3) بعلوج بولعيد، الشركات متعددة الجنسيات ودورها في نقل التكنولوجيا في الدول النامية ، مداخلة في الملتقى الوطني حول التطورات الاقتصادية الراهنة والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، المرجع السابق .

(4) نزيه عبد المقصود مبروك ، المرجع السابق ، ص 451 .

- ✓ إن معظم أنشطة البحوث والتطوير التي تقوم بها الشركات الأمريكية والأوربية تتم في 30 دولة نامية وبصفة خاصة في النمور الآسيوية، الهند، المكسيك، البرازيل، وجنوب إفريقيا ، كما أن جميع البحوث في البلدان النامية يغلب عليها الطابع التطبيقي .
- ✓ جميع أنشطة البحوث تتم بواسطة العمال الوطنيين تحت إشراف هذه الشركات التي تقوم بتقديم برامج تدريبية للوطنيين .
- ✓ تقوم هذه الشركات بعقد دورات تدريبية لموردي المواد الخام وتقديم الطرق والأساليب الحديثة في النقل ، التخزين ، والتوزيع ، بالإضافة إلى قيام هذه الشركات بدعم الكثير من الجامعات في البلدان النامية ماديا وتكنولوجيا .
- ✓ استطاعت الشركات الوطنية تنمية منتجاتها وأساليب إدارتها على النحو المطبق تقريبا في نظيرتها الأجنبية ، وذلك عن طريق التقليد وقد ظهر ذلك واضحا في دول مثل النمور الآسيوية .

إذن فالشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بالاستثمار المباشر في الدول النامية قد ساعدت هذه الأخيرة على تحسين قدرتها في تصدير السلع الصناعية بدلا من المواد الخام ، كما ساعدت على نقل جوانب التكنولوجيا الحديثة مثل تكنولوجيا الإدارة وتكنولوجيا بعض العمليات الفنية إلى الشركات المحلية ، وهي بذلك قد ساعدت على التجديد التكنولوجي خاصة في الصناعات الإلكترونية والغزل والنسيج، ولكن تختلف تجارب النجاح في الاستحواذ على تلك التكنولوجيا من دولة لأخرى ومن نشاط لآخر[1].

وعن مدى ملائمة التكنولوجيا التي تنقلها الشركات متعددة الجنسيات وظروف الدول النامية المضيفة فالمنتجات التي تقدمها هذه الشركات (إنتاجا وتسويقا) في أسواق هذه الدول تختلف عن تلك التي تقدمها في أسواقها الوطنية ،كما وجد أيضا أن هناك اختلافا جوهريا في المنتجات من دولة نامية إلى أخرى ، وفي جميع الحالات تراعي الشركات الأجنبية متطلبات وخصائص كل سوق ، مثال : إنتاج السيارات يتم الأخذ في الاعتبار أنظمة المرور المطبقة في كل بلد حيث يستلزم الأمر أحيانا تعديل مكان وضع عجلة القيادة من اليمين إلى اليسار أو العكس وفقا لمتطلبات النظام المطبق في كل دولة مضيفة[2] ، ومن هذا نستنتج أن الشركات متعددة الجنسيات تراعي خصائص البلدان النامية المضيفة وظروفها في عملية نقل التكنولوجيا .

إن حصول البلدان النامية على التكنولوجيا التي تساعدها في تحقيق تنميتها الاقتصادية يتوقف على مدى استعداد الشركات متعددة الجنسيات لتقديم العون التكنولوجي لهذه البلدان إما من خلال نقل التقنيات الحديثة وتدريب الوطنيين عليها ، أو تنفيذ الابتكارات الحديثة في هذه الدول ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يتوقف عل مدى ما تقدمه البلدان النامية من تسهيلات لهذه الشركات ومدى تعاونها معها ، وأشكال

---

(1) فريد النجار، إدارة الأعمال الدولية والعالمية ، الدار الجامعية ، مصر, 2007 ، ص 356-361 .

(2) عبد السلام أبو قحف ، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية ، المرجع السابق، ص 204 .

الاستثمار المسموح به لهذه الشركات، وأساليب تنظيمها وتوجيهها وإدارتها[1]، كما يجب على الدول النامية تثبيت قواعد العلوم والتكنولوجيا وهذا ما فعلته كل من فنزويلا ، كوريا الجنوبية ، الصين ، الهند ، ماليزيا وتركيا[2].

**♣ المطلب الرابع : بعض التجارب الناجحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية .**

تسعى البلدان النامية لتحقيق تنميتها الاقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادي بها لذلك فهي تحتاج إلى استثمارات ضخمة ، بالتالي فهي تتطلب رؤوس أموال طائلة قد تعجز عن توفيرها بمواردها الذاتية الحقيقية وحدها ، وأمام هذا العجز فهي تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها الطريق الوحيد للخروج من المأزق وتسهيل عملية التنمية الاقتصادية[3].

والاستثمار الأجنبي المباشر -كما بينا- يساهم في خلق فرص العمالة ، جلب العملات الصعبة وتحسين ميزان المدفوعات كما أنها تصطحب معها التكنولوجيا الحديثة ، إضافة إلى ذلك فهي تساهم في زيادة معدل التكوين الرأسمالي من خلال تدفقاته التي بيناها في الفصل الأول ومن خلال جذب المدخرات المحلية في الأنشطة الأساسية أو المكملة ، ومن ثمة ارتفاع عوائد الملكية ، وهو ما يدفع بدوره إل زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات.

إذن فهذا الاستثمار يلعب دورا مهما في إستراتيجيات التنمية التي تضعها الدول النامية لتحقيق تنميتها الاقتصادية ، وقد ذهب البعض بشأن هذا الدور إلى القول إذا أرادت الدول النامية أن تنشئ النمو الاقتصادي و الرفاهة لأفرادها ، فإن الآلية الرئيسية لتحقيق ذلك هي أن تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[4] .

و يفيد الواقع العملي أن الكثير من الدول النامية قد حققت من خلال هذا الاستثمار خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين استفادة كبيرة ، وزيادة في النمو الاقتصادي من خلال تلبية حاجيات الاقتصاديات الوطنية للكثير من هذه البلدان من تدفق مستقر وطويل الأمد لرؤوس الأموال ونقل التقنية الحديثة لإحداث التطور وحفز التنمية في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة[5].

كما تؤكد الدراسات أن مزايا هذا الاستثمار باتت واضحة وذات أهمية ملحوظة بالنسبة لتجارب إنمائية لافتة في بلدان كثيرة وخير مثال على ذلك النمور الآسيوية حيث وصل معدل النمو الاقتصادي لهذه الدول إلى أكثر من 5% في نفس الوقت الذي انخفضت فيه معدلات النمو في بعض الدول المتقدمة ووصلت إلى 1% في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا[6].

---

(1) عبد السلام أبو قحف ، المرجع نفسه ، ص 163 .

(2) فريد النجار، المرجع السابق ، ص 361 .

(3) كامل بكري ، مبادئ الاقتصاد ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 1998 ، ص 553 .

(4) صالح محمد المنصوري ، الاستثمار الأجنبي المباشر :ماذا يجب على الدول المتقدمة أن تفعل و ماذا يجب على الدول النامية أن تفعل ،مداخلة مقدمة في المؤتمر الوطني الأول حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الجماهيرية العظمى ، المرجع السابق ، ص 9 .

(5) بدون مؤلف،واقع الاستثمار الأجنبي في ليبيا http://www.eleqtsadi.net/series-meeting.php?id=1le15/05/2007

(6) نادي النمور الاقتصادية العالمي http://www.wikipedia.org/wiki/%D91 le20/05/2007

وتشير الدراسات إلى أن معدل النمو الاقتصادي السنوي في دول النمور تراوح ما بين 8% و9% على مدى ما يقارب ثلاثة عقود من التنمية الاقتصادية والتي بدأت في الستينات ، كما زادت حصتها من التجارة الدولية بأكثر من ثلاثة أضعاف لتصل إلى 6% كما تضاعف متوسط الدخل الفردي بمقدار خمسة أمثال في نفس الفترة , وكان التدفق الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول من أهم العوامل التي ساعدت على تحقيق هذا النمو[1].

وفيما يلي سنذكر بعض التجارب الناجحة للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التنمية الاقتصادية لبعض الدول :

**1-تجربة ماليزيا :**

مثل الاستثمار الأجنبي المباشر العجلة الرئيسية في ماليزيا في العصر الحديث ، وكان له دور إيجابي في استخدام الموارد المحلية والصناعات المحلية والقوى العاملة المحلية ، وكذا البيئة الطبيعية حيث تعتمد الشركات متعددة الجنسيات على الموارد المحلية كمدخلات في عملياتها الإنتاجية مثل زيت النخيل ، المنتجات الخشبية ، والمطاط .

كما أن المكون المحلي للمدخلات التي تستخدم في الشركات الكهربائية وشركات الإلكترونيات يتزايد بمرور الوقت ، بالإضافة إلى أن هناك عدد كبير من الشركات التي تقوم بخدمة التعبئة والشحن للإلكترونيات وللشركات الأخرى في مناطق عمليات التصدير، وتقوم الشركات المحلية بتزويد الشركات الأجنبية بقطع الغيار المطلوبة والمواد الخام .

وتشير بعض الدراسات إلى أن بعض الشركات متعددة الجنسيات قامت بتدريب الموردين المحليين لإنتاج أجزاء إلكترونية ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية تتفق مع احتياجاتها ، وما صاحب ذلك من تأثير في الصناعات المحلية الصغيرة والمتوسطة للإنتاج والتسليم في الوقت المناسب ووفقا للمواصفات[2].

ففي السبعينات كان للاستثمار الأجنبي المباشر دورا في وضع ماليزيا في مرتبة ثالث دول العالم في إنتاج أشباه المواصلات[3] .

أما من حيث المساهمة في العمالة فتشير الدراسات إلى ارتفاع الأهمية بالنسبة للعمالة في شركات النسيج والإلكترونيات التي تساهم فيها هذه الاستثمارات , حيث بلغت 40% و 48% من إجمالي العمالة في قطاع الصناعة خلال عامي 1986 و 1990 على التوالي .

إلا أن دور الاستثمار الأجنبي المباشر قد تراجع إثر وقوع الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا عام 1997 ، لكن ماليزيا قد استعادت ثقة الاستثمار الأجنبي المباشر وعادت لتحتل مكانها ضمن أكبر 25 دولة تحضى بثقة المستثمرين الأجانب (المركز 23) سنة 2003 وقد ساهم في ذلك أنها استعادت معدلات

---

(1) مريم أحمد مصطفى، إحسان حفيظي ، المرجع السابق ، ص 174 .

(2) عادل عبد العظيم ، التجارب الدولية "تجربة ماليزيا" ، المعهد العربي للتخطيط 2005 ، ص 17-20 .

(3) المرجع السابق: http://www.wikipedia.org/wiki/%D91

النمو الاقتصادي المرتفع ، الاستقرار السياسي النسبي ، إعادة هيكلة القطاع المالي وتحسين البنية التحتية كما اتخذت الحكومة مجموعة من المبادرات لتشجيع الاستثمار في الفترة (2000-2002 )[1].

**2-تجربة الصين :**

ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق طفرات نمو بلغت عام 1992 (12%) وهو ما لم تحققه أي دولة من دول العالم، وبلغ معدل النمو عام 1996 حوالي 9.7% حيث فتحت أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام 1979[2] ووصل عدد الشركات متعددة الجنسيات في الصين أكثر من 400 شركة وجاءت بصورة خاصة من أمريكا واليابان والإتحاد الأوربي .

تعد مدينة شنغهاي كنموذج لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية للصين إذ تعتبر قلب للتجارة والصناعة لهذه الدولة حيث تم إقامة منطقة جديدة شرق المدينة تمتعت بمعاملة تفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر وركزت الإستراتيجية في المدينة على ما يلي[3]:

- ✓ التركيز على مفهوم المدينة العالمية التي تتوفر فيها قاعدة صناعية وقطاعات مالية , تجارية وخدمية متقدمة والتركيز على العمالة الكثيفة والتكيف مع آليات السوق الأمر الذي حول المدينة إلى مركز الصين الاقتصادي والتجاري والتقني .
- ✓ رفع المستوى التقني للاقتصاد الصيني حيث أعطت إستراتيجية هذه المدينة الأولوية لتطوير التقنية المتقدمة لاسيما في مجال الدوائر الإلكترونية المتكاملة وأجهزة الكومبيوتر.
- ✓ أصبحت شنغهاي رأس التنين حيث يعيش فيها 350 مليون شخص في رخاء اقتصادي .
- ✓ تمثل هذه المدينة أكبر تجربة صينية في مجال تطبيق آليات السوق الظاهرة والخفية لدعم اقتصاد السوق من قبل الدولة.
- ✓ حققت إستراتيجية هذه المدينة نتائج مثيرة للإعجاب بحيث يبلغ معدل النمو السنوي 14% وتعتبر أكبر موقع تنمية في العالم في الوقت الحاضر.

لا تعتبر مدينة شنغهاي الوحيدة بل توجد تجارب أخرى مثيرة وخاصة مدينة شي جن وهي تنافس هونج كونج في كل شيء وتسبقها في جميع المجالات .

وإلى جانب نجاح كل من ماليزيا والصين فقد كان للاستثمار الأجنبي دور إيجابي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في سنغافورة ، تايوان ، هونج كونج ، كوريا الجنوبي ، الهند ، المكسيك و البرازيل .

---

(1) عادل عبد العظيم ، المرجع السابق ، ص 31-32 .

(2) رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة " دراسة مقارنة لتجارب كل شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، دار السلام ، المنصورة 2002 ، ص 151 .

(3) عبد الرحمان تيشوري،تجربة الاستثمار الأجنبي في الصين هل نستطيع تقليدها http://www.voltaire.net.org/article135670htm le28/05/2007

**3-الدول العربية :**

تؤكد المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر قد لعبت دورا مهما في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول، حيث شهد عام 1999 تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبيا في عدد من الدول العربية بصورة إجمالية ، فقد بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج الإجمالي خلال السنة لثماني عشرة دولة عربية حوالي 3.4% مقابل 2.5% عام 1998 ، وكانت أعلى معدلات نمو محققة في الإمارات(10%) وتونس(6.2%) وكل من مصر والسودان(6%) واليمن(5%)[1] وفي عام 2000 بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لتسع عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات حوالي(4.1%)[2].

وتشير بعض الدراسات إلى أن دور الشركات متعددة الجنسيات المنتمية إلى البلدان النامية في اقتصاديات البلدان النامية المضيفة من حيث الروابط مع الشركات المحلية واستخدام وسائل الإنتاج المحلية أو نقل التكنولوجيا وتطويرها قد يكون أكثر إيجابية من أثر نظيرتها المنتمية إلى البلدان المتقدمة ، فالصين مثلا قامت بالعديد من الأعمال الإنشائية والتعميرية ومد الطرق واستخراج البترول وإنشاء مصفاة الخرطوم والعديد من مشاريع الطاقة الكهربائية في السودان[3].

ومن خلال تعرضنا لهذه التجارب يمكننا القول أن أهم ما تساهم به الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عملية التنمية الاقتصادية تلك الوفرات الاقتصادية ، والآثار الإيجابية التي تنتج عن تواجدها في البلدان النامية ، فكثيرا ما ينتج عنها منافع تفوق بكثير المنافع الخاصة التي تعود على المستثمر الأجنبي نفسه[4] ، وهذا إذا تمكنت هذه البلدان من توجيه وتنظيم وتخطيط هذه الاستثمارات بصورة جيدة خاصة وأن هذه الاستثمارات تعتبر مصدر جيد للحصول على رؤوس الأموال التي تمثل محورا أساسيا لأي برنامج تنموي في البلدان النامية[5].

---

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 1999 ، ص 18 .
(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2000 ، ص 13 .
(3) بدون مؤلف،القمة الصينية الافريقية بل أولا السودانية الصينية http://www.sharisiasi.com/details.php?rsn type=1&le20/05/2007
(4) حامد عبد المجيد دراز ، السياسات المالية ، مركز الإسكندرية للكتاب 2000 ، ص 211 .
(5) عبد السلام أبو قحف ، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية ، المرجع السابق ، ص 127 .

## المبحث الثالث: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.

إن تخوف الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر يبقى مبررا في ظل الآثار التي يمكن أن يصحبها تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ، وهذا لم يبق حبيس نظرة سنين ما قبل الثمانينات حيث أن الدراسات الحديثة تشير إلى بعض المخاطر المحتملة[1] لذلك فقد تعرضنا لمدفوعات خدمتها في المطلب الأول وأثرها على: زيادة الاستهلاك في المطلب الثاني و رفع معدل التضخم في المطلب الثالث و تعرضنا لأثرها على البيئة في المطلب الرابع :

### ♣ المطلب الأول : مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

تشكل مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبئا ثقيلا على البلدان النامية التي تستضيف هذه الاستثمارات ، بل أن هناك من الحالات التي تدل على أن هذه الاستثمارات تجني من وراء أعمالها في بعض الدول ما يفوق أضعاف الاستثمارات بها.

وبصفة عامة فإن مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتمثل فيما يلي[2] :

- ✓ الأرباح المحولة للخارج.
- ✓ مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا المستخدمة في المشروعات الاستثمارية والتي تتمثل في رسوم وبراءات الاختراع، العلامات التجارية، التراخيص، نفقات الإدارة والخبرات الفنية الأجنبية الأخرى .
- ✓ الفائدة على رأس المال المستثمر.
- ✓ تحويلات جزء من مرتبات العاملين الأجانب في المشروعات الاستثمارية إلى بلادهم.

ونظرا لأن البيانات التي تصدر عن الهيئات الدولية تتناول مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالأشكال المذكورة في إطار تجميعي مما يصعب معه قياس عبء كل نوع من هذه المدفوعات على حدى، إلا أنه يمكن التعرض للشكلين التاليين :

#### 1- الأرباح المحولة للخارج :

إن تحويل جانب كبير من أرباح الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بلادها الأم يمثل عبء رئيسي لهذه الاستثمارات في البلدان النامية[3] وذلك في ظل الحقائق التالية:

- ✓ عظم حجم أرصدة رؤوس الأموال التي تستثمرها هذه الشركات في البلدان النامية في شكل استثمار مباشر[4]، ورأينا في الفصل السابق أن هناك زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى البلدان النامية في السنوات الأخيرة نتيجة قيام عدد كبير من هذه البلدان بتوفير المناخ المناسب لها ومنح العديد من الحوافز المشجعة على انسياب هذه الاستثمارات إليها .

---

(1) براكش لونجاني، عساف رزين ، المرجع السابق ، ص 09 .

(2) محمد ناظم الحنيفي، الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية ، دون ذكر دار النشر، 1992 ، ص 332 .

(3) محمد ناظم حنفي ، المرجع نفسه ، ص 332 .

(4) نزيه عبد المقصود مبروك ، المرجع السابق ، ص 481 .

✓ ارتفاع الأهمية النسبية لهذه الاستثمارات من إجمالي الاستثمارات الموجودة في البلدان النامية حيث فاق إجمالي تدفق هذه الاستثمارات إجمالي تدفق الحوافظ المالية[1] .

✓ ارتفاع معدلات الأرباح التي تحققها هذه الاستثمارات في البلدان النامية.

ولعل إيراد بعض الأرقام والإحصائيات عن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموظفة في الدول النامية وعوائد هذه الاستثمارات المحولة إلى البلد الأم توضح حقيقة عبء هذه الاستثمارات.

فمقابل كل دولار يتم استثماره في الدول النامية أرسلت الشركات متعددة الجنسيات 4.25 دولار إلى البلد الأم ، وفيما يتعلق بالشركات الأمريكية فقد استثمرت خلال الفترة (1970-1979) مبلغ 11446مليون دولار وأرسلت إلى بلدها 4863 مليون دولار على شكل أرباح .

عام 1980 تم استثمار 3454 مليون دولار في القطاع النفطي في الشرق الأوسط وبلغت الأرباح الأمريكية العائدة إلى الوطن نحو 7325مليون دولار، وبشكل عام تم استخراج حوالي 56ألف مليون دولار من البلدان النامية في الفترة (1970-1980)[2] .

عام 1981 بلغت الاستثمارات المباشرة 28907 مليون دولار بينما بلغت العائدات 51412 مليون دولار بربح صافي قدره(26167) مليون دولار، أما عام 1983 فقد بلغ حجم الاستثمارات حوالي 19900 مليون دولار بينما كانت العائدات 35828 مليون دولار أي بربح صافي قدره 15928مليون دولار[3].

هذه بعض الأرباح الخيالية التي تقترب من تحقيق نسبة بين (60-90)% من كتلة رأس المال التي توظفها الشركات متعددة الجنسيات في شكل استثمارات مباشرة في البلدان النامية[4].

لا شك أن تحويلات الأرباح تشكل عوامل ضغط على موازين المدفوعات في البلدان النامية في الوقت الذي تشكل فيه آثار إيجابية على موازين مدفوعات الدول المتقدمة المصدرة لهذه الاستثمارات , وهذا ما تؤكده التجارب فارتفاع انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول أمريكا اللاتينية أدى إلى ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات ودخلت أمريكا اللاتينية في دائرة الاقتراض ، ولا يختلف الحال في كل من الشيلي وإندونيسيا فعجز الميزان التجاري في الشيلي بلغ 1784مليون دولار عام 1980 مما أدى إلى ارتفاع المديونية الخارجية وارتفاع أعباء خدمتها[5].

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 2000 ، ص 213 .

(2) محمد علي سلامة ، الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، الإسكندرية ،2002 ، ص 108-109 .

(3) سامي هابيل ، المرجع السابق ، ص 121 .

(4) سامي هابيل ، المرجع نفسه ، ص 122 .

(5) محمد علي سلامة، المرجع نفسه ، ص 109 .

إذن فتحويل الجزء الأكبر من الأرباح من البلاد النامية إلى البلاد المتقدمة يعني تحويلا معاكسا للموارد وهذا يؤدي إلى نتائج عكس الغاية التي قد تتوخاها بعض البلدان النامية ، وتتمثل هذه النتائج في إنقاص قاعدة الموارد المالية وإنهاك قدرتها الاقتصادية وتدحض تلك النظريات التي تبشر بهذه الاستثمارات كخيار رئيسي للتنمية الاقتصادية في هذه البلدان[1] .

**2- مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا :**

إن التكنولوجيا ليست بمنفعة عامة يمكن لأي فرد أو أي شركة استخدامها دون مقابل بل تتطلب إمكانيات مادية تتناسب وجدوى هذه التكنولوجيا ، لذلك فإن الدول النامية المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكنها الحصول عليها دون تكلفة[2].

وعادة ما تقوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتحويل مدفوعات باهظة نظير ما تستخدمه في مشروعاتها من تكنولوجيا متقدمة ، فتقوم بدفع مقابلا لاستخدام براءات الاختراع و العلامات التجارية والتراخيص الفنية وكذلك المرتبات المرتفعة للخبراء والفنيين الأجانب المرافقين لهذه المشروعات , وعادة ما يبالغ القائمون على هذه الاستثمارات في حساب هذا المقابل ، وذلك كوسيلة للتحايل من أجل مزيد من التحويل للأرباح ، أو للتهرب من الضرائب المحلية التي قد تكون مرتفعة نسبيا ، وقد لا تقف هذه المبالغة عند هذا الحد ، ذلك أنها تصل إلى تقييم أسعار مرتفعة للآلات والمعدات الرأسمالية وغير ذلك مما يمكن استيراده من الشركات الأم بالخارج بحيث تأكل الأرباح قبل تحققها[3].

أظهرت إحدى الدراسات التي قدمت في المؤتمر الثالث للتجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة في الفترة 13 أفريل إلى 21 ماي من سنة 1972 بمدينة" سنتياغو"، مدى ضخامة الأعباء التي تتحملها البلدان النامية نتيجة خدمة نقل التكنولوجيا، إذ بينت هذه الدراسة التي شملت ست عشرة دولة نامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية أن مجموع ما دفعته هذه الدول خلال السنوات الأخيرة من الستينات وصل إلى 825 مليون دولار وهو ما يمثل نسبة 0.41% من إجمالي ناتجها المحلي ونسبة 5% من إجمالي صادراتها خلال هذه الفترة[4].

وإذا كانت هذه هي الصورة بالنسبة لأعباء مدفوعات تحويلات أرباح الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الخارج ، ومدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا التي تستخدمها هذه الاستثمارات فإنه يمكننا تصور مدى ضخامة تحويلات استعادة رأس المال، وكذلك مدفوعات الفائدة عليه بالإضافة إلى تحويلات العاملين والخبراء الأجانب لجزء من مرتباتهم إلى ذويهم بالخارج ، الأمر الذي من شأنه أن يضخم من إجمالي

---

[1] سامي هابيل ، المرجع نفسه ، ص 121 .

[2] عبد السلام أبو قحف ، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية ، المرجع السابق ، ص 156 .

[3] نزيه عبد مقصود مبروك ، المرجع السابق ، ص 485 .

[4] رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1978 ، ص 314 .

مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويجعلها عبئا لا يستهان به على كاهل البلدان النامية المضيفة لها[1].

♣ **المطلب الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الاستهلاك .**

إن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية يؤدي إلى جلب أنماط جديدة من الاستهلاك لا تتلائم وخصائص هذه البلدان ومتطلبات التنمية فيها ، ويرجع ذلك لما تقوم به هذه الشركات متعددة الجنسيات ببحوث التسويق للتعرف على ظروف السوق وأذواق المستهلكين والتنبؤ بالتغيرات المحتملة على المستوى الإنتاجي ،الاستهلاكي و التوزيعي كما تقوم أيضا بأعمال الدعاية والإعلان التي تهدف إلى استدامة الطلب على منتجاتها ولهذه الشركات شبكات توزيع واسعة مما يساعد على بسط سيطرتها في الأسواق[2] الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك، و لا شك أن ارتفاع معدلات أو الميل الحدي للاستهلاك يؤدي إلى انخفاض المكون الرأسمالي أو انخفاض الميل الحدي للادخار، مما يترتب عليه بالتالي التأثير على تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلدان النامية ،فضلا عن استمرار اعتماد هذه البلدان على دول أخرى في تمويل برامج التنمية الشاملة في الكثير من المجالات والنتيجة الطبيعية والمتوقعة لكل هذه الآثار هي انخفاض الكفاءة الاقتصادية لهذه البلدان[3] .

يضاف إلى ذلك انتشار المحاكاة أو التقليد في زيادة الاستهلاك وتقليل الادخار ويكون هذا الأثر قويا حيث تبدأ الطبقات والفئات الاجتماعية الأغنى في سلوك أنماط استهلاكية ترفية أعلى مما يدفع الطبقات الاجتماعية الأقل غنى لتقليدها الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك ويقلل بالتالي حجم الادخار الحكومي[4].

وفي دراسة قام بهاK.L.GUPTA حول العلاقة القائمة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستهلاك الترفي المحلي في بلد نام ذي زيادة سكانية واضحة ، توصل إلى أن هذا الاستثمار يحدث تشويها في نمط الاستثمارات المحلية ويرفع من حجم الاستهلاك الترفي في المجتمع وعلى النحو الذي يقلل من حجم الادخار المحلي، ويظهر ذلك بصورة واضحة في حالة ما إذا كانت الاستثمارات الأجنبية من ذلك النوع الذي ينتج السلع الاستهلاكية الفاخرة في السوق المحلية مثل السيارات الخاصة ، أجهزة التلفزيون ، وغير ذلك[5].

يضاف إلى ذلك أن الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بالاستثمار المباشر في البلدان النامية تقوم بإنتاج العديد من السلع غير مرغوب فيها والتي لا تلائم حاجات المستهلكين في هذه البلدان مثل المياه الغازية (كوكاكولا) ، وبذلك تنقل هذه الشركات بعض المنتجات التي لاقت قبولا واسعا في بلادها إلى البلدان النامية التي لا تتوافر فيها مقومات ومستلزمات إنتاجها مستغلين إمكاناتهم الهائلة ووسائل الإعلام الطموحة ، كذلك

[1] نزيه عبد المقصود مبروك ، المرجع نفسه ، ص 486 .
[2] محمد العربي ساكر، المرجع السابق ، ص 254 .
[3] عبد السلام أبو قحف ، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية ، المرجع السابق ، ص 118 .
[4] رمزي زكي، المرجع نفسه، ص 382 .
[5] رمزي زكي، المرجع نفسه ، ص 382-383 .

فإن الشركات متعددة الجنسيات أصبحت تروج لإنتاج العديد من المنتجات غير الملائمة وغير الصحية في الوقت الذي أقلعت فيه عن إنتاجها في بلادها ، من أمثلة ذلك التوسع في إنتاج الدخان والسجائر من الأنواع العالية في نسبة النيكوتين والغار والترويج لها في الوقت الذي لا تعرضها في أسواقها فعلى حين نلمس انكماش إنتاج الدخان والسجائر في الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الاستهلاك في البلدان النامية زاد في الآونة الأخيرة بـ(+4%)[1].

**♣ المطلب الثالث : الاستثمار الأجنبي المباشر وارتفاع معدل التضخم .**

**1- مفهوم التضخم :**

يعرف التضخم بأنه " الارتفاع المستمر للأسعار بدلا من الارتفاع مرة واحدة فقط (هو ما قد يحدث مثلا نتيجة لسوء الأحوال الجوية الذي يؤدي إلى هلاك المحاصيل) وارتفاع الأسعار هو أحد المؤشرات على التضخم بدلا من كونه سببا له "[2].

والجدول التالي يبين لنا معدلات التضخم في أقاليم العالم خلال الفترة (2000-2003) .

**الجدول رقم-13- تطور معدلات التضخم في أقاليم العالم خلال الفترة( 2000-2003):**

**الوحدة: (%)**

| السنوات / المناطق | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|
| الدول المتقدمة | 2.1 | 2.1 | 1.5 | 1.8 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 3.4 | 2.8 | 1.6 | 2.3 |
| كندا | 2.7 | 2.5 | 2.3 | 2.7 |
| المملكة المتحدة | 8 | 1.2 | 1.3 | 1.4 |
| منطقة اليورو | 2 | 2.4 | 2.3 | 2.1 |
| اليابان | 0.9- | 0.8- | 0.9- | 0.2- |
| وسط وشرق أوروبا | 23 | 19.6 | 14.8 | 9.2 |
| الدول النامية | 7.3 | 6.8 | 6 | 6.1 |
| آسيا | 1.9 | 2.7 | 2 | 2.7 |
| إفريقيا | 13 | 11.8 | 9.6 | 10.3 |
| الشرق الأوسط | 8.5 | 7.1 | 7.5 | 8.6 |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي | 6.6 | 6 | 8.9 | 10.6 |

**Source :**http://www.ahram.org.eg/acpss/ahra/robeika128htm le 15/04/2007.

[1] محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، المرجع السابق ، ص 303 .

[2] كامل بكري ، رمضان محمد مقلة ، محمد سيد عابد ، إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر 2000، ص 269.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع معدلات التضخم في الدول النامية مجتمعة مقارنة بالدول المتقدمة فقد وصل سنة 2003 إلى 6.1% مقابل 1.8% في الدول المتقدمة في نفس السنة .

- ارتفاع معدلات التضخم في آسيا وإفريقيا بدرجات محدودة خلال 2003 فقد وصل إلى 10.3% مقابل 9.6% عام 2002 في إفريقيا، وفي آسيا وصل إلى 2.7% سنة 2003 مقابل 2% سنة 2002.
- أما في الشرق الأوسط فقد ارتفع معدل التضخم بدرجات ملحوظة حيث ارتفع من 7.1% عام 2001 إلى 8.6% عام 2003 كذلك في أمريكا اللاتينية والكاريبي حيث ارتفع معدل التضخم بدرجات ملحوظة من 6% عام 2001 إلى 10.6% عام 2003.

وباعتبار الدول العربية جزء لا يتجزأ من الدول النامية فإن الجدول التالي يبين لنا معدلات التضخم في البعض منها خلال سنة 2004 .

**جدول-14-معدلات التضخم في بعض الدول العربية خلال سنة (2004).**

**الوحدة: (%)**

| البلد | معدل التضخم |
|---|---|
| مصر | 8.1 |
| البحرين | 4.9 |
| الأردن | 3.5 |
| الكويت | 1.8 |
| لبنان | 3 |
| ليبيا | 1- |
| المغرب | 2 |
| عمان | 1.6 |
| قطر | 7 |
| السعودية | 0.2 |
| السودان | 8.4 |
| سوريا | 3.5 |
| تونس | 3.6 |
| الإمارات | 3.4 |
| اليمن | 12.5 |

**المصدر:** التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2005، صندوق النقد العربي، أبو ضبي، 2005.

نلاحظ من خلال الجدول تباين معدلات التضخم في الدول العربية ففي حين ترتفع في دول مثل: اليمن 12.5% ، السودان 8.4% ومصر 8.1% فهي تنخفض في دول عربية أخرى مثل السعودية 0.2% ، عمان 1.6% ، المغرب 2% ونلاحظ أنها تصل في دولة ليبيا إلى أقل من الصفر ويعود هذا إلى ارتفاع أسعار النفط بالدرجة الأولى والتي كان لها أثر إيجابي على مستوى الاقتصاد الكلي لهذه الدول .

- معدلات التضخم متقاربة في دول مثل سوريا ، تونس ، الإمارات و لبنان حيث تراوحت مابين 3 و3.6% .

من الجدولين السابقين نستنتج أن معدلات التضخم مرتفعة في الدول النامية باستثناء بعض الدول النفطية ، وهذا راجع إلى عدة عوامل منها وأهمها الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

**2- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع معدلات التضخم :**

عند استقدام هذه الاستثمارات وعند تسديد أعبائها تولد ضغطا خاصا على الأسعار الداخلية بهذه البلدان مما يولد في بعض الأحيان موجات تضخمية ، كما تعمل الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بهذه الاستثمارات على إنتاج سلع جديدة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المعروض منها وهذا يعمل على رفع الأسعار تصاعديا[1].

وعموما تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظهور التضخم في الدول النامية على النحو التالي[2] :

- ✓ إن تنفيذ مشروعات معينة في البلدان النامية يتطلب جزءا من الإنفاق الاستثماري عن طريق التمويل المحلي كالعمل على توفير البنية التحتية الأساسية ، وهذا يؤدي إلى زيادة واضحة في القوة الشرائية داخل هذه البلدان في بداية نشاط المشروعات , بالتالي زيادة الإنفاق ، وإذا لم يكن التمويل المحلي نابعا من موارد حقيقية بالداخل ولجأت الدولة إلى التمويل التضخمي فإن هذا يؤدي إلى زيادة كمية النقود المتداولة بالتالي زيادة حدة الضغط التضخمي ، وتميل الأسعار نحو الارتفاع ، وحتى في حالة التمويل من مصادر محلية حقيقية غير التمويل التضخمي , فإن ارتفاع الأسعار سيحدث في المراحل الأولى من تنفيذ المشروعات لأن زيادة الاستثمار يخلق دخولا نقدية ، ذلك لأن لكل استثمار طبيعة مزدوجة ، فهو من جهة يخلق طاقة معينة ، ومن جهة أخرى يولد طلبا فعالا عن طريق الدخول النقدية الناشئة عن إنفاقه ، وإذا لم يزد عرض المنتجات من السلع والخدمات ، خاصة الضروري منها بنسبة مساوية على الأقل لنسبة زيادة الطلب عليها فإن أسعارها سوف تتجه نحو الارتفاع .
- ✓ إذا كان الإنفاق الاستثماري موجها إلى إنشاء مشروعات لا تنتج إنتاجا مباشرا وإنما إنتاجا غير مباشر، فنجد أنه بالرغم من أن الإنفاق الاستثماري على هذه المشروعات يخلق دخولا نقدية تولد طلبا فعالا في الحال ، وبصفة مستمرة إلا أن الناتج من هذه المشروعات إنما هو ناتج غير مباشر لا يصلح للاستهلاك

---

(1) رمزي زكي ، المرجع السابق ، ص 391 .

(2) رمزي زكي ، المرجع نفسه ، ص 391-393 .

ومن ثمة فإنه خلال هذه الفترة يصاحب عملية التوسع في الاستثمار اختلال في التوازن بين قوى العرض ، وقوى الطلب ، فيعكس أثره مباشرة في شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار وتزداد حدة هذا الاختلال إذا كانت فترة إنشاء المشروعات طويلة .

**♣ المطلب الرابع : الاستثمار الأجنبي المباشر وتلوث البيئة.**

تحتل قضية الحفاظ على البيئة والحيلولة دون تلوثها محل الصدارة في سلم الاهتمامات الوطنية والدولية ويرجع ذلك إلى أن استنزاف البيئة وإهدارها يؤدي إلى الإخلال بتوازنها ومن ثم يؤثر سلبا على التنمية[1].

**1- تعريف البيئة ، التلوث البيئي :**

**1-1- تعريف البيئة :**

البيئة هي " الغلاف المحيط بكوكب الكرة الأرضية ومكونات التربة وطبقة الأوزون وهي مصدر المياه أساس الحياة ، هي المعادن التي نحتاجها للتصنيع ، هي مصدر مواد البناء والحراريات والغازات ، والكيماويات ، وبمفهومها العلمي هي الموازنة بين الإنسان والحيوان والنبات والجماد "[2].

أكد إعلان مؤتمر ستوكهولم عام 1972 أن " البيئة هي كل شيء يحيط بالإنسان، وتعتبر حمايتها وتحسينها قضية أساسية تؤثر على رفاهية الشعوب والتنمية الاقتصادية في شتى أرجاء العالم "[3] .

**1-2- تعريف التلوث البيئي :**

التلوث البيئي هو ظاهرة بيئية وجدت منذ أن وجد الإنسان لكنه ظل محدود أو خلف الخط الآمن ولم يصل إلى حد المشكلة حتى احتلت الصناعة المدعمة بالتفوق العلمي والتكنولوجي قمة الأنشطة الحرفية التي سعى الإنسان من خلالها جاهدا إلى فرض سيطرته ومشيئته على بيئته ونظافتها[4].

أما تعريفه العلمي فهو " تحرك متغيرات ( نفايات الإنتاج والاستهلاك ) اتجاه النظام الإيكولوجي مما يؤدي إلى الإخلال بالحركة التوافقية بين عناصره ، وإحداث ما يسمى خلل في التوازن البيئي وهذا ما يؤدي إلى شلل فاعلية النظام الإيكولوجي وفقدانه القدرة على أداء دوره الطبيعي في التخلص الذاتي من هذه الملوثات "[5].

ومن خلال تعريف التلوث البيئي نستنتج أن المشكلة ترجع لعدة أسباب أهمها:التزايد السكاني ، التقدم الصناعي والتكنولوجي ، التزايد المستمر لمعدلات الاستهلاك بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر .

---

(1) إحسان حفيظي ، مريم أحمد مصطفى، المرجع السابق ، ص 189 .

(2) فريد النجار، إدارة الأعمال الاقتصادية والعالمية( مفاتيح التنافسية والتنمية المتواصلة) ، موسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2004 ، ص 491 .

(3) عماد صالح سلام ، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة ، شركة أبو ضبي للطباعة والنشر، أبو ضبي ، 2002 ، ص 100 .

(4) رزين الدين عبد المقصود ، البيئة والإنسان( علاقات ومشكلات) ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، 1981 ، ص 99 .

(5) رزين الدين عبد المقصود ، المرجع نفسه ، ص 99-100 .

**2- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التلوث البيئي :**

يمكن أن تكون لهذا الاستثمار آثار سلبية على البيئة ، نظرا لأنه ينقل الصناعات الملوثة ، مثل الصناعات البتروكيماوية الثقيلة وغيرها من الصناعات التي تخل بالتوازن البيئي سواء من حيث ما تحتاج من مدخلات أو من حيث النفايات والمخلفات السامة التي تنتج عنها ، وما حدث في كارثة (بوبال) بالهند والتي تحملت مسؤوليته شركة unien carbaied دليل على ذلك ، هذه الصناعات لم يعد من السهل توطينها أو إقامتها على أرض الدول الصناعية المتقدمة ، نظرا لنمو وتزايد الوعي البيئي لدى سكان هذه البلاد ، وإن إعادة توطين مثل هذه الصناعات في الدول النامية ، مع احتفاظ الشركات متعددة الجنسيات بسيطرتها على المراحل الأخرى المرتبطة بالنشاط الإنتاجي ، من تسويق وتكنولوجيا لا تمثل فقط المزيد من استهلاك ، استغلال ، وتحويل للموارد البيئية ، والتأثير على نقاء المياه ، وخصوبة التربة ، ونظافة المناخ...الخ[1].

كما أن استخدام التكنولوجيا قد يسفر عن مشكلات بيئية ، فقد أدى تطوير التكنولوجيا في الماضي إلى تدهور البيئة الطبيعية[2] ، وذلك لأنه كلما زادت درجة التقدم التكنولوجي كلما أدى ذلك إلى التوصل إلى طرق إنتاج أحدث بالتالي استخدام آلات أحدث في العمليات الإنتاجية والنشاط الاقتصادي والتي تستخدم في تشغيلها أنواع جديدة من الطاقة ، وهذا من شأنه أن يزيد من درجة التلوث البيئي ، كما هو الحال مثلا عند استخدام الطاقة النووية فهذا يؤدي إلى وجود نوع جديد من الملوثات التي تنتج أو تتخلف عن الآلات التي تعمل بهذه الطاقة، وهذا يزيد من حدة التلوث البيئي خاصة إذا لم تتخذ الإجراءات السليمة والعاجلة للتخلص من النفايات بالطريقة الصحيحة[3].

إذن فاستقدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية وما تصحبه من تكنولوجيا متقدمة يؤدي إلى المزيد من التدهور البيئي الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الفردية والكلية للمجتمع ومن ثمة تضييع نتائج التنمية ، والتلوث البيئي ذو طابع دائري حيث أن الخلل البيئي في قطاع في المجتمع يترتب عليه خلل في بقية القطاعات ، فالخلل في التربة يؤثر على خلل في الإنتاج الحيواني الذي يؤثر بدوره على صحة الإنسان الذي تتدهور إنتاجيته فيقل الاستثمار، وتنهار البيئة ، والتلوث الثقافي يؤثر على انتماء الفرد ومن ثمة الانحراف والضياع الذي يؤثر على الاستثمار فينخفض الإنتاج وتقل فرص العمل فتنتشر البطالة ، فالإرهاب وهكذا[4].

ورغم الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على البيئة ، إلا أن البلدان النامية بحاجة إليها ، لذلك يتعين على حكومات هذه البلدان أن تتدخل لإلزام المستثمرين الأجانب بإتباع المعايير السائدة في دولهم

---

(1) أحمد محمد مندور ، أحمد رمضان نعمة الله ، المشكلات الاقتصادية للموارد والبيئة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1996 ، ص 15- 16 .

(2) ف.دوجلاس موسشيت ، مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة بهاء شاهين ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية (ط1) ، مصر ، 2000 ، ص 157 .

(3) محمد محروس إسماعيل ، أحمد رمضان نعمة الله ، عفاف عبد العزيز عابد ، مدخل إلى اقتصاديات الموارد والبيئة ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 1999 ، ص 393 .

(4) فريد النجار ، إدارة الأعمال الاقتصادية والعالمية ، المرجع السابق ، ص 493 .

الأصلية في مجال سلامة البيئة ، وأن تقدر ما يمكن أن يترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة من آثار سلبية على البيئة وأن تتخذ السياسة الحكيمة لحماية البيئة من التكنولوجيا غير الملائمة ، وبهذا الأسلوب يمكن تحقيق التنمية مع حماية البيئة أو ما سماه البعض تنمية البيئة[1] .

[1] نزيه عبد مقصود مبروك ، المرجع السابق ، ص 504 .

# خلاصة الفصل الثاني

إن تحقيق التنمية الاقتصادية يمثل أهم دوافع الدول النامية لفتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد حصلت عدة تحولات في هذه الدول أهمها: العولمة ، وتزايد الاتجاه نحو الخوصصة ، وتحويل مديونيتها الخارجية إلى استثمارات أجنبية مباشرة ، والسعي إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة...الخ ، كل هذه التحولات جعلت الاستثمار الأجنبي المباشر يحتل مكانة هامة في اقتصادياتها ، والذي كان له دور إيجابي على زيادة فرص العمل والتقليل من البطالة وتدريب العمال ، وتحسين ميزان المدفوعات ونقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة وتوطينها في الدول النامية وهذا ما أكدته التجارب الناجحة في هذا المجال كتجربة الصين وماليزيا...الخ .

وبالرغم من الفوائد الكبيرة التي تجنيها الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه يجب أن تأخذ بعين الاعتبار وبشيء من الحذر الآثار السلبية المحتملة وأهمها زيادة معدلات التضخم ، وتحويل الأرباح ، زيادة الاستهلاك ، انتشار التلوث البيئي ،...الخ .

# الفصل الثالث

## دراسة تحليلية وتقييميه للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

# تمهيد

تعتبر الجزائر دولة نامية تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ، و رفع المستوى المعيشي ، و كسب مقومات و إمكانيات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية ، و هذا من خلال السعي إلى اكتساب مزايا و قدرات تنافسية و التي تكون أساسها و دعائمها في الحصول على مصدر التكنولوجيا و الكفاءات البشرية ذات القدرات الذهنية و الفكرية القادرة على الابتكار و الإبداع ، لذلك فقد قامت بفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ليساهم في ذلك ، و بما أن المرحلة من (1999- 2006) قد شهدت نوعا من الاستقرار السياسي و الأمني ، وجو تسوده حركية ديمقراطية و إعلامية ، و عودة الجزائر إلى المحافل الدولية ، و ذلك بالتزامن مع تفعيل قانون الرحمة و المصالحة الوطنية ، و ارتفاع رصيد الإيرادات من المحروقات ، و هطول الأمطار ، و امتلاء السدود ، ووضع برنامجين حيز التنفيذ للنهوض بالتنمية في مناخ تسوده مؤشرات إيجابية للاقتصاد الكلي ، فسنقوم في هذا الفصل بتقييم المناخ الاستثماري في الجزائر بكل أبعاده في هذه المرحلة ، و مساهمته في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كما سنحاول تقييم أهم مجهودات هذا الاستثمار في التنمية الاقتصادية وآفاقه المستقبلية في الجزائر و منه سنطرق إلى المباحث التالية :

**المبحث الأول: الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.**
**المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.**
**المبحث الثالث: النتائج المحققة و الآفاق.**

## المبحث الأول : الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

سعت الجزائر في الفترة الأخيرة إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و هذا من خلال تهيئة المناخ المناسب , بسن القوانين و التشريعات التي تتضمن الامتيازات و التسهيلات للمستثمرين الأجانب ، بالإضافة إلى البرامج الإصلاحية المتواصلة و عقد الاتفاقيات الدولية لترقية و ضمان الاستثمار ، لذلك سنتطرق إلى أهم البرامج الإصلاحية في هذه الفترة في المطلب الأول، و إلى المناخ الاستثماري في المطلب الثاني ، و الإطار القانوني وما جاء فيه من تعديلات في المطلب الثالث و في المطلب الرابع نتعرض إلى العلاقات الخارجية للجزائر مع العالم الخارجي في مجال ترقية الاستثمار.

### ♣ المطلب الأول: البرامج التنموية في الجزائر.

سنقوم في هذا المطلب بالتعرف على أهم برنامج عرفته الفترة (1999-2006) و هو برنامج الإنعاش الاقتصادي لكن قبل ذلك سنقوم بالتعرض و باختصار للبرنامج الذي سبق هذه المرحلة و هو برنامج إعادة الجدولة.

#### 1- برنامج إعادة الجدولة من أفريل 1994- ماي 1998:

شرعت الجزائر ابتداء من افريل 1994 في إبرام الاتفاقية المنبثقة عن برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى الذي يغطي الفترة من أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995 ، و اتفاق آخر سنة 1995 تم بموجبه الالتزام ببرامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة من 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998 ، و بالموازاة مع ذلك عقدت مجموعة من الاتفاقيات مع البنك العالمي ، ففي نهاية شهر ماي 1996 تم إمضاء اتفاق برنامج التعديل الهيكلي مع البنك الدولي لمدة سنتين ، وقد ساعدت هذه الاتفاقيات على التمهيد لعقد اتفاقيات إعادة الجدولة ، و توفير التمويل من قبل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي منذ 1994 إلى 1998 يصل إلى 3 مليار دولار ، فضلا عن إعادة جدولة أكثر من 16 مليار دولار من الديون العامة و الخاصة ، و هذا يعني تمويل مشروط تتجاوز قيمته 19 مليار دولار خلال الفترة (1994- 1998)[1]

كان برنامج إعادة الجدولة منذ عام 1994 يرمي إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية هي [2]:

- **رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة و خفض معدل البطالة تدريجيا .**
- **الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائد في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية .**
- خفض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي على القطاعات السكانية الأكثر ضررا.

---

(1) صالح صالحي ، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، دار الخلدونية ،العدد الأول ،السداسي الأول،الجزائر،1999 ، ص 127،126.

(2) كريم النشاشبي و آخرون،الجزائر ،تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، 1998 ، ص 13.

- استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي .

و قد شمل هذا البرنامج العديد من الإصلاحات منها تحرير المدفوعات و التجارة الخارجية ، إصلاح النظام البنكي و المالي ، إصلاح القطاع العام و القطاع الخاص و الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما عن نتائج هذه المرحلة فنلخصها فيما يلي:

**النتائج الإيجابية[1] :**

- نسبة خدمة الدين إلى الصادرات انخفضت من 7% خلال الفترة (1986-1996) إلى 30% خلال الفترة ( 1976-1997) .
- الاحتياطي الذي كان أقل من 2 مليار دولار لنفس الفترة السابقة ، أرتفع إلى 8 مليار دولار نهاية 1997 نتيجة للتدعيم بالتمويلات الاستثنائية التي استفادت منها الجزائر .
- عجز الخزينة العمومية الذي بلغ في المتوسط 4.5 % من النتائج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين (1986-1993) و بلغ نسبة قصوى12.7 % سنة 1988 تناقص تدريجا ليتحول إلى فائض خلال الفترة ( 1996- 1997 ) .
- معدل تضخم الذي تجاوز20 % سنة 1991 إلى 1995 فقد أنخفض إلى 5 % نهاية 1998 .
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كان سالبا في المتوسط (- 0.5% )مابين ( 1986- 1993) أصبح موجبا منذ 1995 إذ بلغ متوسطه 3.4 % .

**النتائج السلبية[2] :**

- صعوبة تحمل المنافسة من طرف المؤسسات الاقتصادية العالمية على الأسواق المحلية.
- تقليص الطلب نتيجة ارتفاع الأسعار.
- انخفاض المستوى المعيشي لفئات واسعة من السكان.
- زيادة البطالة بسبب تسريح العمال .

**2- برنامج الانتعاش الاقتصادي ( بداية سنة 2000إلى غاية 2004 ) :**

عرف هذا البرنامج من خلال البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية ، ثم أتضح أكثر في برنامج رئيس الحكومة ، وقد بدأت الحكومة في 2001 في تطبيق هذا البرنامج مستخدمة عائدات البترول غير المتوقعة لتعزيز الطلب الإجمالي ، وخلق وظائف من خلال استثمار الأموال العامة في البنية الأساسية ، ودعم الإنفاق الزراعي و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وقد رصدت له أموال كبيرة قدرت بـــ 7.5 مليار دولار موزعة على القطاعات الاقتصادية لمدة ثلاث سنوات ، و كان هذا البرنامج يهدف إلى[3] :

---

(1) عبد الرحمان تومي ،العولمة الاقتصادية و أثرها على الوطن العربي ،الاستثمار الأجنبي المباشر ،الحلقة الرابعة ، العدد السادس ،دار الخلدونية ، جويلية 2005،ص32 .

(2) المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة ،الدورة العاشرة ، الجزائر ، ماي 2001، ص24 .

(3) المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي ،الدورة العامة العادية الثالثة و العشرون ، السداسي الأول من سنة 2003 ، الجزائر ، ص17 .

- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين .
- فك العزلة عن المناطق النائية .
- إصلاح و توسيع شبكات التزويد بالمياه الصالحة للشرب و تطويرها .
- تطوير المنشآت الصحية.
- تحسين ظروف التمدرس للتلاميذ .
- إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية .
- تطوير المنشآت و المرافق الجوارية .
- توسيع شبكات الاتصال السلكية و اللاسلكية و الخدمات البريدية.
- توفير مناصب العمل و التقليل من البطالة المرتفعة.
- تخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع .
- تطوير و تنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيض من التبعية الغذائية و هذا بالاعتماد على إصلاح الأراضي خاصة في الجنوب.

إن بلوغ هذه الأهداف أدى بالدولة إلى استخدام عدة آليات مثل عجز الميزانية، تحفيز الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي ، التسهيلات التي تمنحها البنوك لقروض الاستثمار و الاستهلاك .

أما النتائج المحققة من الناحية الاقتصادية فيمكن توضيحها في الجدول التالي:

**جدول رقم -15-يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي(2000-2004 ) :**

| السنة / البيان | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|
| الناتج الداخلي (مليون دينار جزائري) | 4078.7 | 4222.0 | 4546.10 | 5263.90 | 5126.70 |
| النمو الاقتصادي (%) | 2.2 | 2.6 | 4.1 | 6.8 | 5.2 |
| التضخم (%) | 0.3 | 4.2 | 1.4 | 2.6 | 3.6 |
| المديونية الخارجية ( مليار دولار) | 25.261 | 22.571 | 22.642 | 23.4 | 21.4 |
| احتياطي الصرف ( مليار دولار ) | 11.9 | 17.9 | 23.5 | 30 | 41 |
| الميزان التجاري لفائض | 10.85 | 9.08 | 11.52 | 10.79 | 12.26 |
| سعر صرف الدينار مقابل الدولار | 75.6 | 77.26 | 79.68 | 77.4 | 82.06 |
| البطالة % | 29.3 | 28.4 | 26 | 23.7 | 17.7 |
| عدد السكان ( $10^3$) | 30386 | 30836 | 31357 | 31848 | 32364 |

**Source:** www.ons.dz le20/05/2007.
-www.cnas.dzle20/05/2007.

من خلال الجدول يتبين أن:

- الناتج الداخلي الخام ارتفع من 4078.70 مليار دج سنة 2000 إلى 5126.70 دج سنة 2004 أي بزيادة قدرها 1048 مليار دج ، و إذا أخذنا متوسط سعر الصرف في هذه الفترة فإنه يكون 1 دولار يساوي 78.4 دج ، و بالتالي فإن الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع من 52 مليار دولار إلى 65 مليار دولار في هذه الفترة بزيادة قدرها 13 مليار دولار ، و يفسر هذا الارتفاع في الناتج المحلي بارتفاع أسعار المحروقات التي تمثل نسبة 95 % من أجمالي الصادرات و منه فإن هذا الارتفاع في الناتج يعبر عن زيادة الريع الطاقوي أكثر مما يعبر عن زيادة إنتاجية القطاعات الاقتصادية الأخرى .
- معدل النمو الاقتصادي حقق ارتفاع في الفترة ( 2000- 2003 ) لكنه انخفض انخفاضا طفيفا عام 2004 بـــ 1.6% عن عام 2003 .
- معدل التضخم: عرف انخفاضا كبيرا حيث تراوحت معدلاته ما بين 0.3 % و 3.6 % بعدما كانت حوالي 29 % سنة 1994 و 18.7 % سنة 1996.
- المديونية الخارجية: انخفضت من 25.261 مليار دولار سنة 2000 إلى 21.4 مليار دولار سنة 2004 و هذا بفضل الفائض المحقق في الميزانية ، و ارتفاع احتياطي الصرف الذي جعل الجزائر تقوم بتسديد أقساط الفوائد و محاولة التسديد المسبق للديون .
- معدل البطالة : عرف انخفاضا في هذه الفترة من 29.3 % سنة 2000 إلى 17.7 % سنة 2004 و يفسر هذا بزيادة فرص العمل في القطاعات الاقتصادية .
- التعداد السكاني : عرف ارتفاع بطيء في هذه الفترة رغم تحسن الرعاية الصحية و الظروف المعشية و يمكن إرجاع هذا النمو البطيء إلى تراجع سن الزواج و انخفاض كبير في نسبة الإنجاب ، بالإضافة إلى أن السياسة السكانية التي طبقتها الجزائر و التي تقوم على مبدأ " عدم الإنجاب " بل على التوعية بضرورة التخطيط العائلي عن طريق تنظيم النسل ، و تباعد الولادات ، قد أفضت إلى نتائج إيجابية كما أن النزوح الريفي إلي المدن وما صاحبه من نسبة المتمدرسين وانخفاض نسبة الأمية كل هذا ساعد على توعية السكان .

من خلال تحليلنا للمؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية المدرجة في الجدول نستنتج أن برنامج الإنعاش الاقتصادي قد حقق أهدافه الإنمائية مما مكن البلاد من تهيئة المناخ الاستثماري المشجع لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، و هذا ما سوف نتعرض إليه في المطلب التالي.

**1-3- الموارد الطاقوية :**

يعتبر الغاز و النفط العمود الفقري للاقتصاد الجزائري حيث تمثل مداخله 60 % من الموازنة و 30 % من الناتج المحلي و 95 % من الصادرات و تحتل الجزائر المرتبة الخامسة عالميا من احتياطي الغاز الطبيعي و الثانية عالميا في تصديره[1] .

**1-4- الموارد المعدنية :**

تمتلك الجزائر الحديد الخام، الزنك،الرصاص، الفوسفات ,النحاس ،الزئبق،الملح ،الرخام ( 13 نوعا) و الأحجار الكريمة .

**1-5- الطاقة:**

- ✓ الطاقة الكهربائية : تنتج المصادر الحرارية 90 % من الطاقة الكهربائية ، و تنتج السدود 10 % الباقية و تمثل نسبة الشمال 84 % من مجموع الطاقة الكهربائية و 16 % في الجنوب .
- ✓ الطاقة النووية : تمتلك الجزائر مفاعلين نوويين الأول في درارية و الثاني في عين وسارة ولا تستغل إلا للبحث العلمي .
- ✓ الموارد المتجددة : تدل الأبحاث و الدراسات العلمية أن الطاقة المتجددة مثل الكتلة الحيوية، الطاقة الشمسية ، الطاقة المائية ، و طاقة الرياح ستشكل في المستقبل رصيد طاقوي لا يستهان به.

**1-6- الثروات السياحية:**

تمتلك الجزائر ثروات سياحية ، و تراث تاريخي و حضاري راسخ منذ القدم يمتد من غوفي و تيمقاد و جميلة إلى تيبازة و شرشال فإلى تلمسان و الطاسيلي مرورا بأدرار و غرداية و تيميمون ... إلخ، وسنتعرض لذلك بالتفصيل في المبحث الثالث .

إذن فالجزائر بأسرها كنز متعدد الأنواع معظمها خاما مما يجعلها قطبا ممتازا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

**2- المناخ الاقتصادي:**

عرف المناخ الاقتصادي في الجزائر تحسنا كبيرا في السنوات الأخيرة ، و هذا بفضل الإصلاحات التي قامت بها خاصة سياسية الإنعاش الاقتصادي كما ذكرنا في المطلب الأول ، وكل هذا دعمته أسعار النفط و فيما يلي عرض لأهم سمات المناخ الاقتصادي في الجزائري للفترة الأخيرة .

**2-1- حجم السوق:**

تعتبر الجزائر سوق ضخم بالنسبة للشركات الأجنبية التي تهدف إلى تغطية السوق المحلي حيث تتميز ديموغرافيا الجزائر بفتوتها كسائر البلدان النامية ، و قد عرف النمو الديموغرافي تراجعا بطيئا في السنوات الأخيرة كما رأينا في المطلب السابق، إذ وصلت نسبة النمو سنة 2005 إلى 1.63 % بعد أن كانت من أعلى

---

[1] بدون مؤلف، الاقتصاد الجزائري http:// www . 10 congres-caci.org.dz/ defant1htm le 17/06/2007

النسب في العالم بـــ 3.4 % ليصل عدد السكان سنة 2006الى33.2 مليون نسمة بعد أن كان32.5 مليون نسمة سنة 2005.[1]

إن كبر حجم السوق الجزائرية جعل الاستهلاك كبيرا جدا للمواد المصنعة و التجهيزات، بالإضافة إلى ذلك فإن قرب السوق الجزائرية من السوق الأوربي جعلها تمتلك فائدة (ميزة) تنافسية تتمثل في نفقات البضائع و الخدمات الضرورية للإنتاج.

**2-2- البنية الأساسية:**

- ✓ شبكة الطرقات : تعتبر شبكة الطرقات من المؤشرات المهمة جدا ، و في الجزائر الطرقات السريعة جد ضعيفة ببعض المئات من الكيلومترات فقط ، بينما بلغت شبكة الطرقات المعبدة مستوى جد مرتفع ، فيما يخص النقل الجوي فيوجد 35 مطارا منها 13 مطارا ترقى للمقاييس الدولية ، أما شبكة النقل الجوي الداخلية فهي جد متطورة ،و تحتوي الجزائر على 40 ميناء منها 11 ميناء للصيد ، التجارة و المحروقات ، و ميناءين مخصصين للمحروقات ، أما السكك الحديدية فيبلغ طولها 4200 كلم ،علما بأن جزء ضئيل جدا منها مزود بالكهرباء ، و يوجد هناك مشروع قيد التنفيذ و هو الطريق السريع الرابط شرق البلاد بغربها.[2]
- ✓ بنية الاتصالات: بلغ الهاتف الثابت 202 مليون خط منها 30 % لحساب الإدارات، التجارة، المصالح و المؤسسات أما فيما يخص الهاتف المحمول فقد تطور سريعا مع مشاركة 4 متعاملين و أكثر من 13.7مليون مشترك لعام 2005.
- ✓ خدمات الكهرباء و الغاز: أصبحت التغطية الكهربائية الفضائية تعادل 96 % و هي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بلدان منطقة التعاون و التنمية الأوربية، وهذا بفضل إنتاج يتجاوز 7000 ميجاوات أما الغاز الطبيعي فيستفيد 1.7 مليون منزل من التمويل المباشر بهذا الغاز [3] .

أما عن الربط الكهربائي بين الجزائر و بلدان شمال القارة هناك رابطين الجزائر و تونس و يتكون من 4 خطوط تسمح بتبادل الكهرباء يصل 300 م . وهناك ربط كهربائي بين المغرب و الجزائر و إسبانيا عبر خط كابل بحري بجهد 400 ك .ف و الذي يعبر مضيق جبل طارق [4] .

أما عن استفادة الشركات الأجنبية من خدمات البنية الأساسية فإن الجزائر تخفض أسعار الماء و الكهرباء و المنتجات البترولية للشركات المستقرة في الجزائر، و هذا السعر منخفض جدا إذا قارناه بما قد تدفعه الشركات في بلد آخر من بلدان البحر المتوسط [5] .

---

[1] www.ons.dz le20/05/2007.

[2] مقالة الجزائر ،مؤشرات اقتصادية و اجتماعية www. Bebeldjazair.com le 03/06/2007.

[3] معطيات اقتصادية و اجتماعية.http://www.elmouradia .dz /algerie/ econeemie /algeriearhtm.le03/06/2007

[4] التقرير الاستراتجي الإفريقي ( 2001-2002) ، إصدار مركز البحوث الإفريقية ، جامعة القاهرة ،مصر، 2002 ، ص 566 .

[5] عبد اللطيف بن اشنهو ، الجزائر اليوم بلد ناجح ، دار ألفا للنشر ، الجزائر، 2004 ، ص 101 .

**2-3- القطاع البنكي[1]:**

بلغ عدد البنوك و المؤسسات المالية نهاية 2005 ، 24 بنكا و مؤسسة مالية مقراتها بالجزائر العاصمة و كانت تتوزع كما يلي :

- ✓ 6 بنوك عمومية بما فيها الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط.
- ✓ تعاضديه تأمينية واحدة معتمدة للعمليات المصرفية.
- ✓ 12 بنكا خاصا بما فيها واحد برأس مال مختلط عمومي و خاص.
- ✓ مؤسستان ماليتان منها واحدة عمومية.
- ✓ مؤسستا قرض إيجاري.
- ✓ بنك للتنمية هو قيد إعادة الهيكلة.

وللإشارة فإن البنوك الخاصة قد صفيت سنة 2006 نتيجة الفضائح التي هزت القطاع البنكي الجزائري .

إن أهم ما ميز النظام البنكي الجزائري هو دخول نظام الدفع الإجمالي حيز التنفيذ في 15 ماي 2005 و يقوم هذا النظام بمعالجة الصكوك عن طريق نظام التعويض عن بعد ( أتي سي- التعويض عن بعد ما بين البنوك ) ، و يتكفل بأنظمة الدفع الأولى ( التحويل ، الاقتطاع و العمليات النقدية ) ، تسوية الصفقات المالية جميعها بين البنوك في أجل أقصاه ( 3 أيام ) ، يسمح هذا النظام بوضع شبكات آلية للمبادلات ما بين البنوك وتندرج هذه الخطوط في إصلاح شامل للقطاع البنكي الذي يخص البنوك وشركات التأمين و أسواق المال .

**2-4- مؤشرات الاقتصاد الكلي :**

عرفت سنة 2006 آفاقا اقتصادية بفضل المستوى الجيد لأسعار النفط المسجلة للعام الخامس على التوالي ،و خلقت هذه الوضعية مناخا قويا غير مسبوق لتعزيز التوازنات الاقتصادية الكلية و حسن أداء المؤشرات الرئيسية الاقتصادية الكلية، المالية و النقدية في البلاد و فيما يلي بعض هذه المؤشرات :

- ✓ الناتــج الداخلي الخام : بلغ الناتج الداخلي الخام في سنة 2006 حوالي 124.1 مليار دولار بنسبة نمو 4.9 % و هذا ما انعكس على زيادة الناتج الداخلي الخام للفرد بـــ 3698.5 دولار [2].
- ✓ التضخم : استطاعت الجزائر التحكم في التضخم في السنوات الأخيرة، إلا أنه عرف ارتفاعا طفيفا ما بين 2005 و2006، حيث ارتفع من 1.6 % سنة 2005 إلي 2.5 % سنة 2006 [3] .

---

(1) عبد الوهاب بو كروح،مؤشرات اقتصادية مشجعة...عن الجزائر http://www.bawahab2505maktooblog.com/?past=5006 le25/06/2007

(2) www. Algérie indicateur. dz le 20/06/2007 .

(3) www . algérie indicateur.dz ,المرجع نفسه

- ✓ احتياطي الصرف: ارتفع خلال الخمس سنوات الأخيرة الماضية حيث ارتفع من 56 دولار سنة 2005 إلى 76 مليار دولار نهاية سنة 2006 جراء ارتفاع أسعار المحروقات مقابل 4.4 مليار دولار سنة 1999 [1].
- ✓ المديونية الخارجية: انخفاض المديونية الخارجية نهاية 2006 إلى ما يعادل 4.7مليار دولار بفضل التسديد المسبق للديون الخارجية المعاد جدولتها بمبلغ 7.9 مليار دولار ، و ذلك بالاتفاق مع نادي باريس في 11 ماي 2006 على الدفع المسبق [2] ،وللإشارة فقد قدرت الديون الخارجية للجزائر سنة 1996 بـ 33.2 مليار دولار.
- ✓ الميزان التجاري: سجل فائض بلغ 31.82 مليار دولار سنة 2006 مقارنة بـ 16 مليار دولار سنة 2005 [3] و بلغت الصادرات حوالي 52.82 مليار دولار مرتفعة بـ 14.83 % عن سنة 2005 وصادرات المحروقات تمثل 98.97 % من القيمة الإجمالية ، بينما بلغت الواردات 21.5 مليار دولار سنة 2006 مرتفعة بـ 3.18 % عن سنة 2005 [4].
- ✓ الخوصصة:إن مجموع المؤسسات والأصول المتنازل عنها من شهر جوان2003 إلى نهاية 2005 هو [5]:
  - ❖ 238 منها 124 لمتعاملين خواص و طبيعيين .
  - ❖ 81 لمجموعات من الأجراء و 31 لشركاء أجانب .
  - ❖ المؤسسات المتعلقة بعمليات الخوصصة : فإن السعر الإجمالي لعمليات التنازل قدر بـ63.4 مليار دج .
  - ❖ مجموع مناصب الشغل التي أبقي عليها هو : 19000 منصب .

و مما عزز جانبية مناخ الاستثمار في الجزائر هو طرح 1200 مؤسسة لاستثمار القطاع الخاص ضمن برنامج الخوصصة الذي تطرحه الحكومة [6] .

**3- الإطار المؤسساتي :**

يخضع ملف الاستثمار الأجنبي المباشر لنفس الإجراءات الخاصة بالاستثمار المحلي في الجزائر فقد حددت تعليمة 21 أوت 2001 ، الهيئات المكلفة بالإشراف على الاستثمار في الجزائر وفق الترتيب التالي :

**3-1- المجلس الوطني للاستثمار ( C N I ):** هو عبارة عن تنظيم يشمل ممثلين عن ثماني وزارات برئاسة رئيس الحكومة [7] ، تتمثل مهامه فيما يلي [8]:

---

(1) فضيلة مختاري ، الجزائر تخسر سنويا ما بين 500 و 800 مليون دولار سبب تقلبات سعر الصرف ، جريدة الشروق اليومي ،العدد 2067 ، 08/9/2007 ، ص 06 .

(2) http://www.bwahaab2505.maktooblog.com, المرجع السابق

(3) مقالة الجزائر بمعلومات عن الجزائر www.majLislouma.dz le 05/06/2007

(4) بدون مؤلف،المغرب العربي من ضعف التكامل إلى فقر التنمية المشتركة www. Libyaforum.org le 03/07/2007

(5) قلش عبد القادر ، أثر الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري www.ulum.1/b150le15/06/2007

(6) http: // www bebeldjazair.com le 03/06/2007.

(7) الجزائر ، المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 ديسمبر 2001 المتعلق بتنظيم و هيكلة المجلس الوطني للاستثمار ، المادة ( 04 ) .

(8) الأمر رقم 01-03 المرجع السابق، المادة 12 .

✓ يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار و أولوياتها .
✓ يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات.
✓ يفصل في الاتفاقيات التالية [1] :
❖ الاتفاق مع الوكالة لحساب الدولة و المستثمر .
❖ الاتفاقية المبرمة بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار .
❖ الاتفاق على منح المزايا و نوعها حسب طبيعة كل استثمار .
✓ يقترح على الحكومة القرارات و التدابير الضرورية لتنفيذ و دعم الاستثمار و تشجيعه .
✓ يشجع على استحداث مؤسسات و أدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات و تطويرهما .

**3-2- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ( A N D I ) :**

حسب الأمر رقم 01-03الموافق لــ 20 أوت 2001 المعدل و المتمم بالأمر رقم 06-08 الموافق لــ 15 جويلية 2006 تعد الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحلين و الأجانب ،تأسست هذه الوكالة لتخلف وكالة ترقية و متابعة الاستثمار( APSI ) ، تمارس مهامها تحت وصاية المجلس الوطني للاستثمار ، توظف 150 إطارا يشرفون على تسيير ملفات الاستثمار في 48 ولاية بمعدل ثلاث إطارات لكل ولاية ، وهي تتولى المهام التالية [2] :

✓ ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها .
✓ إعلام و مساعدة المستثمرين في إطار إنجاز مشاريعهم .
✓ تسهيل استفتاء إجراءات التأسيس عند إنشاء المؤسسات و إنجاز المشاريع .
✓ منح المزايا الخاصة بالاستثمار .
✓ تسيير صندوق دعم الاستثمار .
✓ تسيير الحافظة العقارية و غير المنقولة الموجهة للاستثمار .

**4-المناخ السياسي و الأمني:**

مرت الجزائر بفترات عصيبة على الساحة السياسية و الأمنية ، كان من أهم مظاهرها عدم الاستقرار السياسي و الأمني ، وهذا سبب الخلافات و الصراعات على السلطة خصوصا مع بداية التسعينيات ، فأدى إلى نقص التمويل الخارجي و نفور المستثمرين الأجانب من الاستثمار في الجزائر رغم الامتيازات و التسهيلات و التحفيزات التي قدمتها إلى المستثمرين المحليين و الأجانب على السواء، و مما زاد الطين بله هو الإعلام الغربي الذي كان و لا يزال يعطي نظرة أمنية سيئة للعالم على الوضع في الجزائر [3] .

---

[1] الأمر رقم 01-03 المرجع السابق ، المادة 12 .

[2] www. andi .dz le15/12/2006.

[3] يحياوي سمير ، المرجع السابق، ص 159 .

بدأ الاستقرار يعود للجزائر سنة 1998 خاصة مع مصادقة الشعب الجزائري على قانون الوئام المدني عام 1999 ، كما يدل على ذلك الأمن المسترجع في المدن و في معظم الأرياف ، و لقد دفعت الجزائر خلال السنوات الأخيرة في مكافحتها للإرهاب ثمنا باهظا من أجل السلام و الأمن ، ليس على مستوى منطقة البحر المتوسط فحسب ، بل على مستوى العالم أيضا [1] .

كان للنجاح النسبي لقانون الوئام المدني ، و إعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة ثانية تحت شعار المصالحة الوطنية الشاملة ، دورا كبيرا في تحسن المناخ الاستثماري السياسي و الأمني في الجزائر ، و يظهر هذا من خلال تزايد حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة ، وخصوصا بعد الشروع في عمليات الخوصصة الكاملة للاقتصاد ماعدا قطاع المحروقات .

ومن خلال ما تقدم ذكره حول أهم مميزات مناخ الاستثمار في الجزائر نستنتج أنه قد أصبح إيجابي إلى حد بعيد و ذلك لما أصبح يتوفر عليه من شروط محسنة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر ، و قد برز ذلك بشكل واضح خاصة في برنامج الحكومة الذي عرض على البرلمان ، أو من خلال الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد و القرض أو بالاستناد إلى بيان الحكومة عن السياسة العامة ، كما أكد تقرير المرصد الأورومتوسطي حول مشاريع الاستثمار المنجزة في الجزائر خلال سنة 2004 ، بأنه لا مجال للشك بأن الجزائر بدأت بالفعل تجتاز مرحلة التخوف و الترقب من قبل الاستثمار الأجنبي [2] .

---

[1] عبد اللطيف بن أشنهو ، المرجع السابق ، ص 7 .

[2] عبد الرحمان تومي ، العولمة الاقتصادية و أثرها على الوطن العربي ، الاستثمار الأجنبي المباشر (الحلقة الرابعة) ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، العدد السادس ، جويلية 2005، ص 38 .

♣ **المطلب الثالث: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.**

إن المتتبع لسياسة الجزائر في معالجة الاستثمار الأجنبي و كيفية التعامل معه في إطاره القانوني منذ الاستقلال إلى حد الآن سوف يقف على ثلاث مراحل أساسية , حيث تنفرد كل مرحلة عن الأخرى بتغيرات سياسية و اقتصادية تعطي طابعا خاصا في كيفية التعامل معه ، و بما أن الفترة المخصصة لدراستنا هي (1999-2006 ) ، فإننا سنقوم بعرض موجز لأهم القوانين التي سبقت هذه الفترة ثم نقوم بعرض أهم ما جاء من تعديلات على القوانين التي سبقت المرحلة محل الدراسة ، و التحفيزات المقدمة من خلال هذه القوانين .

❖ **المرحلة الأولى:**

تمتد هذه المرحلة من الاستقلال إلى نهاية الثمانينات و رغم أن هذه الفترة قد شهدت نظام اقتصادي موجه يغلب عليه القطاع العام في النشاط الاقتصادي إلا أنها شهدت 4 قوانين نوجزها فيما يلي :

- **قانون 227/63 المؤرخ في 26 جويلية 1963** : كان يهدف إلى عدم مغادرة المستثمر الأجنبي الوطن آنذاك و المشاركة في بناء اقتصاده و هذا ما تؤكده المادة 23 منه ، وقد منحه بعض الضمانات الخاصة بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية [1] .

- **قانون 284/66 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 (المعدل للقانون السابق)** :

كان هذا القانون أكثر شرحا و تحديدا لتدخل القطاع الخاص ، وكذا الضمانات و الامتيازات التي يوفرها و قد كانت له نتائج ايجابية مقارنة بالقانون السابق خاصة في الفترة ( 1967-1970)، حيث أنشأت بعض الشركات المختلطة من طرف المتعاملين المحليين و الأجانب [2] .

- **قانون 13/82 المؤرخ في 28 أوت 1982** :

تميزت فترة الثمانينات بانتهاج إستراتيجية تنموية جديدة لدعم الاقتصاد الوطني و إنعاشه ، و تصحيح كل أخطائه السابقة ، فارتكزت على لامركزية تسيير الاقتصاد الوطني ، و اشتراك القطاع الخاص ، و قد تعلق هذا القانون بتأسيس الشركات المختلطة و طرق تسييرها [3] .

- **قانون 13/86 المؤرخ في 19 أوت 1986** :

بعد الأزمة التي عرفتها الجزائر بعد انهيار أسعار البترول جاء هذا القانون ليعدل القانون 13/82 ليكون متمما له ، و قد مكن هذا القانون الشركات الأجنبية من التدخل في قطاع المحروقات عن طريق الشراكة مع المؤسسة الوطنية سونطراك شريطة ألا يتعدى الرأسمال الأجنبي 49 % وقد أعطى هـذا القانون المستثمـر

---

[1] القانون رقم 63-227الصادر في 26 جويلية 1963 يتضمن قانون الاستثمارات ، الجريدة الرسمية ، العدد 53، 2 أوت 1963 ، المادتين 01 و02، ص 23 .

[2] عبد الرحمان تومي ، واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، (الحلقة الأولى) ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، العدد 08 ،دار الخلدونية جويلية 2006 ، ص 108 .

[3] قانون رقم 13/82 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بإنشاء الشركات المختلطة و طرق تسييرها.

الأجنبي جملة من الحقوق و الامتيازات كضمانات التعويض في حالة نزع الملكية أو التأميم ، كما منح تحفيزات ضريبية [1] .

إن هذه القوانين لم تحقق الأهداف المرجوة بسبب المحيط السياسي الذي ينادي بقيام نظام اشتراكي يستند إلى القطاع العام ، كما أن تلك المرحلة تميزت بالتسيير البيروقراطي و ارتفاع تكاليف الإنتاج و نقص الهياكل القاعدية و خوف القطاع الخاص الأجنبي علي مصالحه[2] .

❖ **المرحلة الثانية :**

قامت الجزائر في فترة التسعينات بالتخلي عن النظام الاشتراكي و التوجه نحو الانفتاح على اقتصاد السوق، و بذلك فتحت صفحة جديدة للتعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يلي عرض لأهم القوانين.

**- قانون النقد و القرض 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 :**

يعتبر القانون خاصا بالنقد و القرض ، و ليس بالاستثمار ، إلا أنه أعطى مكانة مرموقة للاستثمار الأجنبي المباشر و حدد هذا القانون العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج و جسد بذلك و لأول مرة شعار " الباب المفتوح " و رخص للمقيمين و غير المقيمين الحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو الاستثمار المباشر و تحويل رؤوس الأموال بين الجزائر و الخارج لتمويل مشاريع اقتصادية ، و هنا ما تؤكد عليه المادتين 181 و 188 ، كما يمكن للمستثمر الأجنبي أن يستثمر في النشاطات غير المحتكرة من قبل الدولة ، و هذا من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية[3] .

**- القانون 12/93 المؤرخ في 5 جويلية 1993 ( الخاص بترقية الاستثمار) :**

جاء لينسجم مع برنامج إعادة الهيكلة ، و تحقيق سياسة الانفتاح ، و تكملة قانون النقد و القرض ، من خلال تحسين الشروط المتعلقة بجذب و استقبال رؤوس الأموال الأجنبية بما فيها الاستثمارات ، و ذلك من أجل الوصول للتنمية ، و لكن الهدف الحقيقي هو الخروج من أزمة المديونية ، لأن ذلك سيسمح للجزائر بأن تسطر سياسة تنموية كما سبق لها و أن فعلت ذلك في السبعينات [4] .

❖ **المرحلة الثالثة :**

شهدت هذه المرحلة منذ سنة 2000 و إلى غاية سنة 2006 حوالي 13 قانون آخرها مشروع قانون يتعلق بشركات رأس المال الاستثماري ، بالإضافة إلى 8 أوامر و 9 مراسيم تنفيذية[5] مما يدل على إرادة الدولة في تطبيق القوانين ميدانيا ، و في أسرع وقت لتمكين المستثمرين الأجانب من إقامة المشاريع ، و فيما يلي أهم ما جاء في هذه المرحلة :

---

(1) قانون رقم 13/86 المؤرخ في 19 أوت 1986 معدل و مكمل لقانون 13/82 المتعلق بإنشاء الشركات المختلطة الاقتصاد و طرق تسيرها .

(2) عبد الرحمان تومي ، المرجع السابق ،ص 108، 110 .

(3) محمد بلقا سم حسن بهلولة ، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية ، مطبعة دحلب ، الجزائر، 1993، ص 173، 174 .

(4) كمال عليوش قربوع، قانون الاستثمارات في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر، 1999، ص 16 .

(5) عبد الرحمان تومي ، المرجع نفسه ،ص 116 .

**- الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 (المتعلق بتطوير الاستثمار):**

يندرج هذا الأمر في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر منذ سنوات عديدة وهو يمثل مع الأمر 04/01المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و تسييرها خوصصتها إلى جانب نصوص قانونية أخرى ذات طابع تشريعي و تنظيمي في إطار القانون العام الذي يحكم الاستثمارات في الجزائر ، و المادة 30 من الأمر المذكور نصت على إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر، و لاسيما تلك الواردة في المرسوم التشريعي رقم 12/93 المتعلق بترقية و دعم الاستثمار و تضمن هذا القانون المبادئ التالية [1]:

- ✓ مبدأ حرية الاستثمار و رفع القيود الإدارية المفروضة ، و عدم اللجوء للتأميم .
- ✓ حرية الاستثمار و قيد التنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة .
- ✓ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات .
- ✓ ضمان التحويل الحر للرأسمال و عائداته .
- ✓ منح مزايا جبائية و جمركية ، و تتمثل في صنفين من المزايا أدرجها ضمن نظامين النظام العام و النظام الخاص ( الاستثنائي ) و ذلك في المادتين 9 و 10 منه .

**- النظام العام :**

حسب المادة 09 ، تتمتع الاستثمارات بالحد الأدنى المضمون لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات بامتيازات جبائية و جمركية و تتمثل هذه الاستثمارات حسب المادتين 1 و 2 فيما يلي :

- ✓ اقتناء أصول تندرج ضمن استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة تأهيل منتجات قديمة .
- ✓ المساهمة في رأس مال مؤسسة عمومية .
- ✓ استفادة النشاطات في إطار الخوصصة الكلية و الجزئية.

أما الامتيازات الممنوحة فهي كالآتي :

- ❖ تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- ❖ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار .
- ❖ الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار.

---

[1] محمد يوسفي ، مضمون أحكام الأمر رقم 02/01 المتعلق بتطوير الاستثمار ومدى قدرته على تشجيع الاستثمارات الوطنية و الأجنبية، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة، العدد23، المجلد 12، الجزائر، 2002، ص 38-40 .

- **النظام الخاص ( الاستثنائي ) :**

نصت المادة 10 على استفادة الاستثمارات الأجنبية من المزايا الخاصة بالاستثمارات التالية :

✓ الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة .

✓ الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني و لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة و تحمي الموارد الطبيعية و تدخر الطاقة ، وتفضي إلى تنمية مستديمة .

أما الامتيازات الممنوحة فهي كالآتي:

✓ عند البدء في إنجازها :

❖ الإعفاء من دفع حقوق الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار .

❖ تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها اثنين في الألف فيما يخص العقود التأسيسية في رأس المال .

❖ تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقيمها من الوكالة ، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار .

❖ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع .

✓ بعد معاينة انطلاق الاستغلال :

❖ الإعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات و من الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة و من الدفع الجزافي و من الرسم على النشاط المهني .

❖ الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار .

❖ منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن و تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز و أجال الاستهلاك .

عدل و تمم الأمر 03-01 بالأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 و قد نص هذا الأخير على ديمومة الضمانات التالية [1] :

✓ عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها .

✓ تحويل رؤوس الأموال و المداخيل .

✓ المساواة في التعامل مع كل المستثمرين .

✓ تغطية عن طريق المعاهدات و الاتفاقيات الدولية و الثنائية و حماية الاستثمارات .

✓ إمكانية الطعن الإداري .

✓ إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة قيام نزاع بين الدولة الجزائرية و المستثمرين غير المقيمين .

---

(1) الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 ، الجريدة الرسمية ، العدد 47، 19 يوليو 2006 .

إذن فالمناخ القانوني الاستثماري في الجزائر شهد العديد من التعديلات لذلك فقد أصبح يتطابق مع المبادئ المكرسة على المستوى الدولي ، و بذلك انسجمت السياسة الاقتصادية الجزائرية مع توجهات اقتصاد السوق ، ليصبح المجال مفتوحا أمام المستثمرين الأجانب لتنفيذ مشاريعهم.

**♣ المطلب الرابع : الجزائر و العلاقات الخارجية في مجال ترقية الاستثمار .**

الجزائر كباقي الدول النامية فرضت عليها العولمة الاندماج تدريجيا في السوق العالمية من خلال تحرير التجارة ، و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، و لتفادي الوقوف أمام القوى العالمية في منافسة غير عادلة كان لابد من الدخول في التكتلات لاكتساب نوع من القوة على الساحة الدولية ، بالإضافة إلى إبرام الاتفاقيات الدولية ، و كل هذا من شأنه أن يعطي حماية أكبر للمستثمرين و تشجيعهم على الاستثمار في الجزائر .

**1- تحرير التجارة الخارجية و الانضمام إلى OMC :**

تأكدت الجزائر من الانفتاح على السوق العالمية و تحرير التجارة الخارجية و ذلك سنة 1991 , حيث تم تكريس حرية التجارة الخارجية لكل عون اقتصادي ، بالإضافة إلي إعادة الجدولة و التعديل الهيكلي ( 1994 – 1998 ) و الذي كان من أهم محاوره الانفتاح على السوق الخارجية الذي فرض القيام بإجراءات الخوصصة التي جسدت بموجب الأمر 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 و المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية .

قامت الجزائر بمفاوضات الانضمام على خمسة مراحل أولها سنة 1998 بإجابتها عن 30 سؤالا حول هيكلة الاقتصاد الجزائري و تطوره ، و نهاية سنة 2004 استكملت المفاوضات من أجل الانضمام الرسمي إلى OMC ، و قامت من أجل ذلك بالإجراءات اللازمة بإصلاح القانون التجاري و مراجعة القانون المتعلق بالسجلات التجارية و التأطير المهني و النشاطات التجارية التي تحتاج إلى نظام قانوني خاص [1] و إجمالا فإنه خلال عشريتين قامت الجزائر بإجراء عشر دورات من المفاوضات متعددة الأطراف و الثنائية طرح عليها أكثر من 1500 سؤال عبر مراحل .

و بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، و ما يترتب عليه من التزامات سيؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة للدولة و ذلك نتيجة الأسباب التالية[2] :

- الخسائر الناتجة عن تخفيض الرسوم الجمركية والتي تقدر بـــ 1 مليار دولار و تصل إلى1.5مليار دولار.
- الخسائر الناتجة عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية .
- التكاليف الناتجة عن زيادة الدعم و التحويلات الاجتماعية المتعلقة بالبطالة و زيادة معدلات الفقر .
- الخسائر الناتجة عن إلغاء القيود الكمية على الواردات .

---

(1) عياش قويدر ، إبراهيمي عبد الله ، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 02 ، 2005 ، ص 62-64 .

(2) خالدي خديجة ، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد02 ، 2005 ، ص 95-91 .

لكن هذا الانضمام سيمكن الجزائر من خلق محيط استثماري أكثر ملائمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وخلق تحفيزات جديدة خاصة فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية للمؤسسة ولاسيما إيرادات الاختراع وعلامات الإنتاج ، وهذا الاستثمار سيمكن الجزائر من تعويض ما فقدته من رسوم جمركية .

**2- التكتل الجهوي :**

إن المعطيات العالمية حاليا تفرض على الجزائر الدخول في تكتلات جهوية لكي تكسب نوع من القوة و هذا ما فرض عليها التوجه نحو الشراكة الأورو متوسطية و عقد الاتفاق مع الاتحاد الأوربي بالإضافة إلى تأسيس الاتحاد المغاربي مع دول المغرب العربي .

**2-1- الشراكة الأورومتوسطية :**

انضمت الجزائر إلى الشراكة الأورومتوسطية في مسار برشلونة في نوفمبر 1995 وتم التصديق على الانضمام في 27 أفريل 2005 ، و هذا الاتفاق يستند في جوهره على بعدين [1] :

- ✓ الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية و غير الجمركية على المنتجات الصناعية و الزراعية بما يوصل إلي إقامة منطقة تبادل حر بعد 12 سنة من سريان الاتفاق.
- ✓ تقديم مساعدات مالية محدودة للجزائر من دعم برامج MEDA و ذلك للمساعدة في تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .

هذه الإجراءات من شأنها أن تزيل العقبات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة ، و قد تم إنشاء عدة مشاريع استثمارية ، وذلك بهدف إنشاء شبكة لتطوير و تحسين الشراكة بين الوكالات الأوربية والمتوسطية من أجل تطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الأرومتوسطية .

**2-2- الشراكة الأروجزائرية :**

قامت الجزائر بخطوة ايجابية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي , و ذلك بمقتضى الاتفاقية الموقعة بالأحرف الأولى و المؤرخة في 2001/12/19 ببروكسل ، وهذا بعد سلسلة من الجولات ليتم في النهاية الوصول إلى اتفاق نهائي في22 أفريل 2002 ،ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر2005 [2] .

يهدف هذا الاتفاق إلى الربط على المدى البعيد بين الاقتصادين الجزائري و الأوربي و قد نص على إجراءات و تعديلات كبرى على الاقتصاد الجزائري و هي البدء بتخفيض الرسوم الجمركية بعد ثلاث سنوات على أن تلغى تماما مع حلول العام الثاني عشر من تنفيذ الاتفاقية ، كما نص على إبطال جميع أوجه الاحتكار الحكومي بدءا من السنة الخامسة لتنفيذه ، و قد بدأ فورا في الإعفاء الكلي من الرسوم الجمركية على المواد الأولية ، و تم و ضع جدول زمني لإلغائها على مدى 12 سنة وفق درجة تصنيع المواد ، بالإضافة إلى ذلك فإن الاتفاقية ترمي إلي إقامة منطقة للتجارة الحرة مع الأسواق الأوربية عام 2017 [3] .

---

(1) بودرامة مصطفى ، الآثار المحتملة للشراكة الاورومتوسطية على الصناعة في الجزائر ، مداخلة في ملتقى سطيف، 14/13 نوفمبر 2006 .

(2) عمورة جمال ، الشراكة الاورو جزائرية www. Ulum. net/ c 41. htm le /02/06/2007

(3) بدون مؤلف،اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي يدخل حيز التنفيذ http://www.pogar.org/arabic/gorm le26/05/2007

إن انضمام الجزائر إلى الشراكة الأورومتوسطية ، و الاتفاق الأوروجزائري و ما ينصان عليه من إقامة منطقة حرة سيؤدي إلى آثار سلبية تتمثل في التقليل من إيرادات الميزانية ، و التقليل من أرباح الصادرات و اختفاء نظام الحماية للمنتجات الوطنية بالتالي تظهر المنافسة في غير صالح الجزائر بسبب عدم تكافؤ الإمكانيات الإنتاجية ، لكن من شأن هذين الشراكتين أن تخلقا مناخا استثماريا متكاملا بين الشمال الذي يمتلك رؤوس الأموال و الخبرة التكنولوجية و الجنوب الذي يمتلك السوق الواسعة و الثروات الطبيعية و البشرية ، وهذا من شأنه أن يشجع المستثمرين الأوربيين على الاستثمار في الجزائر ، و بهذا يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عامل اقتصادي قادر على إظهار الجانب الإيجابي لمنطقة التبادل الحر و تعويض العجز في إيرادات الميزانية .

**2-3- الاتحاد المغاربي :**

اعتبرت القمة المغاربية التي جمعت القادة المغاربة في الجزائر بتاريخ 10 جوان 1988 بمشاركة الحسن الثاني ملك المغرب ، إعلانا رسميا عن ميلاد مرحلة جديدة من العلاقات المغاربية عامة و المغربية الجزائرية خاصة ، و تم خلالها التعبير عن الرغبة في إقامة اتحاد مغاربي لتحقيق نوع من التكامل الاقتصادي بين دوله ، و هذا ما تم التأكيد عليه فعلا بمراكش في 17 فيفري 1989 ، و تم الإعلان الرسمي عن ميلاد الإتحاد المغاربي ، و قد تمثلت أهداف هذا الاتحاد في العمل التدريجي علي تحقيق تنقل الأشخاص و انتقال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال فيما بينهم ، و انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين بما فيها الاقتصادية .[1]

جاءت هذه الاتفاقية بعدة أحكام فيما يخص الاستثمار المغاربي ، حيث نصت على وجوب احترام القانون الداخلي لكل بلد في مجال الاستثمار ، و تكريس مبدأ حرية الاستثمار ، بالإضافة إلى إقرار عدة ضمانات مثل: حرية تحويل العوائد و التعويض في حالة نزع الملكية أو التأميم ، بالإضافة إلى معاملة المستثمر المغاربي كمعاملة المستثمر الوطني و منحه نفس الامتيازات.

وما يمكن تسجيله بالنسبة لهذه الأهداف هو اتسامها بالشمول و افتقارها أو عدم مصاحبتها لاستراتجيه واضحة توجب الالتزام بها في تحقيق الهدف المنشود ، و ما يؤكد هذا التوجه هو إلحاح كل من دورات الاتحاد المنعقدة في ليبيا في 1991 ، و نواقشوط في 1992على ضرورة اتخاذ التدابير و الإجراءات العملية اللازمة لتفعيل مختلف الاتفاقيات في سبيل إقامة منطقة تجارة حرة مغاربية ، كما أنه بالرغم من الهياكل المؤسساتية و الأجهزة التي حرص القادة المغاربة على تأسيسها دعما للتجسيد العلمي و الميداني للأهداف المسطرة ، لم ترق بالعمل المغاربي إلى المستوى المرغوب الذي يمكن أن يحاكي الأهداف الاقتصادية.[2]

---

[1] بو كساني رشيد ، دبيش أحمد ، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي ، مجلة الدراسات الاقتصادية ،دار الخلدونية، العدد الرابع ،سبتمبر 2004، ص90-91.

[2] بوكساني رشيد ، دبيش أحمد ، المرجع نفسه ، ص 90-91 .

### 3- الاتفاقيات الدولية :

قامت الجزائر بعقد العديد من الاتفاقيات الدولية في مجال الاستثمار سواء كانت متعددة الأطراف أو ثنائية و فيما يلي نذكر بعض الاتفاقيات على سبيل المثال لا على سبيل الحصر .

#### 3-1- الاتفاقيات متعددة الأطراف :

انضمت الجزائر إلى مختلف المعاهدات متعددة الأطراف في عدة مجالات و منها :

- ✓ التحكم الدولي :

قامت الجزائر بالتوقيع علي [1] :

- ❖ اتفاقية اعتماد القرارات التحكمية و الأجنبية و تنفيذها و التي تعرف بعاهدة نيويورك في 10 جوان 1958 ، و كان انضمام الجزائر في 5 نوفمبر 1988 .
- ❖ اتفاقية تسوية النزاعات ( CIRDI ) في 30 أكتوبر 1995 و انضمت الجزائر إليها في نفس التاريخ و قد نصت هذه الاتفاقية على تسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول و رعايا الدول الأخرى .
- ✓ في مجال حماية الاستثمارات : مثلا
- ❖ اتفاقية المؤسسة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار ( AMGI ) و المنشأة من طرف البنك الدولي في 30 أكتوبر 1995 و كان انضمام الجزائر إليها في نفس التاريخ [2] .
- ❖ الاتفاقية المغاربية لتشجيع الاستثمار في 23 جويلية 1990 .
- ❖ الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في البلدان العربية .
- ✓ في مجال الجمركي : مثلا
- ❖ اتفاقية بلجيكا في 13 أفريل 1988 المتعلقة بإنشاء نظام عام حول الخيارات التجارية بين البلدان النامية SGPC .

#### 3-2- الاتفاقيات الثنائية :

قامت الجزائر بالتوقيع على 30 اتفاقية ثنائية لحماية و تطوير الاستثمار و عدم دفع الضرائب المزدوجة التي تربط بين الجزائر و شركائها الاقتصاديين [3] ، و للإشارة فإن أغلب الاتفاقيات وقعت بعد 1995 ، و هذا ما يؤكد أن الانطلاقة الفعلية لتحفيز و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر كان مع بداية برنامج التعديل الهيكلي .

---

[1] الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، 2006 .
[2] الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار 2006، المرجع نفسه .
[3] عبد اللطيف بن أشنهو ، المرجع السابق، ص 18 .

✓ اتفاقيات منع الازدواج الضريبي : منها

❖ الاتفاقية التي جمعت بين فرنسا و الجزائر في 17 أكتوبر 1999 و التي نصت على تجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهرب و الغش الجبائي ووضع قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة و الشركات ، و تمت المصادقة عليها في 17أفريل 2002 [1] .

✓ اتفاقية حماية الاستثمار: ومنها [2]

❖ الاتفاقية التي جمعت بين كوريا و الجزائر في 1999/10/12 و التي نصت على الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات على مدى 20 سنة و تمت المصادقة عليها في 23 جويلية 2001.

❖ الاتفاقية التي جمعت بين فنلندا و الجزائر في 13 جانفي 2005 ،و التي نصت على نفس مبادئ الاتفاقية السابقة و تمت المصادقة عليها في 11 ديسمبر 2006 .

✓ اتفاقيات التعاون العلمي و التكنولوجي: و منها

❖ الاتفاقية التي جمعت بين الجزائر و باكستان في 20 سبتمبر 2005 و التي نصت على تشجيع و ترقية التعاون في مجالات العلوم و التكنولوجيا بين البلدان على أساس المساواة و الفائدة المتبادلة [3].

---

[1] الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار 2006 ، المرجع السابق .

[2] الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار 2006 ، المرجع نفسه .

[3] المرسوم الرئاسي رقم 06- 470 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006 ،الجريدة الرسمية ، العدد82 ، السنة 43 ، المادة الأولى، ص 11،12.

## المبحث الثاني : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

إن المتتبع لتطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر سيلاحظ أنه متذبذب رغم أنه يعرف تحسنا كبيرا خاصة مع انفتاح الجزائر على الاقتصاد السوق كما رأينا في المبحث السابق ، هذا بالإضافة إلى تحسن المناخ الاستثماري بشكل كبير ، لذلك و جب علينا أن نستعرض هذه التدفقات خلال السنوات في المطلب الأول و معرفة كيفية توزيعها حسب القطاعات في المطلب الثاني ولنبين أهمية مناخ الاستثمار في جلب هذه التدفقات سنقوم بدراسة مقارنة بين الجزائر و كل من تونس و المغرب في المطلب الثالث ، و في الأخير نقف على أهم ما يعيق هذه التدفقات نحو الجزائر في المطلب الرابع :

### ♣ المطلب الأول : تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر .

سنقوم في هذا المطلب بتحليل التدفقات حسب السنوات ، كما سنقوم بعرض أهم الشركات المستثمرة في الفترة الأخيرة .

**1- تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر :**

رأينا في المبحث السابق أن الجزائر كانت تتبع سياسية مغلقة على الاستثمار الأجنبي المباشر, و يظهر ذلك من خلال التشريعات و القوانين المذكورة سابقا , لكن مع منتصف التسعينات و بإتباع برنامج التكيف الهيكلي ، بالإضافة إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي ، كذلك الارتفاع الاستثنائي لأسعار النفط , كل هذا ساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر, و فيما يلي تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال الفترة ( 1999-2006 ) من خلال الجدول التالي :

**جدول-16-تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة(1999-2006 ) و مقارنتها بالعالم :**

**الوحدة مليون $**

| البيان / السنوات | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التدفق | 507 | 438 | 1196 | 1065 | 634 | 882 | 1081 | 1520 |
| المقارنة بالنسبة للعالم (%) | 0.036 | 0.053 | 0.146 | 0.148 | 0.10 | 0.12 | 0.11 | 0.12 |
| المقارنة بالنسبة للدول النامية (%) | 0.218 | 0.173 | 0.544 | 0.648 | 0.362 | 0.320 | 0.323 | (-) |
| المقارنة بالنسبة للدول العربية (%) | 20.32 | 16.66 | 15.51 | 13.19 | 4.042 | 4.082 | 2.87 | (-) |

**المصدر :** من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول رقم 06 .

جريدة الخبر اليومي، العدد 4930 الصادر يوم 2007/02/05، ص15.

(-) غير متاح.

أول ما يلفت النظر هو أن التدفقات إلى الجزائر جد ضئيلة فبمقارنة النسب نجد :
- التدفقات لم تتعد 0.1% بالنسبة لما يتدفق إلى العالم .
- رغم تحس التدفقات إلى الدول النامية فإن ما يتدفق إلى الجزائر لم يتعد 1% .
- باعتبار الجزائر جزء لا يتجزأ من الدول العربية ، فإن التدفقات قد عرفت تحسنا كبيرا إلى الجزائر خلال الفترة ( 1999-2000) ، إذ تراوحت التدفقات ما بين 20.32% و 13.19% من إجمالي ما يتدفق إلى هذه الدول ، ورغم زيادة التدفقات إلى هذه الدول في الفترة ( 2003-2005)، فقد استقطبت الجزائر ما بين 4.042% و 2.87% رغم الإمكانات المتوفرة و الامتيازات الممنوحة .
- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تزايدت بشكل محسوس خلال الفترة ( 1999-2001) ، فالتشريع الجديد و الإطار المؤسساتي سنة 2001 قد حفز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تدفق 1.195 مليار دولار و هو أعلى تدفق منذ 1999 بسبب التدفقات المحققة في قطاع الاتصالات وكذا بروز ظاهرة أللاستقرار الأمني و السياسي كظاهرة عالمية بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 .
- انخفاض التدفقات سنة 2002 إلى 1.065 مليار دولار لتنخفض سنة 2003إلى 634 مليار دولار ، إلا أن التدفقات تعاود الارتفاع منذ سنة 2004 ليستمر هذا الارتفاع للعام الثالث على التوالي و يبلغ سنة 2006 إلى 1.52 مليار دولار .

إن هذا الارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر في السنوات الأخيرة قد دعمته أسعار النفط التي عرفت ارتفاعا استثنائيا للعام الخامس على التوالي ،والتي انعكست إيجابيا على الاقتصاد الجزائري ، كذلك الإرادة السياسية للسلطات الجزائرية ، وإعطاء بعد جديد للاستثمار، و تظهر هذه الإرادة من خلال التعديلات التي أجريت على القانون 12/93 ، و التي تمنح الضمانات للمستثمرين ، كذلك المصادقة على عدة معاهدات واتفاقيات ثنائية متعلقة بحماية الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك فلا يخفي على الجميع أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يولي ملف الاستثمار اهتماما خاصا ويروج لمناخ الاستثمار في الجزائر أينما ذهب .

إن هذا التطور في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر يظهر من خلال المخزون الذي شهد هو الآخر ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة و هذا ما يبينه الجدول التالي:

**جدول رقم -17- تطور المخزون التراكمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (1990-2005):** **الوحدة مليون $**

| السنة | 1990 | 2000 | 2005 |
|---|---|---|---|
| المخزون | 1.521 | 3.497 | 8.272 |

**المصدر** : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006 ،ص 13.

**2- أهم الشركات المستثمرة في الجزائر :**

يمكن ترتيب أكبر عشر دول مستثمرة في الجزائر في الجدول التالي :

**جدول رقم -18-ترتيب أكبر عشر دول مستثمرة بالجزائر خلال الفترة( 1998 – 2001) :**

**الوحدة : ألف $**

| الترتيب | الدولة | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | و م أ | 265.891 | 89.882 | 205.664 | 354.369 | 906.806 |
| 2 | مصر | 51 | 3 | 100 | 362.992 | 363.146 |
| 3 | فرنسا | 76.656 | 137.460 | 49.472 | 80.413 | 344.001 |
| 4 | اسبانيا | 16.209 | 16.373 | 35.596 | 152.867 | 221.045 |
| 5 | ايطاليا | 92.820 | 1.1800 | 9.262 | 34.383 | 148.265 |
| 6 | ألمانيا | 20.062 | 7.836 | 66.509 | 37.791 | 132.198 |
| 7 | الأراضي المنخفضة | 2.812 | 623 | 1.308 | 71.944 | 76.687 |
| 8 | بريطانيا | 36.015 | 2.001 | 14.206 | 23.254 | 75.476 |
| 9 | اليابان | 16.602 | 2.787 | 21.092 | 8.818 | 49.345 |
| 10 | بلجيكا | 14.602 | 571 | 4.484 | 12.384 | 32.041 |

**Source**: Banque d' Algérie 2003 , in cnuced , examen de la politique de l'investissement in Algérie , NationsUnies , Genève , marse 2004 , p 09.

**2-1- الولايات المتحدة الأمريكية :** تعتبر المستثمر الرئيسي في الجزائر بمبلغ قارب 907 مليون دولار عام 2001 ، و نشاط الاستثمار الأمريكي يهتم خاصة بمجال المحروقات ، و مثال على ذلك شركة أناداركو التي تعتبر سادس مجموعة بترولية دولية في العالم ، بلغ إنتاجها في الجزائر 22 مليون برميل سنة 2004[1].

بدأت الاستثمارات الأمريكية تهتم بالاستثمار خارج المحروقات حيث بلغت بنهاية عام 2005 و بداية شهر جانفي 2006 حوالي 850 مليون دولار و تتعلق هذه الاستثمارات بمشاريع خاصة بقطاع السكن و تمويل المياه ، و تجديد المطارات ، و إنتاج القوالب الصناعية و توليد الكهرباء إلى جانب المسائل المتعلقة بالفندقة[2] .

**2-2- مصر :** تأتي مصر في المرتبة الثانية بمبلغ 364 مليون دولار بعد دخول مجمع أوراسكوم بقيمة فعلية فاقت 5 مليار دولار ، مع إقامة مصنع بالمسيلة بقدرة إنتاج تصل 4 مليون طن سنويا من الأسمنت الرمادي، و مصنع آخر لإنتاج 450 ألف طن سنويا من مادة الأسمنت الأبيض الذي يتم استراده ، و من شأن

---

(1) سفيان بوعياد ،أنادركو تنتج 22 مليون برميل خلال 2004 بالجزائر،جريدة الخبر اليومي، العدد 2847 ، (3 /05 / 2005) ، ص 6 .

(2) رتيبة بوعدمة، الولايات المتحدة الأمريكية تريد الإنفراد بالسوق الجزائرية ، حوار مع السفير الأمريكي ريتشارد إردمان ، جريدة الشروق اليومي ، العدد 1681 ، (0 9 /05 / 2006) ، ص 5 .

هذا المصنع أن يقضي علي التبعية للخارج [1] فضلا عن حيازة شركة أوراسكوم على ثلاث رخص ، الأولى للنقال ( Djezzy ) و الثانية للثابت و الثالثة للاتصالات عبر السائل .

وطبقا لتقرير دار " أوكسفورد دبيزنس غروب " البريطانية الاقتصادية فإن المصريين، السعوديين و الكويتيين يستحوذون على نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر عام 2005 .

**2-3- دول جنوب الاتحاد الأوربي** : إن قيام الجزائر باتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي أدى إلى زيادة الاستثمارات الأوربية و من أهمها فرنسا ، إيطاليا و إسبانيا و التي تمثل الرتبة الثالثة و الرابعة و الخامسة على التوالي و معظم هذه الدول تستثمر في القطاع النفطي مثل مجموعة " توتال " بالإضافة إلى الصناعات الغذائية مثل شركة " دانون " الفرنسية ، و كذلك فتح الوكالات البنكية و تطوير فروع المؤسسات مثل شركة ستيلام في مجال القروض الاستهلاكية ، و الصناعة الميكانيكية مثل ميشلان .... الخ.

إن عملية تحويل الديون الخارجية إلى استثمارات أجنبية مباشرة قد عززت وجود دول جنوب الاتحاد الأوربي ، فقد تمكنت الجزائر من تحويل 60.9 مليون أورو إلى استثمارات مع فرنسا استفادت منها كل من "ميشلانً و "بيل"في انتظار تحويل227 مليون أورو لاحقا كما تقوم الجزائر باتفاقيات مع كل من ايطاليا واسبانيا [2].

**2-4- ألمانيا** : تحتل الرتبة السادسة ، حيث قامت الجزائر بإبرام عقدين لإنشاء مؤسستين مشتركتين و ذلك سنة 2001 ، الأولى مع مؤسسة "هنكلً الصناعية للمنتجات البلاستكية ، و التي دخلت بنسبة عالية في رأسمال المؤسسة الوطنية للتطهير و منتجات الصيانة (EN A D) ، و الآن أصبحت المالك الوحيد لهذه المؤسسة ، و الثانية و هي مجموعة ألمانية في مجال الغاز الصناعي ، و في مجال الطاقة الكهربائية ، و الهاتف النقال هناك شركة سيمانس ، و للإشارة هناك 110 شركة ألمانية عاملة في الجزائر إلى غاية 2006 .

**2-5- الهند** :أن التجربة التي يجب الإشارة إليها في مجال ترقية الاستثمار جنـــوب جنوب خارج مجـــال الاتصـــالات و المحروقات هي ما حققته الجزائر خلال السنوات الأخيرة بالتنازل عن 70 % من رأسمال الشركة العمومية للحديد و الصلب ( Sidar ) إلى المجموعة الهندية ( ISPAT ) ، و ذلك بموجب الاتفاقية المبرمة عام 2001 ، وقد ساهمت هذه المجموعة في الإبقاء على مناصب الشغل ، بالإضافة إلى إعادة تأهيل آلات الإنتاج وفق المعايير الدولية الأمر الذي فتح إمكانية التصدير للخارج .

---

(1) فتيحة أحمد ، الجزائر تعتمد مقاربة جديدة لاستقطاب الاستثمار و النهوض به ، على الموقع :
http://www. Alriyadh.com/contents 20-02-2303/economy/ econeme- 4778 php le 02/05/2007 .

(2) ص حفيظ ، الإسراع في تحويل 288 مليون أورو من الديون الجزائرية إلى استثمارات، جريدة الخبر اليومي ، العدد2979 ، (2005/09/25)،ص6.

**ملاحظة:**

بدأت العديد من الشركات الأجنبية خاصة الأوربية منها تبدي استعدادها للاستثمار في السوق الجزائرية بعد فتح هيئة ضمان التجارة الخارجية الفرنسية ( كوفاس ) فرعا لها في الجزائر سنة 2006 ، هذه الشركة التي لا تضمن سوى القروض التي لا تتجاوز مدتها 6 أشهر .

**♣ المطلب الثاني : التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .**

إن التوزيع القطاعي للاستثمار في الجزائر لا يزال محصورا في قطاعات محدودة مثل قطاع الطاقة ، خاصة قطاع المحروقات الذي ظل الاهتمام الوحيد بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة بعد صدور القانون 91-21 المؤرخ في 4 ديسمبر 1991 ، حيث عرف هذا القطاع نوع من الانفتاح ففي سنة 1992 سجلت الجزائر أكثر من 601 عقد شراكة بين شركة سونطراك ، و الشركات الأجنبية البترولية (1) .

و قد قدرت الاستثمارات خلال خمس سنوات الماضية ( 2000-2006 ) بـ 8 مليار دولار في قطاع المحروقات ، و من المنتظر أن تقارب 33 مليار دولار خلال خمس سنوات المقبلة ، و ستخصص لأول مرة لإنجاز حوالي عشر وحدات للبتر وكيمياء ، و إنجاز وحدة لتحويل الغاز إلى بنزين .

إن الزيادة المرتقبة في هذا القطاع في الفترة المقبلة ستكون بفضل الأحكام المتضمنة في القانون الجديد الخاص بالمحروقات و التي فتحت المجال واسعا أمام أكبر الشركات البترولية حيث أن مساهمتها يمكن أن تتجاوز 49 % و أن تصل حتى 70% أو أكثر (2) .

أما في قطاع الطاقة الكهربائية ، فيمكن الإشارة إلى الشركة الكندية ( أس، انسي لافلان ) التي أصبحت المستثمر الأجنبي الأول في هذا القطاع ، و حسب رأي وزير الطاقة و المناجم فإن هذا الأمر نادر في بلد نام لهذا النوع من النشاط كون المستثمر الأجنبي يفضل الاستثمار في المحروقات بسبب المردودية التي يحققها من عمليات التصدير ، و ليس الكهرباء الذي يسوق محليا (3) .

يمكن أن نبين التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات و أهم الدول المستثمرة خلال الفترة ( 2001-2005 )من خلال الشكلين التاليين:

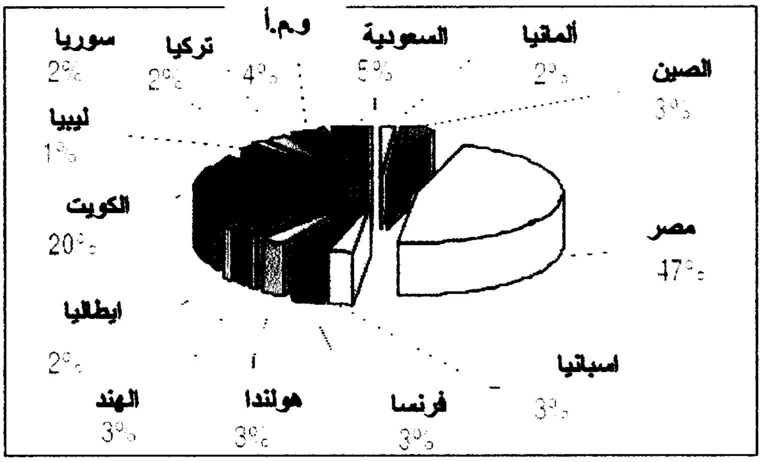
---

(1) Guide investir en algérie 2007 , p 39 .

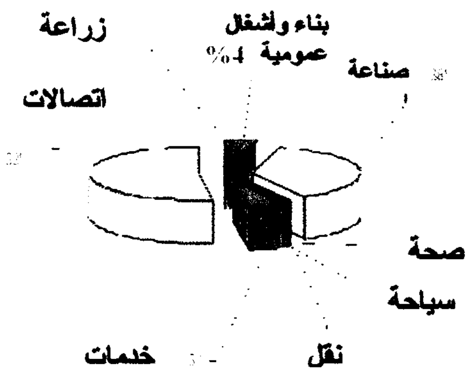
(2) سفيان بوعياد ، 33 مليار دولار استثمارات في المحروقات خلال السنوات الخمس المقبلة حسب خليل ، جريدة الخبر اليومي ، العدد 4573، (2006/01/02 )،ص6.

(3) سفيان بوعياد ، المرجع نفسه ، ص 6 .

**شكل رقم05-أهم الدول المستثمرة خارج المحروقات خلال (2001-2005)**




**شكل06-التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات خلال (2001-2005)**




**المصدر** : الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار 2005 .

من الشكل رقم 05 نلاحظ أن مصر تحتل المرتبة الأولى في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الفترة ( 2001-2005 ) ، تليها الكويت ثم السعودية و في المرتبة الرابعة تأتي الولايات المتحدة الأمريكية .

من الشكل رقم 06 نلاحظ أن قطاع الاتصالات يحتل المرتبة الأولى من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يليه قطاع الصناعة ثم قطاع الخدمات، و فيما يلي سنقوم بإعطاء لمحة على الأرقام الاقتصادية خارج قطاع المحروقات :

**1- قطاع الاتصالات** : يعتبر ثاني قطاع بعد المحروقات و الذي يسجل تدفقات معتبرة من الاستثمارات الأجنبية ، فمن الشكل (06 ) تقدر بـــ 53 % من إجمالي ما يتدفق للقطاعات خارج المحروقات ، و يعود هذا إلى استثمارات شركة أوراسكوم تليكوم ، و شركة الوطنية الكويتية باستثمارات قدرت بـــ 1.180 مليون دولار في الفترة ( 2001- 2004 ) [1] .

**2- الصناعة**: تعتبر ثالث قطاع بعد الاتصالات فهي تستقطب ما نسبته 38% من جملة ما يتدفق للقطاعات خارج المحروقات ، و فيما يلي نذكر لأهم الصناعات المستقطبة :

✓ الصناعة الغذائية : عرفت انتعاشا كبير في السنوات الأخيرة خاصة في مجال الشراكة ، مثـــل شـــركة " دانون " التي دخلت السوق الجزائرية سنة 2002 بشراكة مع مؤسسة جرجـــرة الجزائريـــة ، و الآن تدخل الشركة سوق البسكويت و المياه المعدنية بعد الياغورت .

[1] www .andi.dz le 28/07/2007.

✓ الصناعة الثقيلة : لوحظ في السنوات الأخيرة اهتمام الشركات الأجنبية بهذا المجال ، و أهم ما سجله هو عودة الشركة الفرنسية( ميشلان ) إلى النشاط بعد توقف دام 9 سنوات ، و ذلك منذ 2002 ، و هذا بهدف تلبية حاجات السوق المحلي بـــ 40 % ثم تصدير الإنتاج بنسبة 60 % , إضافة إلى دخول العملاق الهندي "ISPAT " بنسبة 70% كما ذكرنا في مجمع " سيدار " و هو يسعي لإقامة استثمارات في الأنابيب ، و الرزم المعدني ، كما سيقوم بتأهيل منجمي الونزة و بوخضرة ، بالإضافة إلى تأهيل خط السكك الحديدية الذي يربط المنجمين بالحجار .

**3- قطاع الخدمات:** استقطبت الجزائر في الفترة ( 2001- 2005) ما نسبته 5% من إجمالي ما تدفق خارج المحروقات، و من هذه الخدمات نذكر:

✓ خدمات المياه : شهدت الفترة الأخيرة إبرام العديد من العقود في مجال إنجاز مشاريع لتحلية مياه البحر ، حوالي 7 مشاريع بـــ 1077 مليون دولار [1] بمساهمة الشريك الأجنبي بحوالي 500 إلى 600 مليون دولار ، وفي هذا الإطار نسجل دخول شركة سويز الفرنسية لتسيير شبكة المياه الصالحة للشرب بالحامة كما يمتلك الشريك الأمريكي 60 % من مشروع تحلية مياه البحر بأرزيو ، و هو أول استثمار يحصل على ضمان من مؤسسة مصرفية أمريكية بالجزائر ، فضلا عن محطة لمعالجة المياه القذرة بقدرة تفوق 2000 م$^3$ يوميا أوكلت لشركة جنوب إفريقيا ( بيووكر ) لانجازها .

**4- قطاع البناء و الأشغال العمومية :** بلغ عدد مشاريع الشراكة سنة 2000 حوالي 38 مشروع ، و توظيف 6787 منصب عمل ، و هو لم يستقطب سوى 4% من إجمالي ما يتدفق خارج قطاع المحروقات ، و لعل أهم مشروع يجب الإشارة إليه هو الطريق الوطني الذي يربط شرق البلاد بغربها و الذي يمول من طرف شريك أمريكي [2] ، كما تفتك الشركات الفرنسية معظم العقود في السكك الحديدية ، و التي تقدر بـــ 200 مليون أورو ، كذلك نسجل تسليم ثلاث مستشفيات سنة 2006 من طرف الشركة التركية ( أطلس هولدينغ ) ، و لا يفوتنا ذكر مجموعة سيدار السعودية التي سلمت القرية السياحية سيدي عبد الله في جوان 2007 .

**5- قطاع الزراعة :** يعتبر قطاع مهمل رغم الإمكانيات المتوفرة ، فإلى غاية 2000 مثلت نسبته في مجال الشراكة 4 % خارج قطاع المحروقات ، و للإشارة تعتبر السعودية أهم مستثمر في هذا القطاع ، إذ نجحت في زراعة الفراولة ، و كمثال على ذلك ، شركة "أسترا " التي تقوم منذ 2001 بتوفير المبيدات و الأسمدة الزراعية ، كذلك شركة "أميانت" التي تقوم بإنتاج أنابيب خاصة بقطاعات الري و الموارد المائية و الزراعية بعد الارتفاع الكبير للطلب العالمي على هذه التجهيزات .

**6-القطاع المالي والبنكي :** سمح القانون 10/90 (قانون النقد و القرض) بإنشاء البنوك الخاصة عام 1991 و تحرير القطاع البنكي ، إلا انه أكثر من 15سنة من اعتماد هذا القانون لم يسمح بتطور فعلي للبنوك الخاصة التي لا تمثل سوى 6%من السوق ، ففي بداية الألفية الثالثة اهتز هذا القطاع بفضائح و اخـــتلالات

---

(1) www. Andi. dz , المرجع السابق

(2) Cnuced , examen de la pelitique d' investissement en algérie , Nation Unie ,Genéve, 2003, p 68

كبيرة بداية بمجمع الخليفة و البنك التجاري و الصناعي ، وقد اختفت البنوك الخاصة ذات الرأسمال الوطني من الساحة المالية تماما بعد آخر القرارات الصادرة عن اللجنة المصرفية ، و مجلس النقد و القرض .

أما البنوك الأجنبية فقد كان عددها سنة 2005 ( 18 ) مؤسسة مالية و بنكية أجنبية من بينها "ناتكسين بنك"،"سوسيت جنرال" ، و "البنك الوطني الباريسي" كفروع فرنسية تنشط مباشرة يضاف إليها تمثيليات لبنوك فرنسية مثل "القرض الليوني" ، و "فورتيس" ، إضافة إلى "سيتي بنك" الأمريكي ، "البنك العربي" ، "هاوسينغ بنك" و "بنك البركة" كبنوك عربية [1] .

♣ **المطلب الثالث : دراسة مقارنة للجزائر مع تونس و المغرب .**

ذكرنا في المبحث الأول من هذا الفصل أن المناخ الاستثماري في الجزائر قد تحسن بشكل كبير في الفترة الممتدة ما بين 1999 و 2006 ، إلا أن النتائج المحققة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى محتشمة إذا ما قورنت مع ما يتدفق إلى كل من تونس و المغرب ، هذان البلدان اللذان تربطهما بالجزائر قواسم مشتركة ، لذلك سنقوم بدراسة مقارنة بين الأطراف الثلاثة من حيث التدفقات المحققة خلال هذه الفترة لكن قبل ذلك سنقوم بالمقارنة من حيث المناخ الاستثماري .

**1- المقارنة من حيث المناخ الاستثماري :**

**1-1- المساحة و السوق الداخلية :**

**جدول -19-مقارنة بين الجزائر و تونس و المغرب من حيث المساحة و السوق الداخلية**

| | الجزائر | تونس | المغرب |
|---|---|---|---|
| المساحة ( كلم $^2$ ) | 2.381.741 | 162.155 | 450.000 |
| السوق الداخلية(مليون نسمة ) | 33.2 ( 2006 ) | 10.030 ( 2005 ) | 31.072 ( 2005) |

**المصدر** : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2006 ، صندوق النقد العربي، أبو ضبي ، 2006 .

- راجع المطلب الثاني المبحث الأول من هذا الفصل.

من الجدول نلاحظ أن الجزائر تحتل المرتبة الأولى من حيث المساحة من بين الدول محل المقارنة كذلك فهي في الصدارة من حيث حجم السوق ، فهذان العاملان يجعلان الجزائر أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة من تونس و المغرب .

**1-2- المزايا الجبائية [2] :**

- ✓ الجزائر : الأمر ( 03/2001) المعدل و المتمم بالأمر 06-08 المؤرخ في : 15 جويلية 2006 .
- ✓ تونس : قانون عدد 120 لسنة 1993 ( 12/27) ( 1993 ) .
- ✓ المغرب : ميثاق 1995 .

---

(1) ص حفيظ ، البنوك الخاصة تختفي من الوجود ، جريدة الخبر الأسبوعي ، العدد3587،(2006 /01/13)، ص 12 .

(2) Cnuced ,op-cit,P95.

**1-2-1- الرسم على القيمة المضافة :**

- ✓ الجزائر : إعفاء السلع و الخدمات المستوردة أو المقتناة محليا و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار و التي تكون موجهة لتحقيق عمليات خاضعة للرسم ، و ذلك حسب النظام الخاص .
- ✓ تونس : وضع التعليق على 10 % من الاستيراد أو الحصول محليا على الأجهزة و ذلك بحسب القائمة الموضوعة من طرف المشرع ، و حسب النظام الخاص ، يتم التعليق على 10 % بالنسبة للقطاعات الأولية ، و ذلك بالنسبة للتجهيزات المحصلة محليا أو المستوردة .
- ✓ المغرب : إعفاء أو تعويض الدفع و ذلك بحسب الحالة ( استرداد أو حصول محلي ) للأجهزة ، المواد واللوازم الداخلة في الإنتاج .

**1-2-2- الضريبة على الأرباح:**

- ✓ الجزائر : الإعفاء لمدة ثلاث سنوات من الضريبة على الأرباح للشركات ( مرحلة الاستغلال ) والإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات ، و ذلك في فترة الاستغلال [1] .
- ✓ تونس : الإعفاء حسب الوظائف و طبيعة النشاطات ، و يمكن أن يصل إلى 100 % للمداخيل و الأرباح المتأتية من التصدير لمدة 10 سنوات و تخفيض بنسبة 50% بعدها [2] .
- ✓ المغرب : الإعفاء 100% عند التصدير المحقق بالعملة الصعبة بالنسبة للشركات المصدرة لمدة 5 سنوات الأولى و بـــ 50 % للمؤسسات الموجودة في المناطق المعزولة [3] .

**1-2-3- إعادة الاستثمار :**

- ✓ الجزائر: تخفيض نسبة الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها إلى 15 % بدلا من 30 % .
- ✓ تونس:إعادة خصم المبالغ المعاد استثمارها بالنسبة لنفس الاستثمارات في حدود35%من الأرباح الصافية
- ✓ المغرب : عدم وجود نظام خاص بالأرباح المعاد استثمارها .

من هذه المقارنة يظهر بوضوح أن الجزائر توفر أكبر قدر من المزايا الجبائية للمستثمرين .

**1-2-4- مساهمة الدولة :**

- ✓ الجزائر : تتكفل الدولة كليا أو جزئيا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة ، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز المشروع [4] .

---

(1) الأمر 06-08 مؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل و المتمم للأمر 01- 03 المؤرخ في 2001 ،الجريدة الرسمية ، العدد 47 ، 19 جويلية 2006

(2) حبيب بن الصادق داود ، مناخ و فرص الاستثمار في الجمهورية التونسية ، مداخلة في ملتقى عوائق الاستثمار في الدول العربية ( نظرة شمولية ) على الموقع : http: // www.gucciaac.org le 15/04/2007

(3) http:// www.invest in-maroco.gov.ma/le15/08/2007 .

(4) علي بن فليس، الاستثمار في الجزائر ، 24 سبتمبر 2001 ، ص 14، على الموقع : . www.enbalag-kuwait.com le 19/08/2007

✓ تونس : تتحمل الدولة بعض مصاريف البنية الأساسية ، و مصاريف التكوين المهني بنسبة 50 % من تكلفة التكوين الأولي و طرح الأداء على التكوين المهني و تحمل 25 % من تكاليف التكوين المستمر ، بالإضافة إلى تحمل المساهمات الاجتماعية بين ( 25 و 85 )% من مساهمة المؤجر الخاصة لتشغيل حاملي شهادات التعليم العالي [1] .

✓ المغرب : المؤسسات التي تحقق شروط معينة يمكن أن تستفيد من مساهمة الدولة في النفقات التي تتعلق بتحصيل الأراضي و نفقات التكوين المهني ، و تهيئة المناطق الحرة [2] .

**1-3- الهيئات المكلفة بالاستثمار :**

✓ الجزائر: الوكالة " ANDI" ، مع وجود 9 شبابيك ستعزز بزيادة 3 شبابيك جديدة ، مع وجود المجلس الوطني للاستثمار .

✓ تونس : وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي التي لها خمس مكاتب بالخارج ، و تخضع لإشراف وزارة التنمية و التعاون الدولي، بالإضافة إلى منظمات سياحية خاصة .

✓ المغرب : مديرية الاستثمار الخارجية ، و المركز الجهوي للاستثمار .

**1-4- المقارنة من حيث الإجراءات الإدارية:**

**جدول-20-مقارنة الجزائر و تونس و المغرب من حيث الإجراءات الإدارية خلال سنة 2003**

| الـــدول | عدد الإجراءات | المدة ( أيام ) | مؤشر تعقيد الإجراءات | الكلفة(% ن.و.خ)ساكن |
|---|---|---|---|---|
| الجزائــر | 20 | 387 | 72.2 | 12.6 |
| تونـــس | 14 | 7 | 65.3 | 4.1 |
| المغـــرب | 17 | 192 | 75 | 9.1 |

**المصدر** : تقرير ملتقى الأمم المتحدة حول التجارة و التنمية ، جنيف ، ديسمبر 2003، ص 40 .

من الجدول نلاحظ أن الإجراءات الإدارية مازالت تتسم بالتعقيد و طول المدة ، و ارتفاع التكلفة في الجزائر مقارنة بتونس و المغرب ، حيث تأتي تونس في المرتبة الأولى من حيث تقديم التسهيلات الإدارية تليها المغرب .

[1] حبيب بن الصادق داود ، المرجع السابق.

[2] Cnuced , op-cit , p96

**1-5- الترتيب في بعض المؤشرات الدولية :**

**جدول-21- المقارنة من حيث بعض المؤشرات الدولية خلال الفترة( 1999 -2006)**

| الـــدول | مؤشر أداء الدولة في جذب IDE | | مؤشر إمكانيات الدولة في جذبIDE | | مؤشـــــر التنافسيــــــــة العالميـــــــة | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | مؤشر النمو للتنافسية | | مؤشر الأعمال للتنافسية | |
| | 2001-1999 | 2002-2000 | 2002-2000 | 2003-2001 | **2005** (117دولة) | **2006** (125دولة) | **2005** (116دولة) | **2006** (121دولة) |
| الجزائر | 79 | 75 | 94 | 91 | 82 | 76 | 95 | 85 |
| تونس | 74 | 71 | 60 | 58 | 37 | 30 | 35 | 26 |
| المغرب | 96 | 93 | 62 | 32 | 76 | 70 | 79 | 66 |

**المصدر** : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، 2004 ، ص 35 .

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، 2006 ، ص 19 .

**1-5-1- مؤشر أداء الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:** و هو يقيس الوضع القائم من حيث حصتها الفعلية من التدفقات الواردة عالميا منسوب إلى حصة الدولة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم و يحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية .

**1-5-2- مؤشر إمكانيات الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر :** و هو يقيس قدرة الدولة المستقبلة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال 13 مكونا تشمل مؤشرات الاقتصاد الكلي ، انتشار خطوط الهاتف الثابت ، و النقال ، متوسط استهلاك الطاقة للفرد ، نسبة الإنفاق على البحوث و التطوير للناتج المحلي الإجمالي ، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان ، التصنيف السيادي للدولة ، نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية و السيارات للعالم .

**1-5-3- مؤشر التنافسية العالمية :** و يتكون من مؤشرين و هما مؤشر النمو للتنافسية(المؤسسات ، البنية التحتية ، الاقتصاد الكلي ، الرعاية الصحية , التعليم الإلزامي ، التعليم العالي و التدريب ، فعالية السوق ، الجاهزية التكنولوجية ، تعقيدات بيئة الأعمال ، الابتكار ) ، ومؤشر الأعمال للتنافسية العالمية (عمليات و استراتيجيات الشركات ، مستوى بيئة الأعمال المحلية ) .

و من الجدول نلاحظ أن الجزائر مازالت تحصل على ترتيب متأخر في هذه المؤشرات ، بالرغم من إحراز بعض التحسن فلو أخذنا مثلا : مؤشر التنافسية العالمية ، نجد أن تونس تصدرت مؤشر النمو للتنافسية و جاء ترتيبها 30 عالميا و الأولى عربيا ، كما نجدها قد تصدرت مؤشر الأعمال للتنافسية عربيا و جاء ترتيبها 26 عالميا ، بينما المغرب جاءت في الرتبة 70 عالميا و الثامنة عربيا من حيث مؤشر النمو للتنافسية كما سجلت الرتبة 66 عالميا و السابعة عربيا من حيث مؤشر الأعمال للتنافسية ، بينما احتلـــت الجزائـــر

المرتبة 76 بالنسبة لمؤشر النمو للتنافسية ، و 85 بالنسبة لمؤشر الأعمال للتنافسية ، وهي بذلك تحتل المرتبة التاسعة عربيا في كلا المؤشرين من بين 10 دول عربية .

**2- المقارنة من حيث التدفقات :**

**جدول-22-المقارنة من حيث التدفقات و التدفقات التراكمية و بالنسبة لكل ساكن**

| الـدول | تدفق الاستثمار (مليون دولار) | | التدفق التراكمي للاستثمار (مليون دولار) | | معدل التدفق لكل ساكن ( دولار) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1995-1999 | 2000-2005 | 2000 | 2005 | **1995-1999** | **2000-2005** |
| الجزائر | 156.3 | 529.6 | 3.497 | 8.272 | 5.2 | 16.14 |
| تونس | 213.0 | 409.1 | 11.545 | 16.924 | 22.52 | 40.8 |
| المغرب | 314.7 | 995.3 | 8.722 | 22.818 | 11.14 | 32 |

**المصدر** : من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، 2006 ،ص 11.

- الجدول رقم 06 .

من الجدول نلاحظ أن المغرب تحتل المرتبة الأولى من ناحية تدفقات الاستثمار تليها تونس ثم الجزائر في الفترة ( 1995-1999) ، و نستطيع القول بأن التدفقات عرفت انتعاشا إلى الجزائر في هذه الفترة مقارنة بفترة الثمانينات و السبعينيات ، و بداية التسعينيات و هذا نتيجة تطبيق قانون النقد و القرض، و برنامج التعديل الهيكلي الناتج عن إعادة الجدولة الذي شمل الإصلاحات الاقتصادية مرفقة بعمليات الخوصصة .

- أما الفترة الممتدة من 2000-2005 فقد احتلت الجزائر المرتبة الثانية بعد المغرب إذ عرفت التدفقات قفزة كبيرة نتيجة تطبيق الأمر 01-03 ، بالإضافة إلى استعادة الوضع الأمني و الاستقرار السياسي الذي فقدته الجزائر في السبعينيات و الثمانينات ،و السنوات الأولى من التسعينيات .

و ما يلاحظ هو أن الجزائر تبقى في المرتبة الثالثة بعد المغرب و تونس من حيث تراكم التدفقات رغم أنها تعرف تحسنا فقد ارتفعت من 349.7 مليون دولار إلى 827.2 مليون دولار و هذا في الفترة (2000-2005).

- و إذا قمنا بالتقييم من حيث معدل التدفق مقارنة بعدد السكان فالملاحظ هو أن الجزائر تحتل المرتبة الثالثة بعد تونس في المرتبة الأولى ، و المغرب في المرتبة الثانية ، رغم أن الجزائر تعرف تحسنا إذ ارتفع معدل التدفق لكل ساكن من 5.2 دولار لكل ساكن سنة 2000 إلى 16.14 دولار لكل ساكن سنة 2005.

و من خلال المقارنة التي أجريناها نستطيع القول بأن الجزائر قد تتمكن في السنوات المقبلة من زيادة حصتها من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها مستفيدة من الإمكانيات و الامتيازات التي تقدمها و التي تفوق جارتيها تونس و المغرب خاصة فيما يخص المزايا الجبائية و حجم السوق ، بالإضافة إلى البرامج الإصلاحية المتواصلة التي ستدعم ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، و الذي سيكون له آثار إيجابية على المناخ الاستثماري في الجزائر.

**♣ المطلب الرابع : عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:**

رغم التحسن الذي شهده مناخ الاستثمار في الجزائر للسنوات الأخيرة إلا أن هناك عراقيل مازال يؤكد عليها المستثمرون ، و يمكننا ذكر أهمها في :

**1- الفساد الإداري :**

صرح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في حملته من أجل الاستفتاء حول الوفاق المدني في سبتمبر 1999 قضية الفساد الشائكة في البلاد ، و أصر على ضرورة أخلاقيات الإدارة و الاقتصاد الجزائري ، وفي شهر أكتوبر 1999 لدى افتتاحه معرض الجزائر الدولي أكد على أن الفساد أضر بالبلاد أكثر مما أضر بها الإرهاب ، و مع هذا لم تتخذ الإجراءات الكافية لمكافحة هذه الآفة المدمرة [1] ، إذ يشير المنتدى الاقتصادي العالمي الذي نظم في دافوس سنة 2006 و الذي ضم أهم و أكبر صانعي القرار السياسي الاقتصادي ، و أبرز مسئولي الشركات متعددة الجنسيات ، أن الجزائر تأتي في المرتبة الثانية بعد المغرب الأقصى في المغرب العربي في مجال تداول الرشوة في الصفقات العمومية ، العقود و المشاريع ، و يشير تقرير مناخ الاستثمار لسنتي 2005 و 2006 أن العمولات و الرشاوى في الصفقات و المشاريع تصل إلى 6 % من كلفة هذه المشاريع، أي أن كل مستثمر يضيف أعباء إضافية إلى مشاريعه في الجزائر[2].

**2- الإجراءات البيروقراطية :**

يشير تقرير البنك الدولي الذي صنف الجزائر في المرتبة 128 عالميا من مجموع 155 دولة من حيث تحسن مناخ الاستثمار لسنة 2006 ، بأن إجراءات الاستثمار و رغم أنها عرفت تحسنا ملحوظا إلا أنها مازالت تتسم بالتعقيد و طول المدة ، و ارتفاع التكلفة بفعل مظاهر البيروقراطية السائدة و تداخل الصلاحيات بين العديد من الهيئات ، فإنشاء مؤسسة لا يزال يخضع لعوامل بيروقراطية عديدة ، يتطلب 14 مرحلة مقابل 16 مرحلة سابقا أما المدة التي تستغرقها إجراءات التأسيس فإن المتوسط يصل إلى 26 يوما ،و تتعقد الأمور بصورة أكبر حينما يتعلق الأمر في الجزائر بتسجيل أو تسوية الملكية التي تتطلب 16 مرحلة و إجراءات تمتد إلى 52 يوما بتكلفة تقارب 10% من قيمة الملكية و أما المراحل و الإجراءات المتصلة بالرسوم و الضرائب ، فهي معقدة و تجمع 63 إجراءا و مرحلة مختلفة ، و تتطلب 504 ساعة في السنة ،

---

(1) عبد الحميد إبراهيمي ، الفساد في الجزائر ، مقالة في الندوة العربية حول الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية 2004 (ط2) ، مارس 2006 ، ص 841-842 .

(2) جريدة الخبر اليومي، العدد 4907 ، ( 2007 /01/10 )، ص 6 .

و تمثل الرسوم و الضرائب عادة متوسطا يصل إلى 58.5 % من إجمالي الأرباح المحققة ، و في ذات السياق ، يتطلب تنفيذ عقد من العقود 49 إجراءا و مرحلة في مدة تتجاوز 407 يوما ، أما المدة التي تستغرقها عملية إنهاء مشروع استثماري فإنها تمتد إلى 4 سنوات كمتوسط في مدة تتجاوز 407 يوما و تصل كلفة هذه العمليات 4 % من قيمة المشروع [1] .

**3- العوائق البنكية :**

رغم أن الجزائر قد تحسنت في هذا المجال إلا أنها مازالت متأخرة حيث سجلت الهيئة الدولية عدة ملاحظات حول النقائص و السلبيات في مجال التعامل مع البنوك في الجزائر ، و الحصول على القروض ، فالزبون لا يستفيد من العديد من المزايا بما في ذلك الحصول على بعض المعلومات و الخدمات ، إضافة إلى المدة التي تستغرقها دراسة ملفات القروض و تعقيد مسار منح القروض البنكية ، و يمتد الأمر إلى عدم القدرة على الحصول على المعلومات البنكية [2] ،بالإضافة إلى الفضائح التي هزت القطاع البنكي الخاص بداية بمجمع الخليفة و التي أدت إلى تخوف المستثمر الأجنبي من الاستثمار في الجزائر .

**4- السوق الموازي :**

تعتبر من أهم مخاوف المستثمر حيث تلعب دور مهم في الاقتصاد ، إذ تؤكد الإحصائيات الرسمية أن هذا السوق في الجزائر يسيطر لوحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية ، وهي نسبة مرتفعة جدا تؤكد عدم تحكم السلطات الاقتصادية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل في معالجة هذا الملف ، و يترجم هذا التساهل في تجاهل برنامج الرئيس بوتفليقة في العهدة الأولى هذه المسألة ، و لم تتخذ أي إجراءات من الجهات المختصة لحماية الاقتصاد الوطني ، فهذا السوق تعرض فيه أسعار أقل من أسعار المعروضة في السوق الرسمي ، بالتالي فهناك إمكانية لتحطيم أسعار منتجات المستثمرين الأجانب و للإشارة فقد تم التلميح لهذه النقطة في البرنامج الخاص للعهدة الثانية ، حيث ترى الجهات المختصة اندماج الاقتصاد الموازي بعيدا عن الإجراءات القمعية [3] .

**5- مشكلة العقار :**

يتمثل العقار بالدرجة الأولى في عدم توافق العرض مع الطلب ، فالعقار الصناعي يعتبر مشكل حقيقي خاصة في شمال البلاد ، و يزداد المشكل تعقيدا في ضواحي العاصمة و المدن الكبرى ، حيث يعتبر الطلب على العقارات كبير بسبب وجود المنشآت القاعدية و التجهيزات و قربها من المطارات و الموانئ ، و وجود الأسواق الواسعة ، أما منطقة الجنوب و الهضاب العليا ، فهناك عرض كبير للعقار ، لكن المشكل هو قلة المنشآت القاعدية و التجهيزات و البعد عن الموانئ و المطارات ، يضاف إلى ذلك سوء التسيير في هذا المجال في الجزائر و إعادة البيع غير الشرعي .

---

[1] ص حفيظ ، جريدة الخبر اليومي ، العدد 4679 ، (16 / 04 / 2006 )، ص 6 .

[2] ص حفيظ،البنك العالمي يقيم مناخ الأعمال و الاستثمار http://www.elmouchahid.net/modules.php?le15/11/2006

[3] صليحة م ، السوق الموازية يتحكم بـ 40 % من الكتلة النقدية ، جريدة الفجر ، العدد 12 ،( 2004/04/12 ).

و قد أشار رئيس الحكومة السيد بلخادم لهذا المشكل في حديثه لمنتدى التلفزيون و صرح بأن الجزائر تقوم بإقامة المباني لتوفير الوعاء و التسهيلات للاستثمار ، بالتالي فهذا المشكل سيحل في الآفاق المستقبلية .

إن معظم العراقيل التي ذكرناها تعهدت رئيس الجمهورية الذي يولي اهتماما خاصا بملف الاستثمار الأجنبي في الجزائر ، و ذلك في الملتقي العاشر لرجال الأعمال العرب بأنه عازم على إزالتها خاصة أمام المستثمرين العرب لزيادة استثماراتهم و الاستفادة من الفرص التي تنطوي عليها ، و مرافقة برنامج التنمية الشاملة (2005-2009 ) .

## المبحث الثالث: النتائج المحققة و الآفاق.

منحت الجزائر الكثير من الامتيازات و التسهيلات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي عرفت تدفقاته انتعاشا في الفترة الأخيرة ، لكن في المقابل فإن الجزائر قد طمحت و مازالت تطمح بأن يساهم هذا الاستثمار في تحقيق تنميتها الاقتصادية لذلك سنقوم بتحليل أهم ما تحقق من نتائج في مجال توفير فرص العمل و الحد من البطالة في المطلب الأول ، و تحسين ميزان المدفوعات من خلال إحلال الواردات و زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات في المطلب الثاني ، كما سنقوم بعرض فرص و آفاق هذا الاستثمار في الجزائر في المطلب الثالث ، و بما أن الجزائر تحاول إعادة بعث قطاع السياحة لمساهمته في التنمية الاقتصادية فقد خصصنا المطلب الرابع لآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع .

### ♣ المطلب الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر و حل مشكلة البطالة .

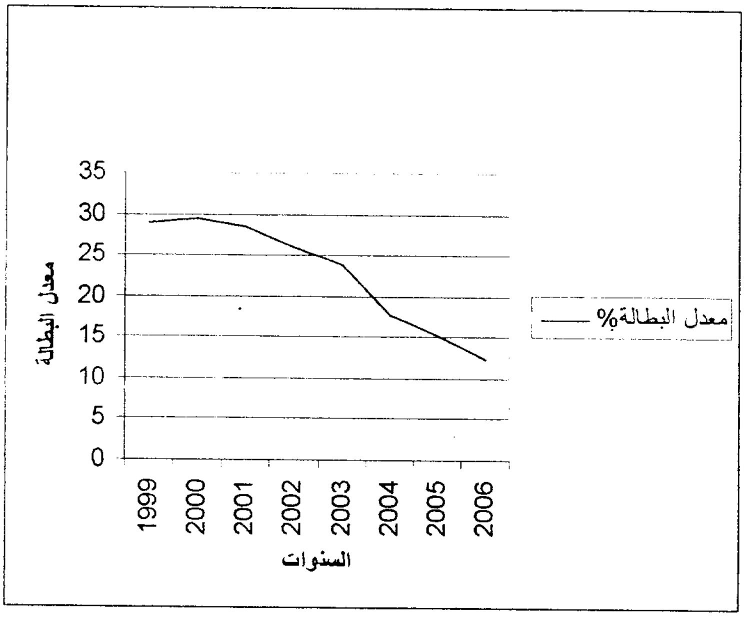
تعتبر البطالة مؤشر ذو بعدين اجتماعي و آخر اقتصادي ، و البطالة في الجزائر تتميز بالخصائص التالية[1]:

- أكثر من 69 % من البطالين لم يسبق لهم العمل .
- تمثل نسبة 37.8 % من سكان الريف سنة 2006 و 62 % من سكان المدن .
- البطالون هم الفئة العمرية التي تتراوح ما بين ( 16-29) سنة و يمثلون 70.1 % من إجمالي البطالة .
- أغلب البطالين من فئة الذكور و لا تمثل نسبة الإناث سوى 20.4 % من طالبي العمل .
- نوعية العمل في أوساط البطالين أحسن منها في أوساط العاملين حيث تبلغ نسبة البطالين الذين لديهم مستوى تكوين عالي 12 % من إجمالي البطالة .

و المنحنى البياني التالي يبين لنا تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1999-2006):

[1] عبد المجيد بوزيدي،هل تراجعت البطالة في الجزائرفعلا http://www.elchoroukonline.com/modules.php? le30/05/2007

شكل رقم-7- تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1999 -2006)




**المصدر** : من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

- الديوان الوطني للإحصائيات ، 2006 .

-Banque d'Algérie, ministère des finances,la situation économique et financière en1999, octobre2000.

نلاحظ من المنحنى أن معدل البطالة عرف انخفاضا كبيرا منذ 1999 حتى سنة 2006 حيث انخفضت من 29.04 % إلى 12.3 % في هذه الفترة فالجزائر استطاعت أن تخفض معدلات البطالة رغم تزايد عدد الداخلين إلى سوق العمل و البالغ عددهم ما بين 250.000 إلى 300.000 طالب عمل سنويا .

يعود هذا الانخفاض في معدلات البطالة إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) و برنامج دعمه للفترة (2005- 2009)، هذان البرنامجان اللذان أعطيا أهمية كبيرة للقطاع الخاص الذي ساهم بنسبة 63.2 % في توفير مناصب العمل و هذا حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2006، أما القطاع العام فهو يساهم بـــ 36.8% رغم المجهودات المبذولة و أعلى نسبة للتشغيل في القطاع العام مسجلة في قطاع التجارة و الإدارة العمومية بـــ 53.4 % يليه قطاع الفلاحة بـــ 18.1 % و في المرتبة الثالثة كل من قطاع البناء و الأشغال العمومية الذي يعرف تطورا ملحوظا و قطاع الصناعة بـــ 14.2 % لكل منها رغم ذلك فإن نسبة التشغيل قد تراجعت في قطاع الصناعة.

إن قوة العمل المتزايدة في الجزائر تجعلها ترغب في خلق فرص عمل جديدة للحد من مشكلة البطالة ، و لذلك كان من الأهداف الأساسية لسياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو المساهمة في حل هذه المشكلة، و خلق فرص جديدة للعمل من خلال المشروعات الاستثمارية الخاضعة لقوانين الاستثمار.

و بخصوص ذلك قامت الجزائر بعدة تشريعات في قوانين الاستثمار تخص العمل، و أهمها المادة21 من قانون 11/90 و التي نصت على أنه يجوز للمستثمر الأجنبي توظيف العمال الأجانب عندما لا توجد يد وطنية عاملة مؤهلة حسب الشروط المحددة في التنظيم و التشريع المعمول بهما ، و بذلك يكون اللجوء إلى اليد العاملة الأجنبية إجراء استثنائي[1] .

كما أصدرت الحكومة سنة 2006 قانونا نص على تخفيضات في الأعباء لصالح المستخدمين الذين ينشئون مناصب عمل تدوم سنة فأكثر ، و في إطار الخوصصة ثم إدراج مادة في عقود البيع تتعلق بالحفاظ على مناصب العمل [2] .

و بالرجوع إلى إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار فان عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت خلال الفترة 1993 –2003 حوالي 587 مشروع بمبلغ 344.886 مليون دينار جزائري ساهمت هذه المشاريع في خلق 750.149 منصب عمل و يبين لنا الجدول التالي مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق مناصب العمل للفترة (1999–2003) و مقارنتها بمساهمة الاستثمارات الخاصة الوطنية :

**جدول رقم –23– مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمل خلال الفترة(1999–2003)**

| السنوات | متوسط مناصب الشغل في المشروع الواحد | | نسبةالاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل | عدد مناصب الشغل في الاستثمار | |
|---|---|---|---|---|---|
| | خاص | أجنبي | | خـــاص | أجنبي |
| 1999 | 28 | 99 | % 1.70 | 351986 | 11696 |
| 2000 | 25 | 117 | %3.48 | 336169 | 4609 |
| 2001 | 23 | 107 | % 4.09 | 113983 | 4609 |
| 2003 | 16 | 151 | % 4.56 | 11739 | 5285 |

**المصدر** : الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار 2004 .

من خلال الجدول يتبين أن نسبة تشغيل الأيدي العاملة في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفعت من 1.7 % عام 1999 إلى 4.56 % سنة 2003 و مع ذلك تبقى هذه النسبة ضعيفة مقارنة بالاستثمار الخاص المحلي ، و يعود ذلك إلى توجه معظم تلك الاستثمارات إلى إقامة المشاريع في قطاع المحروقات و تجاهل القطاعات الأخرى .

أما مناصب الشغل المستخدمة في المشروع الواحد بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر أكبر من تلك المستخدمة في مشاريع الاستثمار الخاص المحلي ، مقابل 151 منصب مستحدث في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2003 هناك 16 منصب مستحدث في مشاريع الاستثمار المحلي الخاص ، و هذا يدل على أهمية و حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر .

[1] رشيد واضح ، علاقات العمل في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، دار هومة للنشر، الجزائر ، 2003، ص 124، 125 .
[2] http:// www . elchoroukonline . com, المرجع السابق

و إذا تعرضنا إلى مشاريع الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات و مساهمتها في خلق فرص العمل فإننا ندرج الجدول التالي:

**جدول رقم-24-مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمل خارج قطاع المحروقات خلال سنة(2003):**

| | الاستثمار الأجنبي المباشر | الاستثمار الخاص | نسبة الاستثمار الأجنبي في الاستثمار الخاص |
|---|---|---|---|
| عدد المشاريع | 35 | 7211 | % 0.48 |
| المبالغ (مليون دج ) | 8266 | 49.0459 | % 1.68 |
| .مناصب الشغل المستحدثة | 52.85 | 115739 | % 4.56 |

**المصدر**: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار 2004.

نلاحظ من الجدول أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر ضئيلة جدا بالنسبة للاستثمار الخاص و تقدر بـــ : 0.48 % ، و هي لا تساهم إلا بـــ 4.56 % من عدد المناصب المستحدثة في القطاعات خارج المحروقات ، و هذا يدل على ضعف مساهمة هذه الاستثمارات في تراكم الأصول الثابتة .

إذن فرغم الأولوية التي أعطت للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلا أن مساهمته في خلق فرص العمل جد ضئيلة إذ لا تتجاوز نسبة 9 % من توظيف الأجراء حسب إحصائيات 2005 [(1)]،كما أن مساهمتها في تراكم الأصول الثابتة جد ضعيفة .

و نستنتج من كل ما تقدم ذكره أن تخفيض معدلات البطالة في الفترة الأخيرة ، يرجع إلى رؤوس الأموال الجزائرية خاصة مع الارتفاع الاستثنائي لأسعار المحروقات التي أعطت دعما لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) ، و برنامج دعمه (2005-2009) اللذان كان من بين أولويتهما تخفيض معدلات البطالة و زيادة فرص العمل .

وحتى تساهم المشروعات الاستثمارية في خلق فرص العمل للشباب الجزائري على الحكومة أن تقوم بتطبيق الأحكام المتعلقة بتخفيض الأعباء لصالح المستخدمين الذين ينشئون مناصب عمل دائمة ، و الحفاظ على مناصب العمل في برنامج الخوصصة ، بالإضافة إلى منح معاملة تفضيلية للاستثمارات التي تقدم برامج تأهيل و تدريب العمالة المحلية بما يمكن من رفع إنتاجيتها ، و اكتساب القدرة على استيعاب التقنية الحديثة القادمة مع هذه الاستثمارات ، و كذلك منح الأفضلية إلى الأنشطة ذات الفنون الإنتاجية المكثفة العمل بما يؤدي إلى تخفيض البطالة .

---

(1) ب محمود ، الاستثمارات الأجنبية لا توظف سوى 9 % من الاجراء ، جريدة الخبر اليومي ، العدد 3017 ،(13 /11/ 2005 )، ص 6.

## ♣ المطلب الثاني : تخفيف العبء عن ميزان المدفوعات في الجزائر.

إن زيادة حجم الصادرات و انخفاض حجم الوردات في البلد المضيف يحسن من وضعية ميزان المدفوعات لذلك سوف نبين مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض العبء على ميزان المدفوعات الجزائري من خلال إحلال الواردات وتغطية جزء من حاجة السوق الوطنية و توسيع حجم الصادرات نحو الخارج و لأجل ذلك سوف نقوم بتحليل معطيات الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1999-2006):

**جدول رقم -25-تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1999-2006) :**

**الوحدة : مليار $**

| البيان / السنوات | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات(FOB) | 13.04 | 22.56 | 20.00 | 26.01 | 26.03 | 34.07 | 48.84 | 52.82 |
| صادرات المحروقات | 11.91 | 21.06 | 18.53 | 18.11 | 23.99 | 31.55 | 45.59 | 52 |
| الصادرات خارج المحروقات | 0.41 | 0.59 | 0.56 | 0.60 | 0.470 | 0.788 | 0.900 | 0.950 |
| الواردات ( CAF ) | 11.52 | 11.71 | 11.92 | 14.49 | 16.24 | 21.81 | 24.19 | 21.00 |
| رصيد الميزان التجاري | 2.52 | 10.85 | 9.08 | 11.52 | 10.79 | 12.26 | 24.56 | 31.82 |

**Source:**www.cnes. dz. le 20/05/2007
- Banque d' Algérie, Ministère des finance , Rapport de présentation du projet de loi de finances pour2007, P19
- Sonatrack ,Rapport financier 2006 , p 3 .

نلاحظ من خلال الجدول مايلي:

- ارتفاع حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1999-2006)، فقد ارتفعت من 13.04 مليار دولار عام 1999 إلى 52.82 مليار دولار عام 2006 بفارق 39.98 مليار دولار ، و يعود هذا الارتفاع إلى زيادة حجم الصادرات من المحروقات ،إذ ارتفعت من 11.91 مليار دولار عام 1999 إلى 52 مليار دولار عام 2006 ، و هذا نتيجة ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية في هذه الفترة التي عرفت تحسنا مستمرا لمساهمة الشركاء الأجانب في مجهود تصدير المحروقات و تسجيل حصتهم زيادة من سنة لأخرى ، إذ بلغت سنة 2004 حوالي 3 مليار دولار .
- الصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز مليار دولار خلال الفترة (1999-2006) و هي لا تتجاوز 2 % من إجمالي الصادرات .

و مما يدل على هامشية الصادرات خارج المحروقات، فتشير الإحصائيات المصرح بها من المركز الوطني للإحصاء و الإعلام التابع لمصالح الجمارك أن هناك حوالي 172مؤسسة تصدر فعليا خارج المحروقات إلا أن سونطراك و نفطال تتصدر القائمة منذ سنة 2003 خارج المحروقات منها 23 % لسونطراك ، بينما تظل المنتجات الصناعية و الزراعية بالخصوص متواضعة جدا ، و لم تتجاوز سقف 100 مليون دولار سنة 2006 ، بالتالي فإن قيمة الصادرات الفعلية خارج المحروقات من مواد التجهيز الصناعية و الزراعية و المواد الفلاحية تظل ضعيفة ، و لم يطرأ عليها أي تغير منذ أن أعتمد برنامج يهدف إلى تحقيق الصادرات خارج المحروقات بقيمة 2 مليار دولار من طرف حكومة أويحي سنة 1996 ، إلا أن هذه القيمة لم يتم تحقيقها منذ ذلك التاريخ ، و لعل أهم عائق يقف أمام ترقية الصادرات خارج المحروقات هو أن البنوك العمومية تركز على تمويل عمليات الاستيراد فيما تبقى عمليات التصدير مهمشة [1] ، إضافة إلى ذلك تركيز المستثمرين الأجانب على الاستثمار في القطاعات النفطية و تهميش القطاعات الأخرى .

- الواردات: نلاحظ أنها متضاعفة بشكل ملفت للنظر فقد ارتفعت من 8.96 مليار دولار سنة 1999 إلى 21 مليار دولار سنة 2006 ، و ما يلاحظ على الواردات الجزائرية هو زيادة واردات مواد التجهيز الصناعي فقد ارتفعت من 214499.9 مليون دولار سنة 1999 إلى 512186 مليون دج سنة 2004 ، و كذلك مواد التجهيز الزراعي التي ارتفعت من 4832.1 مليون دينار جزائري إلى 11999.9 مليون دينار جزائري خلال نفس الفترة، إضافة إلى المواد الاستهلاكية التي ارتفعت إلى 200206.1 مليون دينار جزائري سنة 2004 مقارنة بـــ 93015.3 مليون دينار جزائري.

- رصيد الميزان التجاري: حقق فائضا خلال الفترة(1999-2006)، إذ انتقل هذا الفائض من 3.36 مليار دولار إلى 31.82 مليار دولار خلال هذه الفترة و يعود هذا أساسا إلي ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية و ليس إلى انخفاض قيمة الواردات أو زيادة قيمة الصادرات خارج المحروقات الناتجة عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر ،و هذا ناتج عن ضعف مساهمة هذه الاستثمارات في زيادة الصادرات لذلك وجب على الدولة تبني إستراتيجية لترقية الصادرات خارج المحروقات تقوم على توجيه الاستثمار الخاص و خاصة الأجنبي إلى قطاعات خارج المحروقات و خاصة الموجهة نحو التصدير .

(1) ص حفيظ ، 172 مؤسسة تصدر فعليا خارج المحروقات ، جريدة الخبر الأسبوعي ، المرجع السابق ، ص 13 .

### ♣ المطلب الثالث : آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

إن النتائج المحققة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تبقى دون الطموحات التي ترجوها من فتح الباب لها ، لكن رغم ذلك مازالت تأمل في أن تساهم هذه الاستثمارات في تحقيق التنمية الاقتصادية في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009) الذي فتح آفاقا واسعة لهذا الاستثمار في شتى المجالات ، و يمكننا تلخيص ذلك فيما يلي:

**1- الصناعة** : تعرف السوق الجزائرية ديناميكية كبيرة في مختلف المنتجات الصناعية ، و لا يغطي الإنتاج الوطني سوى جزء صغير من حاجة السوق و تقدر بأكثر من 5 مليار دولار بالنسبة للمواد الصناعية ، و ما يلاحظ هو تراجع القطاع العمومي تدريجيا من هذا القطاع حيث أضحى نصيبه يقل عن 20 % في القطاعات خاصة التحويلية, الغذائية و صناعة الورق، و أصبح القطاع الخاص يمثل النسبة الأكبر.

و قد أعلنت وزارة المساهمات و ترقية الاستثمار أن هناك 7 قطاعات صناعية لها الأولوية في الإستراتيجية الصناعية الجديدة لتطوير الصناعة في الجزائر للآفاق المقبلة، و تتمثل هذه القطاعات في الصناعة الكيماوية العضوية ، الأسمدة المخصبة ، صناعة المعادن ، صناعة تحويل المعادن غير الحديدية ، صناعة مواد البناء ، الصناعة الكهربائية و الإلكترونية ، صناعة الأدوية ، و الصناعة الغذائية و أكدت الوزارة على ضرورة فتح السوق الجزائرية أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ، و التركيز على الخوصصة من أجل تطوير هذا الاستثمار لإعطاء دفعة قوية للصناعة و دعم الاقتصاد في الجزائر [1] .

**2- الزراعة** : هناك جمود في هذا القطاع نتج عن تبعية قوية متزايدة للواردات خاصة في مجالات الحبوب القمح الصلب ، القمح اللين ، الحليب ، و السكر و تسعى الجزائر في مجال الزراعة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر ليكون منتجا ، و هو ما يشكل عامل إيجابي و إضافي في تطوير هذا القطاع و ترقية المنتجات الزراعية .

يشهد هذا القطاع اهتماما خاصا من طرف الدولة العربية خاصة بعد نجاح التجربة السعودية لإنتاج الفراولة في الوسط .

**3-البنية التحتية** : تمنح الحكومة الأولوية لمشاريع البنية التحتية و ذلك ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009) من خلال إنجاز 1280 محطة للتزويد بماء الشرب ، تطهير 1150 بئر ، إنجاز 8 سدود ، 8 محطات لنقل المياه ، إنجاز و تجديد 20 محطة لتطهير المياه ، و إنجاز 350 حوض مائي ، و في قطاع النقل تسعى لتحديث السكك الحديدية للشمال و كهربة السكك الموجودة ، و تجهيز مترو الجزائر العاصمة ، و إنجاز سكك الترامواي في المدن الكبيرة و إنجاز 3 مطارات [2] .

إن كل هذه المشاريع مفتوحة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر للشراكة في إنجازها ، و للإشارة فهي تلقى الاهتمام من طرف الشركات الإيطالية خاصة الطرق السريعة .

---

(1) سفيان بوعياد ، سبع قطاعات في صلب الإستراتيجية الجديدة ، جريدة الخبر اليومي، العدد 4927،(03 /02 / 2007 )، ص 06 .

(2) جلال بوعاتي ، الجزائر تخصص 1.2 مليار أورو لمشاريع الشراكة مع ايطاليا ، جريدة الخبر اليومي ، العدد 4785،( 19 /08/ 2006 )، ص 5.

**4- البنوك** : كان لاختفاء كافة البنوك الخاصة ذات الرأسمال الوطني مؤشرات لإعادة هيكلة هذا النظام بما يكفل سيطرة تدريجية للبنوك الأجنبية ، و من بين المؤشرات الدالة على ذلك[1] :

- ✓ شروع فروع البنوك الأجنبية في توسيع شبكاتها على التراب الوطني ، و مضاعفة عدد وكالاتها حيث ستتجاوز 100 وكالة في ظرف 3 سنوات ، و على رأسها البنوك الفرنسية إذ يتضمن برنامج الانتشار الخاص بالبنك الوطني الباريسي " باريبا " فتح 30 وكالة مقابل 50 وكالة لسويسي جنرال ، فضلا عن إعلان بنوك فرنسية أخرى مثل " إيكوراي " دخولها السوق الجزائرية ، و توسيع شبكات بنوك أخرى و فتح فروع لها مثل "ناتكسيس بنك " أو "البنك الشعبي" و "القرض الفلاحي" . يضاف إلى ذلك توسيع نشاط بنوك أوربية أخرى مثل البنك الإسباني " سانتداندر " الذي كلف بفتح رأسمال الجزائرية للاتصالات أو " روتشيلد " المكلف بفتح رأسمال القرض الشعبي الجزائري .
- ✓ فتح رأسمال ثلاث بنوك عمومية هي القرض الشعبي ، بنك التنمية المحلية ، و البنك الوطني الجزائري بنسبة 51 % .
- ✓ دخول البنوك الأجنبية في مجال قروض الاستهلاك بكل أصنافها و قروض السكن .
- ✓ دخول البنوك العربية كالسعودية ، الأردن، الكويت و الإمارات و نسجل في هذا الخصوص منح الاعتماد لبنك السلام الإماراتي في ماي 2006 .

للإشارة فقد وضع بنك الجزائر نظاما يحدد شروط تأسيس بنك أو مؤسسة مالية و شروط إقامة فرع بنك و مؤسسة مالية أجنبية ابتداء من سنة 2006[2] .

**إذن فالقطاع البنكي سيكون في أيدي البنوك الأجنبية في ظرف زمني قصير .**

**5- المحروقات و الكهرباء** : **تدعم قطاع المحروقات بصدور القانون 05-07 المؤرخ في أفريل 2005 ، و الذي أنهى احتكار الدولة ، و هذا ما أدى إلى وضع برامج للسنوات القادمة من طرف شركة سونطراك تقدر بعشرات الملايير من الدولارات من أجل استغلال حقول جديدة و رفع نسب الاسترجاع للمحروقات في الآبار القديمة ، و بناء أنابيب نقل غاز جديدة و رفع طاقة إنتاج قطاع البتروكيمياء [3] ، هذا الأخير الذي أصبح محل اهتمام العديد من الشركات العالمية مثل الشركة العالمية " أكسون مبيل " الأمريكية ، و شركة " سابك " السعودية ، يأتي هذا الاهتمام بعد استفادة المستثمرين الأجانب من تحفيزات مهمة في إطار قانون المحروقات الجديد حيث يمكنهم من الاستفادة من التخفيض الجبائي في مجال التنقيب و الاستغلال كما يمكنهم من أخذ الأغلبية في المصانع التي يتم إنجازها و المتمثلة في [4] :**

- ✓ **إنجاز مركب لمعالجة الوقود بطاقة إنتاج 4 مليون طن .**

---

[1] ص حفيظ ، البنوك الخاصة تختفي من الوجود ، المرجع السابق، ص 12 .

[2] لمزيد من المعلومات حول هذا النظام أنظر نظام رقم 06-02 المؤرخ في 24 / 9 / 2006 ، الجريدة الرسمية ، السنة 43 ، العدد 77 ، الجزائر، ( 02 / 12 /2006).

[3] http:// www.sabbahinvest.com le 13/08/2007.

[4] http://www.elkhabar.com le04/12/2007 .

- ✓ مشروع يفصل غاز البروبان من الهيدروجين لاستعمالها في إنتاج البوليبروبيلان .
- ✓ إنجاز بالشراكة مركب لإنتاج البنزين بطاقة 75ألف طن سنويا، و مركب إنتاج الكربونات الإيتلينية .

أما قطاع الكهرباء فإن سونلغاز للكهرباء و الغاز ستقوم بمشاريع في إطار الشراكة أو الاستثمار المباشر ، و يتعلق الأمر بإنجاز أو مصاحبة مخطط نمو و إنتاج الكهرباء بحوالي 6000 ميغاوات و هو ما يعني استثمارات تتجاوز 10 مليار دولار فضلا عن مضاعفة الشبكة الحالية لتوزيع الغاز بثلاث مرات .

و للإشارة يولي المتعاملون الأجانب اهتماما خاصا من قبل إجراءات القانون فيما يتعلق بمساهمتهم في رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية المكلفة بمختلف نشاطات الكهرباء و الغاز مع العلم بأن رأس مال فروع سونلغاز شركة بالأسهم مفتوح للشراكة أو المساهمة الخاصة المتنوعة أو لهما معا [1] .

6- **التأمينات** : يوجد في الجزائر27 شركة تأمين منها 16 شركة عمومية تمتلك أكثر من 75 % من سوق التأمينات بالإضافة إلى 11 شركة خاصة تمتلك أقل من 25 %من السوق .

يعرف قطاع التأمين في الجزائر تحولات هيكلية مهمة و عميقة على الصعيدين القانوني و التنظيمي ستسمح له بلعب دوره كاملا في المصاحبة و الحماية المالية للمشاريع الاستثمارية التي تنجز و تتمثل الانشغالات الرئيسية في تحفيز القطاع في الأمن المالي ، الإدارة الرشيدة لمؤسسات التأمين ، كما تم أخذ عملية مراقبة نشاط الشركات بعين الاعتبار من خلال اقتراح إنشاء بعض آليات المراقبة ، تكون مكلفة بتأمين قدرة وفاء شركات التأمين و تأمين حماية مصالح المؤمن لهم [2] .

عرفت الفترة الأخيرة تحرير قطاع التأمين على القطاع الخاص خاصة مع دخول عدد من الشركات الأجنبية السوق على خلفية التشريعات الجديدة المعتمدة في قانون التأمين و التي تتيح إمكانية فتح فروع لشركات أجنبية في هذا القطاع ، و تعد خوصصة أو فتح رأس مال الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين (CAAR ) التي أنشأت في 1963 و تمتلك الحكومة فيها 100 % من رأس المال بالإضافة إلى الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين مرحلة جديدة ستغير الموازين وسيكون للقطاع الخاص و خاصة الأجنبي مكانة أكبر[3] .

---

(1) دليل الاستثمار في الجزائر 2006 ، ص 54 على الموقع . www.andi.dz

(2) دليل الاستثمار في الجزائر2006،المرجع نفسه، ص 107 ، 113 .

(3) سفيان بوعياد ، الشروع في خوصصة الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين ، جريدة الخبر اليومي ، العدد 5053 ،( 01 /07/ 2007)، ص 6

**7- البناء و الأشغال العمومية :** في إطار التنمية هناك إعادة بعث مشروع إنجاز الطريق الذي يربط شرق البلاد بغربها و فك العزلة على مناطق الهضاب العليا و المناطق الجنوبية و بناء مطارات و موانئ جديدة ، و في قطاع السكن هناك مشروع إنجاز مليون وحدة سكنية في حدود 2009 هذا المشروع الذي سيحقق مكاسب جمة للمهندسين المعماريين في البناء وفق المقاييس العالمية في البناء المقاوم للزلازل ، و من جهة أخرى فإن سوق العقارات عرف بداية عمل شركة ضمان القروض العقارية و شركة إعادة التمويل الرهني في مجال القروض العقارية و الذي سيشجع المتعاملين في قطاع السكن على الشروع في التوسع و تنمية الاستثمار في هذا القطاع [1] .

**8- التكنولوجيا الحديثة** : تمثل الجزائر أكبر سوق للتكنولوجيا الحديثة للإعلام و الاتصال في منطقة حوض المتوسط ، و تشهد أقصى درجات النمو في قطاع الاتصال , إلا أنها متأخرة مقارنة بالبلدان المجاورة لذلك فقد تم إطلاق برنامج هام للتجهيز بـــ 10 مليون خط هاتفي نقال و 3 مليون خط ثابت إضافي ، و حوالي 3 مليون جهاز حاسوب لتجهيز المؤسسات التربوية ، البنوك ، الإدارات و البيوت و هذا البرنامج مفتوح لمساهمة المستثمرين الأجانب [2] .

إذن فالفترة محل الدراسة قد سمحت بإعطاء فرص و آفاق للاستثمار الأجنبي المباشر و مساهمته في التنمية الاقتصادية ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ( 2005-2009 ) الذي يتوقع أن يحقق التنمية المرجوة من برمجته في حدود سنة 2010 .

## ♣ المطلب الرابع : السياحة فرص غير مستغلة.

يحظى قطاع السياحة بأهمية خاصة باعتباره أحد القطاعات التي يمكن الاعتماد عليها لزيادة و تنويع مصادر الدخل الوطني، حيث تتوفر في الجزائر العديد من مقومات الجذب السياحي ، و تعمل الدولة على زيادة الاستثمارات الموجهة له و العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

**1- المقومات السياحية في الجزائر :**

**1-1- الموقع الجغرافي :** إن الموقع الجغرافي للجزائر يمكنها من وضع أسس متينة وقاعدة هيكلية صلبة فيما يتعلق بإحداث تنمية سياحية متواصلة و مستقرة [3] .

**1-2- الحمامات المعدنية:** يقدر عدد الحمامات المعدنية ب 202 مورد مياه حراري صنفت حسب طبيعتها الفيزيائية على النحو التالي[4] :

- ✓ 136 مورد لمياه حرارية ذات أهمية محلية .
- ✓ 55 مورد لمياه حرارية معدنية ذات أهمية جهوية.

---

(1) دليل الاستثمار في الجزائر 2006 ، المرجع السابق، ص 53-113.

(2) دليل الاستثمار في الجزائر 2006 ، المرجع نفسه ، ص 107 .

(3) راجع المبحث الأول من هذا الفصل .

(4) سعدون بو كابوس ،دور القطاع السياحي في تنمية قطاع الصناعات التقليدية و الحرف في الجزائر ، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 03 ،دار الخلدونية ، الجزائر، 2004 ، ص 109 .

✓ 11 مورد لمياه معدنية ذات أهمية وطنية .

**1-3- التراث الثقافي** : تتوفر الجزائر على أكثر المناطق الأثرية المنتشرة في حوض المتوسط ، و تتجلى هذه الثروة حسب تصنيف منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم الثقافية إلى سبع مناطق أثرية ضمن التراث العالمي و هي منطقة الطاسيلي ، تيبازة ، تيمقاد ، قلعة بني حماد ، وادي ميزاب ، حي القصبة بالإضافة إلى امتداد المناطق الساحلية من الساحل إلى الصحراء الذي سمح بإتاحة فرص عديدة لمزاولة النشاط السياحي طيلة أيام السنة [1] .

**1-4- الصناعة التقليدية** : يوجد في الجزائر 180.000 حرفي ، و هو رقم ضئيل بالمقارنة مع تونس التي تسجل 500.000 حرفي و المغرب 1.5 مليون حرفي [2] .

تشمل الصناعة التقليدية في الجزائر فرع الزرابي و الأنسجة ، نشاط النحاسيات ، و الألبسة التقليدية ، الطرز ، صناعة الحلي ، الخزف الفني ، صناعة الجلود ، الخشب المنحوت ، صناعة الفخار ، صناعة السلاسل ، نشاط الآلات الموسيقية ، صناعة الزجاج [3] .

**1-5- قدرات الإيواء** : تمتلك الجزائر 84 فندقا مصنفا و قرابة 60 آخر غير مصنف ، العديد منها موروث من عهد الاستعمار ، بينما تمتلك العاصمة 4 فنادق من 5 نجوم [4] .

**2- واقع السياحة في الجزائر :**

جاءت الجزائر في المرتبة 93 من الترتيب العالمي السنوي لمؤشر المنافسة الخاصة بالسياحة و السفر لعام 2006 متأخرة عن عدد كبير من دول العربية منها موريتانيا التي احتلت المرتبة 92 من بين 124 دولة حصلت فيها تونس على المرتبة 34 و المغرب على المرتبة 47 ، كما أن الجزائر قد جاءت في المرتبة 147 من حيث حصة السياحة من الناتج المحلي الخام من بين 174 دولة ، بينما جاءت تونس في المرتبة 39 و المغرب في المرتبة 42 ، و رغم تحسن عدد السياح في الجزائر الذي يبلغ 23.1 مليون سائح من بين 800 مليون سائح للدول في العالم – بلغ عدد السياح الأجانب مليون و نصف سائح أما الباقي فهم سياح مغتربون مقارنة بمليون و 203 ألف سائح سنة 2004 – إلا أن الحصة الجزائرية لا تزال تقدر بـــ 2 % من التدفقات السياحية و جنت الجزائر عائدات بلغت 105 مليون أورو مقابل 9.4 مليار أورو لمصر و 1.3مليار أورو للمغرب ، و تمثل نفقات السياحة في الجزائر 8.4 % من إجمالي نفقات السياحة في المنطقة ، أما مقبوضات الجزائر من الصناعة السياحية العالمية فبلغت 500 مليار دولار سنة 2004 أما عن مستوى التشغيل فإن القطاع يشغل أكثر من 200 ألف عامل ، و يمثل حوالي 6.5% من نسبة التشغيل المباشر و غير المباشر [5] ، و تشير الإحصائيات بأن نسبة المستخدمين في إدارات القطاع السياحي تصل

---

(1) المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، مشروع تقرير حول المساهمة من أجل تحديد السياسة السياحية الوطنية ، الدورة 16 ، نوفمبر 2000 ، ص 80 .

(2) المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، المرجع نفسه ، ص 81 .

(3) سعدون بوكابوس، المرجع السابق ، ص 112 .

(4) حفيظ ، التكوين مفتاح نجاح السياحة و الفندقة الجزائرية ، جريدة الخبر اليومي ، العدد 2898 ،( 21 /06/ 2005 )، ص 6 .

(5) عبد الحق عباس ، السياحة و الجزائر .... فرص غير مستغلة ، على الموقع
http://www.annabaa.org/nba news/60/253 htm le 15/05/2007 .

24 % بينما لا ينبغي أن تتجاوز هذه النسبة 7 % وفقا للمعايير الدولية، يضاف إلى ذلك أن نسبة 50 % من المستخدمين يفتقدون إلى المؤهلات في الوقت الذي يفترض ألا تتجاوز هذه النسبة 20 % [1] .

3- **نقاط الضعف** :أهم نقاط ضعف السياحة في الجزائر تتمثل فيما يلي [2] :

- ✓ نوعية الخدمات غير تنافسية .
- ✓ القدرة على التكيف من الناحية النوعية و الكمية ضعيفة .
- ✓ قلة الاحترافية و نقص التكوين و التأهيل للموارد البشرية .
- ✓ قدرات الإيواء لم تتجاوز 81 ألف سرير مقابل 230 ألف في تونس و 150 ألف في المغرب .
- ✓ وزن القطاع العام و الإدارة البيروقراطية لا تزال تمثل عبئا ثقيلا .
- ✓ 90 % من الحضيرة الفندقية لا تستجيب للمقاييس الدولية .
- ✓ كلفة الإقامة السياحية لا تزال مرتفعة ، إذ بينما يمكن الإقامة بمعدل 300 دولار في المكسيك و 300 أورو في أوربا لمدة ثلاثة أيام إلى أربعة أيام ، فأن متوسط الإقامة في الجزائر لثلاثة أيام تفوق 800 إلى 1000 أورو [3].

**4- آفاق الاستثمار الأجنبي في تنمية القطاع السياحي :**

أعطت الجزائر اهتماما كبيرا للقطاع السياحي في الفترة الأخيرة نظرا لأهميته الاقتصادية و الاجتماعية على حد السواء خاصة مع مطلع الألفية ، و هي تحاول إعادة بعث هذا القطاع ليشكل مصدرا معتبرا للمداخيل خارج قطاع المحروقات ، بعد أن عرف هذا الأخير توقف تام خلال أكثر من عشرية .

و لتحقيق انفتاح هذا القطاع على الاستثمار الأجنبي المباشر قامت الجزائر سنة 2000 بعرض حوالي 50 مرفقا سياحيا للخوصصة الكلية أو الجزئية أو عقود الإدارة المختلفة [4] .

كما قامت بسن تشريعات و قوانين لتشجيع هذا الاستثمار و من أهمها القانون 01-2003 الذي جاء من أجل إنعاش هذا القطاع حيث نصت المادة الثانية منه على الأهداف التالية [5] :

- ✓ خلق محيط ملائم و ضروري لترقية الاستثمار و تطوير الشراكة في مجال السياحة و إدخال الجزائر كمنطقة سياحية في السوق الدولية عن طريق تطوير الصورة السياحية .
- ✓ تنويع العرض السياحي ، و تطوير أشكال جديدة للنشاطات السياحية بالإضافة إلى تثمين القدرات الطبيعية و الثقافية و التاريخية .

---

[1] صالح فلاحي ، النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي ، مداخلة في ملتقى حول الاقتصاد الجزائري و الألفية الثالثة ، جامعة البليدة ، ص 8 .

[2] عبد الحق عباس ، المرجع السابق .

[3] ص حفيظ ، المرجع السابق ، ص 6 .

[4] www.orado.org.le20/11/2006.

[5] القانون 01-2003 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بالتنمية المستديمة للسياحة ، الجريدة الرسمية ، العدد 11 ، 19 فيفري 2003 ، ص 3 .

و قد أكد وزير السياحة على الأهمية القصوى التي تكتسبها عملية ضبط إستراتيجية وطنية واضحة في الميدان و كذا ترقية الاستثمار و الشراكة ، و قد صادق المجلس الشعبي الوطني على مشروع التوسع و المواقع للسياحة مع تسجيل 31 تعديلا على نص القانون السابق (1) .

إلا أن السياسة المتبعة قد أثبتت محدوديتها و لم تحقق النتائج المرجوة منها و مع ذلك فهناك تفاؤل من طرف وزارة السياحة في الإستراتيجية القطاعية إلى غاية 2015 التي ستمكن البلاد من استقبال 4 ملايين سائح ، في حين يبلغ عددهم في حوض المتوسط 24 مليون سائح سنة 2020 ، و لتدارك العجز يجب على الجهات الوصية ضرورة التعامل مع العقار السياحي بحذر نظرا لحساسيته الكبيرة ، كون قطاع السياحة يعتبر قطاعا أفقيا يحتاج إلى تداخل مختلف القطاعات خاصة منها قطاع الأشغال العمومية الذي يوفر البنية التحتية ، مع إعطاء الأولوية لتوفير و تأهيل الهياكل ، و في ظل هذا التوجه تشهد المرحلة الراهنة في مجال التنافس بهدف الرفع من قدرات الاستقبال من خلال توسيع الاستثمارات و تشجيعها ، حيث تشير آخر الأرقام إلى وجود أكثر من 800 طلب على مستوى الوزارة داخل مناطق التوسيع السياحي غير أنها لم ترق لأن تكون استثمارات في مستوى القطاع ، و أن 40 طلبا للاستثمار فقط لقي ردا إيجابيا ، فيما يوجد 300 مشروع سياحي ينجز خارج مناطق التوسع السياحي منها استثمـــارات لشركـــة سيدار السعودية بزرالدة ، و قرية سياحية بخمسة آلاف سرير لنفس الشركة بزموري ، ومشاريع ضخمة لخليجيين بمنطقة العقيد عباس في تيبازة (2) ، و هناك نوايا لمجموعة إماراتية في بناء سبعين برجا إداريا ، و بناء برج فريد من نوعه أعلى وأضخم برج في المتوسط بحيث يعكس الهوية الجزائرية (3) .

كما أن الجزائر ستقوم بشراكة مع تونس حيث ستضع هذه الأخيرة تجربتها التي ستتخذها الجزائر كنموذج في خدمة المستثمرين السياحيين الجزائريين ، و سيوضع برنامج للتعاون في مجالات التدريب و الهندسة السياحية و الترويج للمنتوج السياحي و التسويق للاستثمار و الشراكة (4) .

يتضح أن القطاع السياحي و رغم أهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية للجزائر إلا أنه عرف حالة جمود في السنوات السابقة و أن السياسة المتبعة قد أثبتت محدوديتها و نلمس ذلك من خلال ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى هذا القطاع (5) ، لكن هناك آفاق واسعة لاستغلاله في السنوات القادمة ، و على الجزائر أن تقوم بتوفير المناخ الملائم لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى هذا القطاع وتجسيد المشاريع المقترحة على أرض الواقع و إزالة كل العقبات التي قد تعترضها أثناء التنفيذ بالإضافة إلى ذلك فعلى الدولة أن توفر الأمن و الاستقرار السياسي الذي يعتبر عنصرا هاما بالنسبة للمستثمرين الأجانب .

---

(1) قرزيز محمود ، واقع قطاع السياحة في الجزائر و دوره في تمويل الجماعات المحلية لمشاريع التنمية على الموقع : http://www.univ-batna.dz/fac_economie/faculte/interventions/gurzz.docle15/08/2007.

(2) عبد الحق عباس ، المرجع السابق .

(3) http://www.elchoroukonline.com , المرجع السابق

(4) جلال بوعاتي، الجزائر تستوحي خطة تنمية قطاعها السياحي من التجربة التونسية ، جريدة الخبر اليومي ، العدد 4825 ، 28/10/ 2006 ، ص.17

(5) راجع المبحث الثاني من هذا الفصل .

# خلاصة الفصل الثالث

عملت الجزائر في الفترة الأخيرة على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بمنحه الكثير من المزايا و الحوافز من خلال النظام القانوني ، و الإصلاحات الاقتصادية ، و الخضوع إلى متطلبات الاندماج في السوق العالمية و خاصة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي تهدف إلى إلغاء الحواجز الجمركية ، على حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال ، و في ظل ضعف المؤسسات المحلية فإن هذا سيؤدي إلى عدم قدرتها على المنافسة الدولية و هذا ما سيجعل الاقتصاد الجزائري في وضع خطير خاصة و أنه يعتمد على إيرادات المحروقات التي تعتبر موارد ناضبة بمرور الزمن ، كما أن المؤسسات الدولية هي التي تتحكم في أسعارها .

من هذا المنطلق تظهر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كحل أساسي لإعطاء نوع من القوة للمؤسسات الوطنية في إطار الشراكة ، و تنوع القطاعات الاقتصادية ، و رغم أن هذا الأخير مازال يهتم بالقطاع النفطي و له مساهمة محدودة في خلق فرص العمالة إلا أن هناك آفاق واسعة أمامه في جميع القطاعات ، خاصة القطاع السياحي الذي سيكون بديلا لقطاع المحروقات إذا استطاعت الجزائر تنميته بمساهمة المستثمرين الأجانب .

# الخاتمة العامة

برهنت المنافسة الحادة بين الدول النامية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر على مدى أهميتـه كبديل للاقتراض الخارجي وكعنصر فعال في التنمية الاقتصادية ، من خلال مساهمته فـي خلـق الفـرص الاستثمارية و زيادة فرص العمل ونقل التكنلوجيا والنفاذ إلى أسواق الائتمان و التصدير بالإضافة إلى تأهيل المؤسسات المحلية من خلال الشراكة .

وهذا لا يتحقق إلا إذا استطاعت الدولة الاختيار والتوجيه الأنسب لهذا الاستثمار ومدى قـدرتها علـى تقييم جدواه ومنافعه الاقتصادية إضافة إلى رسم السياسة الملائمة وتهيئة المناخ المناسب له باعتباره مكمـل للاستثمار المحلي وليس بديلا عنه، و لعل العديد من الشواهد الميدانية تؤكد قدرة بعض الاقتصاديات الناشئة على أخذ مكانتها في السوق الدولية .

وبما أن الجزائر دولة نامية تسعى لتحقيق تنميتها الاقتصادية واكتساب حصة في السوق الدولية فقـد انفتحت على العالم الخارجي إذ قامت بتسريع مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجـارة و دخـول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي حيز التنفيذ وما تقتضيه هذه المتغيرات من تحرير للتجارة الدولية و إلغاء الحواجز الجمركية على تدفق السلع و الخدمات هذا مايجعل الاقتصاد الجزائري في وضع خطير فـي ظـل ضعف المؤسسات المحلية التي تجد نفسها غير قادرة على المنافسة الدولية لذلك فقد تبنت في الفترة الأخيـرة نظاما قانونيا ومؤسساتيا يمثل حجر الأساس في تنمية مستدامة للاستثمار الأجنبي المباشر .

وتبعا لما تم ذكره فإن اختبار الفرضيات على النحو التالي :

– الفرضية الأولى تم اختبارها في الفصل الأول و قد تحققنا من أن الموارد الطبيعية تعتبر كمحرك أساسي لقرار الاستثمار فارتفاع أسعار النفط في الآونة الأخيرة أدى إلى زيادة التدفقات نحو هذا القطاع و قد تجلـى ذلك في الفصل الثالث ، فارتفاع أسعار النفط ساهم في تحسن المناخ الاستثماري في الجزائر مما أدى إلـى زيادة التدفقات .

– الفرضية الثانية و قد تأكدنا من صحتها في الفصل الأول إذ أن الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا حيويا للتدفقات المالية الدولية و الأكثر استقرارا و بذلك فهو بديل للاقتراض الخارجي و تجلى ذلك فـي الفـصل الثاني من خلال مساهمته في تحقيق أهداف التنمية كمكمل للاستثمار المحلي و اكساب الاقتصاد ميزة تنافسية تمكن من الاندماج في السوق الدولية .

– الفرضية الثالثة و تأكدنا من صحتها في الفصل الثالث حيث نجحت الجزائر في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي و تطبيق مفهوم الخوصصة المتدرجة و إعطاء مكانة للقطاع الخاص بفضل عائدات المحروقات و هذا ما أدى إلى تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على جذب الاستثمارات الأجنبية .

– الفرضية الرابعة أثبتت عدم صحتها في الفصل الثالث فالمشكل الأمني لم يعد مطروحا في الجزائر نتيجة الجهود التي بذلها رئيس الجمهورية و المتمثلة في قانون السلم و المصالحة الوطنية و فـي الفـصل الأول أكدت أحداث 11 سبتمبر 2001 أن القضية الأمنية قضية دولية .

وعلى ضوء ما تم ذكره نستخلص النتائج التالية :

– الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر استقرارا في الدول النامية المضيفة من أشكال الاستثمار الأجنبي الأخرى لأنه يتضمن امتلاك المستثمر الأجنبي المصانع والموجودات التي من الصعوبة بيعها في الأجل القصير بالتالي فهو يقلل من احتمال التعرض للأزمات المالية باعتبار تدفقاته أقل تقلبا من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الأخرى .

– تستحوذ الدول المتقدمة على النصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء الواردة أو الصادرة و هذا نتيجة توفر المناخ الملائم في هذه الدول .

– انتعاش التدفقات للدول النامية في الفترة الأخيرة إذ ارتفعت من 113.300 مليار دولار سنة 1995 إلى 334.285 مليار دولار سنة 2005 ، و هذا نتيجة تبني البرامج الاصلاحية والانفتاح على العالم الخارجي إلا أن هذه التدفقات تتميز بالاختلال فهي تتركز في دول جنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية

– ارتفاع التدفقات الصادرة من الدول النامية في الفترة الأخيرة ، إذ بلغ مجموع ما تدفق سنة 2004 (133مليار$ ) أي ما يعادل 17 % من الإجمالي العالمي ، وهذا يدل على زيادة اندماجها في السوق الدولية.

– تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع الخدمات إذ بلغ نصيبه في السنوات الأولى من الألفية الثالثة 67 % ، و ذلك نتيجة ارتفاع عمليات الاندماج والتملك التي مثلت نسبة 68.25 % من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا خلال الفترة (1995–2005 ) .

– تحسن التدفقات للدول العربية في الفترة الأخيرة إذ ارتفعت من 0.08 % من الإجمالي الوارد عالميا سنة 1995 إلى 4.11 % سنة 2005 ، و هذا نتيجة الاستمرار في الاصلاحات الاقتصادية و انتعاش الاستثمارات البينية إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة بالدول المتقدمة .

– هناك علاقة ايجابية بين زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و زيادة الصادرات و كمثال على ذلك ارتفاع مساهمة هذا الاستثمار في زيادة الصادرات السلعية للصين من 18% إلى 50 % خلال الفترة (1991–2001) .

– مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة جد محدودة في خلق فرص العمالة فوفق إحصائيات 1981 فهذه الاستثمارات لم توظف سوى 4 مليون عامل في الدول النامية أي ما يعادل 5 % من إجمالي القوة العاملة على مستوى العالم .

– الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاقتصاديات النامية و المنتمي إلى الدول النامية قد يكون أكثر ايجابية من نظيره المنتمي إلى الدول المتقدمة و أحسن مثال على ذلك ما قامت به الصين في السودان .

– إن التنافس على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و تحفيز مبادرة القطاع الخاص يستند بشكل مباشر على نجاح جهود تحسين مناخ الاستثمار و ملاءمة البيئة الاقتصادية .

– الاستثمار الأجنبي المباشر ليس دائما نعمة قد يتحول إلى نقمة إذا لم تقم الدولة بالتوجيه الأنسب له وأهم آثاره السلبية تتمثل في :

- تحويل الأموال
- زيادة الاستهلاك
- ارتفاع معدلات التضخم .
- تلوث البيئة .

– رغم انفتاح الاقتصاد الجزائري و تبنيه الاصلاحات الاقتصادية في الفترة الأخيرة و منحه الكثيــر مــن الامتيازات إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ظلت محدودة مقارنة مع كل من تــونس و المغــرب خلال الفترة (2000-2005) تدفق إليها 529.6 مليون $ مقابل 995.3 مليون$ إلى المغــرب و 409.1 مليون $ إلى تونس –رغم صغر مساحتها و ضيق سوقها المحلي– وهذا نتيجة العراقيل التي مازالت ترهق المستثمر الأجنبي في الجزائر و أهمها البيروقراطية و الفساد الإداري و كثرة الاجراءات و تعقيدها .

– لم تحقق الاستثمارات الأجنبية المباشرة النتائج المرجوة منها في الجزائر خلال الفتــرة (1999-2006) في خلق فرص العمالة و زيادة الصادرات و التقليل من الواردات إذ اتجه معظمها إلى قطاع المحروقــات الذي لا يعني التنمية نتيجة تحكم الأسواق الدولية في أسعارها .

– النظر إلى القطاع السياحي كصناعة متكاملة ذات أهمية إستراتيجية في ضوء انفتاح جميــع القطاعــات الاقتصادية في الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر .

– هناك اهتمام واضح من طرف المستثمرين العرب على الاستثمار في الجزائر في العديد مــن الأنــشطة خاصة مصر ، المملكة العربية السعودية ، الكويت و الإمارات العربية المتحدة .

و من خلال النتائج المتوصل إليها نقترح مايلي :

## اقتراحات لتحسين مناخ الاستثمار :

– المواصلة في تطوير البنية الأساسية نظرا لأهميتها في ترويج وتحسين بيئة الأعمال وجــذب الاســتثمار الأجنبي المباشر .

– ضرورة الإصلاح المالي والبنكي و السماح للقطاع الخاص الأجنبي بإنشاء البنوك ضمن قواعد وضوابط تحددها التشريعات واسناد تنفيذها إلى سلطة نقدية كفؤة ومستقلة وجذب شركاء استراتيجيين لنقــل الخبــرة وتقنيات الإدارة والعمل والتنظيم ليقوم القطاع البنكي بدوره والتركيز علــى الرقابــة الفعالــة و الــسرية المصرفية .

– ضرورة الرفع من كفاءة العاملين في الأجهزة العامة وتنظيم هذه الأجهزة بشكل يضع حدا لكافة مظاهر البيروقراطية والفساد الإداري و يرفع من مستوى أداء الإدارات الرسمية و تبسيط كافة إجراءات العمل

المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر على أن يكون استقبال طلبات المستثمرين الأجانب و دراســتها و الـــرد عليها الكترونيا .

– الإسراع في تنفيذ برامج الخوصصة لتفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي و اقتــصار دور الدولة على معالجة التشريعات التي تعيق عمل آليات السوق .

– ضرورة وضع برامج ترويجية للتعريف بالفرص الاستثمارية والصناعات الجاذبة للاســتثمار الأجنبــي المباشر وإضفاء صفة الاستمرارية عليها و تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية التي لهــا دور فــي عمليات الترويج للمشروعات الاستثمارية مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار و المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

– ضرورة قيام منظمات أصحاب الأعمال وخصوصا غرف التجارة والصناعة و الزراعة بدور مكمل في تحسين البيئة الاقتصادية و المشاركة في توجيه السياسات الاقتصادية لمواجهة مشاكل القطــاع الخــاص و تولي أنشطة تسويق الفرص الاستثمارية بالاعتماد على التقنية الحديثة في تقديم المعلومات و البيانات على القطاعات الاقتصادية .

– ضـــــرورة المحافظـــــة علـــــى اســـــتقرار التـــشريعات و القـــوانين واتـــسامها بالوضـــــوح والشفافية .

**اقتراحات للاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر :**

– ضرورة تغير هيكل الاعتماد على التمويل الأجنبي من الاعتماد على القروض إلى الاســتثمار الأجنبــي المباشر كمصدر رئيسي لتمويل التنمية الاقتصادية و ذلك للمزايا التي يتمتع بها لكن ذلك يتطلب أخذ الكثير من الحيطة و الحذر فيما يتعلق بالآثار السلبية التي قد تنجم عنه .

– ضرورة إتباع سياسة انتقائية في تشجيع هذا الاستثمار بحيث تعطى الحوافز بشكل أكبر للأنــشطة التــي ترغب الدولة في اجتذابه إليها .

– منح معاملة تفضيلية للاستثمار الذي ينتج بغرض التصدير .

– منح معاملة تفضيلية للاستثمار الذي يقدم برامج لتأهيل و تدريب العمال المحليين بما يمكــن مــن رفــع انتاجيتها و كذلك القدرة على استعاب التقنية الحديثة و الذي يعمل على نقل و توطين التكنولوجيــا المتقدمــة و المهارات المعرفية .

– تشجيع إقامة الروابط الأمامية و الخلفية بين المشاريع و الصناعات المحلية من جهة و مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى لما لذلك من فوائد تعمــيم المهــارات و التكنولوجيــا علــى المــشاريع و الصناعات المحلية .

– ضرورة إحلال الجباية العادية محل الجباية غير العادية بتنويع القطاعات الاقتصادية و توســيع آفــاق الشراكة بين القطاع العام و الخاص سواءا كان محليا أو أجنبيا .

- ضرورة تنمية علاقات الشراكة مع الاتحاد الأوربي و دراسة تجاربه للنهوض بالقطـــاع الـسياحي فـــي الجزائر الذي سيكون بديلا لقطاع المحروقات على المدى الطويل .
- ضرورة منح حوافز أكبر للاستثمارات الصادرة من الدول النامية لأنها أكثـــر إيجابيـــة علـــى التنميـــة الاقتصادية.

و في الأخير تبقى هذه الدراسة محاولة لتقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنميـــة الاقتصادية في الدول النامية و التنبيه أو التحذير من الآثار السلبية التي قد تنجم عنه نتيجة عـــدم الاهتمـــام بتوجيهه وفق مقتضيات التنمية الاقتصادية لكل بلد .

كما أننا حاولنا تقييم أهم المجهودات التي قامت بها الجزائر في الفترة (1999-2006) مـــن أجـــل جعل المناخ الاستثماري أكثر مواتاة بالنسبة للمستثمرين الأجانب و الوقوف على أهم العوائق التي مازالـــت ترهق هؤلاء المستثمرين، إضافة إلى إبراز أهم الفرص المتاحة أمامهم في الاقتـــصاد الجزائـــري ضـــمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009) ، وهي بذلك تفتح المجال أمام دراسات قادمة تركز على :

- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أهداف البرامج التنموية في الجزائر في الآفاق القادمة .
- أثر الشراكة مع الاتحاد الأوربي على تنمية القطاع السياحي في الجزائر .

كما أن هذا البحث يفتح آفاق الدراسة في ميدان التعاون جنوب جنوب بصفة عامة , وبـــين المـــشرق و المغرب العربيين بصفة خاصة لخلق شروط أفضل للتكامل العربي و التفاعل الايجابي مـــع المجموعـــات الاقتصادية الدولية.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### المراجع باللغة العربية :

**الكتب :**


1 – أحمد هني ، اقتصاد الجزائر المستقلة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1997 .

2 – أحمد محمد مندور ، أحمد رمضان نعمة الله ، المشكلات الاقتصادية للموارد و البيئة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1996.

3 – إسماعيل قيرة ، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، عين مليلة ، دون ذكر سنة النشر.

4 – أميرة حسب الله محمد ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية ( دراسة مقارنة) ،الدار الجامعية ، القاهرة( 2004 – 2005 ).

5 – أمين رشيد كينونة ، الاقتصاد الدولي ، مطبعة بغداد للنشر (الطبعة الأولى) ، بغداد ، 1980 .

6 – ب برنيه ، أ. سيمون ، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع ، مصر ، 1989 .

7 – توماس ماير جيمس س . دوسينبري ، النقود و البنوك والاقتصاد ، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق ، جامعة المنصورة ، مصر، دون ذكر سنة النشر .

8 – حامد عبد المجيد دراز ، السياسات المالية ، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية ، 2000.

9 – رمزي زكي ، أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، 1978 .

10 – رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة ( تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة) ، دار المعرفة الكويت،1997.

11 – رزين الدين عبد المقصود، البيئة والإنسان ( علاقات و مشكلات ) ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، 1981 .

12 – رشيد واضح ، علاقات العمل في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، دار هومة للنشر و الطباعة والتوزيع ، الجزائر 2003 .

13 – رضا عبد السلام ،محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ( دراسة مقارنة ) ، دار السلام المنصورة ، مصر ، 2002 .

14 – سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي ، الدار المصرية اللبنانية (الطبعة الثالثة) ، 1989 .

15 – ساكر محمد العربي ، محاضرات في الاقتصاد الكلي ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2005.

16 – سرمد كوكب الجميل ، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية ، دار حامد للنشر (الطبعة الأولى) ، عمان ، 2000.

17 –سعد طه علام ، التنمية ....و الدولة ، دار طيبة للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2003 .

18 – سليمان المنذري ، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة ، مكتبة مدبولي للنشر (الطبعة الثانية) ، مصر ، 2004 .

19 – شوقي ناجي جواد ، إدارة الأعمال الدولية ( مدخل تتابعي )، الأهلية للنشر و التوزيع (الطبعة الأولى)، القاهرة ،2002.

20 – صلاح الدين حسن السيسي ، الشركات متعددة الجنسيات و حكم العالم ، عالم الكتب للنشر (الطبعة الأولى) ، الإسكندرية 2003 .

21 – ضياء مجيد الموسوي ، العولمة واقتصاد السوق الحرة ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر ، 2003 .

22 – عبد السلام أبو قحف ، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1989 .

23 – عبد السلام أبو قحف ،اقتصاديات الاستثمار الدولي ،المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، 1992 .

24 – عبد السلام أبو قحف ، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية ، مكتبة الإشعاع للنشر( الطبعة الأولى) ، القاهرة ، 1998 .

25 – عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، مؤسسة شباب الجامعة (الطبعة الأولى) ، الإسكندرية، 2001.

26 – عبد السلام أبو قحف ، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2003 .

27 – عبد السلام أبو قحف ، أساسيات إدارة الأعمال الدولية ( الأصول التعليمية و الأدلة التطبيقية ) ، منشورات الحلبي الحقوقية (الطبعة الثانية) ، مصر ، 2003 .

28– عبد السلام أبو قحف اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي ،الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2003.

29 – عبد السلام أبو قحف ، سياسات واستراتيجيات الأعمال ، الدار الجامعية ، القاهرة ، 2004 .

30 – عبد الرحمان يسري احمد ، الاقتصاديات الدولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2007 .

31 – عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ،مصر (2002–2003) .

32 – عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مصطفى إبراهيم محب ذكي ، قضايا اقتصادية معاصرة ، قسم الاقتصاد للنشر، جامعة الإسكندرية ، ( 2004 –2005 ).

33 – عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر ، 2003.

34– عبد المجيد الصالحين و آخرون ، العولمة من منظور شرعي ، دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2002 .

35 – عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عملياتها ، إداراتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 .

36 – عبد المطلب عبد الحميد ، النظرية الاقتصادية ( تحليل جزئي وكلي للمبادئ ) ، الدار الجامعية ، مصر ، 2001 .

37 – عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ( تحليل كلي ) ، مجموعة النيل العربية للنشر ، مصر ، 2002 .

38 – عبد المطلب عبد الخميد ، النظام الاقتصادي العلمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد احداث 11 ديسمبر 2001 ، مجموعة النيل العربية (الطبعة الأولى) ، مصر ، 2003 .

39 – عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المشاركة الدولية ( من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز ) ، الدار الجامعية ، مصر ،2006 .

40 – عبد اللطيف بن أشنهو ، الجزائر اليوم بلد ناجح ، دار ألفا ، الجزائر ، فيفري 2004 .

41 –عرفات تقي الحسيني التمويل الدولي ، دار مجدلاوي ، عمان ، الأردن ، 1999 .

42 – عدي قصور ، مشكلات التنمية و معوقات التكامل الاقتصادي العربي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 1983 .

43 – عماد صالح سلام ، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية و العالمية و التنمية المتواصلة ، شركة أبو ضبي للطباعة و النشر ، أبو ضبي ، 2002 .

44 – علي عباس ، إدارة الأعمال الدولية ( الإطار العام )، دار حامد للنشر( الطبعة الأولى) ، الأردن ، 2003.

45 – علي محمد منصور ، مبادئ الإدارة ، مجموعة النيل العربية (الطبعة الأولى) ،القاهرة ، 1999.

46 – عليوش كمال قربوع ، قانون الاستثمارات في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون ، الجزائر ، 1999 .

47 – فريد النجار ، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي ، مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة ، 2000 .

48 – فريد النجار ، إدارة الأعمال الاقتصادية و العالمية ( مفاتيح التنافسية و التنمية المتواصلة) ، مؤسسة شباب الجامعة , الإسكندرية ، 2004 .

49 – فريد النجار ، إدارة الأعمال الدولية و العالمية ،الدار الجامعية ، مصر ، 2007 .

50 – ف دوجلاس موسشيت ، مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة بهاء شاهين ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية (الطبعة الأولى) ، مصر ، 2000 .

51 – قادري عبد العزيز ، الاستثمارات الدولية ( التحكيم التجاري الدولي ) ،دار هومة للنشر ، الجزائـــر ، 2004 .

52 – كامل بكري ، التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1988 .

53 – كامل بكري ، مبادئ الاقتصاد ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1998 .

54 – كامل بكري ، رمضان مقلة محمد سيد عابد ، إيمان عطية ناصف ، مبادئ الاقتصاد الكلـــي ، الـــدار الجامعية ، الإسكندرية 2000 .

55 – مالكمز جبلز ، مايكل رومر دوايت ، بيركنز دونالد سنودجراس ، اقتصاديات التنمية ، تعريـــب طـــه عبد الله منصور ، عبد العظيم مصطفى ، دار المريخ ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1995 .

56 – ماهر كنج شكري ، مروان عوض ، المالية الدولية ، دار حامد(الطبعة الأولى) ، عمـــان ، الأردن ، 2004.

57 – محمد أحمد الداوي ، التخلف الاقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بـــن عكنـــون ، الجزائـــر ، 1983 .

58–محمد بلقاسم حسن بهلول ، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية ،مطبعة دحلب ، الجزائر، 1993 .

59 – محمد ناظم الحنفي ، الإصلاح الاقتصادي و تحديات التنمية ، دون ذكر دار النشر، 1992.

60 – محمد مروان السمان ، محمد ظافر محبك ، أحمد زهير شامية ، مبادئ التحليل الاقتـــصادي الكلـــي و الجزئي ، مكتبة الثقافة للنشر و التوزيع ، بيروت ، 1998 .

61 – محمد محروس إسماعيل ، أحمد رضا نعمة الله ، عفاف عبد العزيز عابد ، مدخل إلـــى اقتـــصاديات الموارد و البيئة ، قسم الاقتصاد للنشر ، جامعة الإسكندرية , 1999 .

62 – محمد عبد العزيز عجمية , إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية ( دراسة نظرية و تطبيقيـــة ) ، قسم الاقتصاد للنشر جامعة الإسكندرية ، 2003 .

63 – محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ( مفهومها نظرياتهـــا سياســـاتها ) الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 .

64 – مريم احمد مصطفى ، احسان حفيظي , قضايا التنمية في الدول الناميـــة ، دار المعرفـــة الجامعيـــة ، مصر ، 2005 .

65 – مشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، تعريب ومراجعة محمود حسن محمود ، حامد عبد الرزاق ، دار المريخ ، الرياض المملكة العربية السعودية ، 2005 .

66 – نزيه عبد المقصود مبروك ، الاثار الاقتـــصادية للاســـتثمارات الأجنبيـــة ، دار الفكـــر الجـــامعي، الإسكندرية، 2007 .

67 – وداد احمد كيكسو ، العولمة والتنمية الاقتصادية ( نشأتها تأثيرها تطورها ) ، دار فارس للنشر (الطبعة

الأولى) ، بيروت 2002 .

68 – هاني حامد الضمور ، التسويق الدولي ، دار وائل للنشر (الطبعة الثالثة) ، الأردن ، 2004 .

69 – يلماظ أكيوز ، الدول النامية و التجارة العالمية ، تعريب السيد احمد عبد الخالق ، دار المريخ ، الرياض المملكة العربية السعودية، 2003 .

**الملتقيات، المؤتمرات، و الندوات :**

1- أحمد جويلي ، التعاون الاقتصادي العربي بين الواقع و الطموح ، مداخلة مقدمة في الملتقى العربي حول التحولات الاقتصادية العربية والألفية الثالثة ، المؤسسة العربية للتنمية الإدارية ، دار فارس للنشر ، عمان ، 2004 .

2- بو خمخم عبد الفتاح ، حميدات صالح ، أثر نقل التكنولوجيا على إدارة الموارد البشرية مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول التطورات التكنولوجية و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، جامعة جيجل ،أيام 14 – 15 مارس 2006 .

3- بو درامة مصطفى ، الآثار المحتملة للشراكة الأورومتوسطية على الصناعة في الجزائر ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , جامعة فرحات عباس ،سطيف ، أيام 13-14 نوفمبر 2006 .

4- بعلوج بلعيد ، المنظمة العالمية للتجارة و الاستثمارات ، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد ، أيام 22-23 افريل 2003 .

5- بعلوج بلعيد ،الشركات المتعددة الجنسيات و دورها في نقل التكنولوجيا في الدول النامية ، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول التطورات التكنلوجية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، جامعة جيجل ، أيام 14 – 15 مارس 2006 .

6- بلعزوز بن علي، مداني احمد ، دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة المنطقة الحرة بلارة – مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول آثار اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسلت الصغيرة و المتوسطة ، جامعة فرحات عباس ،سطيف ، أيام 13 – 14 نوفمبر 2006 .

7- تشام فاروق ، الاستثمارات العربية واقعها و آفاقها في ظل النظام العالمي الجديد ، مؤتمر الاستثمار و التمويل ( تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار ) ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، شرم الشيخ ، مصر ، ديسمبر 2004 .

8- تقي عبد سالم ، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على التكامل الاقتصادي العربي ، مداخلة مقدمة في ندوة حول مشكلات التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ، جامعة اليرموك ، عمان ، أيام 4 –5 نوفمبر 1980 .

9- حسن بن رفدان الهجهوج ،اتجاهات و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون

الخليجي ، مداخلة مقدمة في مؤتمر الاستثمار و التمويل ( تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار ) ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، شرم الشيخ ، مصر ديسمبر 2004 .

10- زعباط عبد الحميد ، التجارة العربية البينية و الاستثمارات العربية البينية أداتان للتكامل الاقتصادي العربي ،مداخلة في الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي و تفعيل الشراكة العربية الأوربية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،أيام 8-9 ماي2004 .

11-صالح محمد المنصوري ، الاستثمار الأجنبي المباشر ماذا يجب على الدول المتقدمة أن تفعل و ماذا يجب على الدول النامية أن تفعل ، مداخلة مقدمة في المؤتمر الوطني الأول حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الجماهيرية العظمى ، طرابلس ، 2006 .

12- صلاح فلاحي , النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي ، مداخلة في ملتقى حول الاقتصاد الجزائري و الألفية الثالثة ، جامعة البليدة .

13-عبد الكريم يحيى برويقات ، فيصل بوطيبة إشكالية تحويل الدين ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول إشكالية البروز في ظل ضغوط العولمة المالية – حالة اقتصاد الجزائر- جامعة باجي مختار ، عنابة ، 24/23 نوفمبر 2004.

14-عبد المجيد أونيس ، الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( الواقع و الآفاق)، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف أيام 18 ، 19 افريل 2006.

15- عبد الحميد براهيمي ، الفساد في الجزائر ، مقالة في الندوة العربية حول الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية ،مركز الدراسات الوحدة العربية ، مارس 2006 .

16- عادل عبد العظيم، التجارب الدولية "تجربة ماليزيا " ، المعهد العربي للتخطيط 2005 .

17- عادل حميد يعقوب عبد العال ، هجرة رؤوس الأموال الإسلامية إلى الخارج في ظل العولمة ( الحالة العربية ) ، بحث مقدم في المؤتمر الدولي الثالث للاقتصاد الإسلامي كلية الشريعة ، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية .

18- علي اشتيان المدادحة ، المناطق الحرة المشتركة و دورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ، مداخلة مقدمة في مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي العربي , المنظمة العربية التنمية الإدارية ، الأردن ، 2003 .

19- عماري عمار ،بو سعدة سعيدة ،لماذا ننقل التكنولوجيا إلى الجزائر ولا ننتجها ، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول التطورات التكنلوجية و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية جامعة جيجل ، أيام 14 - 15 مارس 2006 .

20- عيسى محمد الفارسي ، سليمان سالم الشحومي ، البيئة الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد الليبي ، مداخلة مقدمة في المؤتمر الوطني الأول حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الجماهيرية

العظمى، طرابلس ، 2006 .

**21**- قويدري محمد ، فرحي محمد ، أهمية الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ، مداخلة في ملتقى التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوربية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2003 .

**22**- كمال رزيق بوزعرور عمار ، التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، جامعة البليدة، 2002 .

**23**- محمد الشريف منصور ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تأثيرها على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، جامعة عمار ثليجي الاغواط ، أيام 08-09 افريل 2002 .

**24**- محمد صديق عفيفي ، تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار ( نماذج و مقترحات علمية ) ، مداخلة مقدمة قي مؤتمر الاستثمار و التمويل ( تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار) ، شرم الشيخ ، مصر، من 05 إلى 08 ديسمبر 2004 .

**25**- محمد سعيد النابلسي ، الاقتصاد العربي راهنا و مستقبلا تأملات غير مستبشرة مداخلة مقدمة في الملتقى العربي حول التحولات الاقتصادية العربية و الألفية الثالثة ،المؤسسة العربية دار فارس للنشر و التوزيع ،عمان،الأردن، 2004 .

**26**- محمد يعقوبي ، توفيق تمار اثر العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات و الاقتصاديات -دراسة حالة الجزائر و البلدان النامية - جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2006 .

**27**- وصاف سعيدي , الفساد الاقتصادي في البلدان النامية ( الأسباب الآثار و آليات المعالجة ) ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، جامعة ورقلة، أيام 08-09 مارس 2005 .

**28**- وفاء عبد الأمير الدباس ، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة الأردنية - الواقع و الطموح - مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة شلف، أيام 17-18 افريل 2006 .

**المجلات**

**1**- أحمد زكريا صيام ، آليات جذب الاستثمارات الخارجية للدول العربية في ظل العولمة - الأردن كنموذج - مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الثالث ، الجزائر ، 2005 .

**2**- بشير مصطفى ، الفساد الاقتصاد ( مدخل إلى المفهوم والتجليات ) ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، دار الخلدونية ، الجزائر ، جويلية 2005 .

**3**- بيدروبو ،الإصلاحات الهيكلية في الأرجنتين في التسعينات ، مجلة التمويل والتنمية ، مارس 2000 .

4-براكش لونجاني ، عساف رزين ، مامدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية ، مجلة التمويل والتنمية ، يونيه 2001 .

5- حسان خضر ، الاستثمار الأجنبي المباشر تعار يف و قضايا، مجلة جسر التنمية ،العدد21.

6-خوزيه أنجل جوريا ، المكسيك التطورات الأخيرة و الإصلاحات الهيكلية والتحديات القادمة، مجلة التمويل والتنمية ، مارس 2000.

7-خالدي خديجة ، اثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الثاني ، الجزائر ، 2003 .

8- زايري بلقاسم , السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوربي و الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الثالث ، 2005

9- سامي هابيل ، الشركات متعددة الجنسيات ، النظام المرابي العالمي السمات الراهنة للعصر الرأس مالي ، سلسلة القسام الفكرية ،دار المستقبل( الطبعة الأولى) ، دمشق ، سوريا ، 1991 .

10- سعدون بو كابوس ، دور القطاع السياحي في تنمية قطاع الصناعات التقليدية و الحرف في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية ،العدد الثالث ، دار الخلدونية ، الجزائر،2004.

11- سعدون بو كابوس ، اقتصاديات الدول العربية بين إشكالية التهميش المالي و الأموال المهاجرة ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، العدد السادس ، دار الخلدونية ، الجزائر ، جويلية 2005 .

12- عبد الرحمان تومي ، العولمة الاقتصادية ، وأثرها على الوطن العربي (الاستثمار الأجنبي المباشر ) ( الحلقة الرابعة ) ،مجلة الدراسات الاقتصادية ، العدد السادس ، دار الخلدونية ،الجزائر ، 2005 .

13- عبد الرحمان تومي ،واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ( الحلقة الأولى ) مجلة الدراسات الاقتصادية ، العدد الثامن ، دار الخلدونية ، الجزائر ، جويلية 2006.

14- عبد المجيد قدي ، مقدم عميرات ، العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي ، مجلة الباحث جامعة ورقلة ، العدد الأول ، 2002 .

15- عياش قويدر ، ابراهيمي عبد الله ، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الثاني ، الجزائر ، 2003 .

16- كمال مرداوي ، مؤسسات الاستثمار والتدخل الحكومي ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد السابع عشر ، الجزائر ،2002 .

17- منور اوسرير ، عليان نذير حوافز الاستثمار الخاص المباشر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد الثاني ، ماي 2005 .

18-محمد يوسفي ، مضمون أحكام الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار و مدى قدرته على تشجيع الاستثمارات الوطنية و الأجنبية، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة ، العدد الثالث و العشرون ، المجلد الثاني عشر ، الجزائر ، 2002 .

19- واريك سميث ، ماري هولوارد دريماير ،تفهم مناخ الاستثمار ،مجلة التمويل و التنمية ، مارس 2005 .

**رسائل الماجستير:**

1- رايس مبروك ، العولمة المالية و انعكاساتها على الجهاز المصرفي – دراسة حالة الجزائر– مذكرة ماجستير ،قسم الاقتصاد ،فرع نقود و تمويل ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، 2005 .

2- زوينة ريال ، المناطق الحرة و التنمية ، حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير مع دراسة تجربة تونس و جزيرة موريس ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 1997/1996 .

3- فطيمة حفيظ ، الشراكة الأورومتوسطية و إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة باتنة ، 2003 .

4- عقون نادية ، تحرير حركة رؤوس الأموال و آثارها على ميزان المدفوعات –دراسة حالة الجزائر (1990–2000 ) ، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، فرع نقود و تمويل ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2003 .

5- نور الدين دلال ، رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي ،مذكرة ماجستير ، قسم الاقتصاد ، فرع نقود و تمويل ، جامعة محمد خيصر ، بسكرة ، 2006.

6- يحياوي سمير ، العولمة و تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية –حالة الجزائر– ،مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2005 .

**التقارير :**

1- البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم ، ترجمة سيد عبد الخالق ، فتحي رمضان ، مركز المعلومات الشرق الأوسط ، مارس 1999 .

2- البنك الدولي ، مؤشرات التنمية في العالم لسنة 2000 ، ميريك للنشر ، مصر ، 2001 .

3- البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم 2001/2000 ، مركز الأهرام للتوجيه و النشر ، القاهرة ، 2001.

4-التقرير الاستراتيجي الإفريقي (2001–2002 ) مركز البحوث الإفريقية جامعة القاهرة ،مصر ،سبتمبر 2002 .

5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1998 ، صندوق النقد العربي ، أبو ضبي، الإمارات العربية المتحدة.

6-التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005 ، صندوق النقد العربي ،أبو ضبي ،الإمارات العربية المتحدة .

7-التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006 ، صندوق النقد العربي، أبو ضبي ، الإمارات العربية المتحدة.

8- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 1999 .

9- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2000 .

10- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004 .

11- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2006 .

12-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لسنة 2000 .
13- تقرير ملتقى الأمم المتحدة حول التجارة و التنمية ، جنيف ، ديسمبر 2003.
14- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، مشروع تقرير حول المساهمة من أجل تحديد السياسة السياحية الوطنية ، الدورة 16 ، نوفمبر 2000.
15- المجلي الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ،مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة ، الدورة العاشرة ، الجزائر ، ماي 2001 .
16- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي ، الدورة العامة العادية الثالثة و العشرون ، السداسي الأول من سنة 2003 .
17- الديوان الوطني للإحصائيات 2006.
18- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار 2004 .
19- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار 2005 .
20- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار 2006 .

**الجرائد :**

1-جريدة الخبر اليومي : يومية وطنية، الأعداد :
2898 الصادر يوم 2005/06/21 .
2847 الصادر يوم 2005/05/03.
2979 الصادر يوم 2005/09/25.
3017 الصادر يوم 2005/11/13.
4573 الصادر يوم 2006/01/02 .
4785 الصادر يوم 2006/08/19.
4825 الصادر يوم 2006/10/28.
4907 الصادر يوم 2007/01/10.
4930 الصادر يوم 2007/02/05 .
5053 الصادر يوم 2007/07/01.
2- جريدة الفجر ، يومية وطنية ، العدد 12 الصادر يوم 2004/04/12.
3- جريدة الشروق، يومية وطنية ، الأعداد :
1681 الصادر يوم 2006/05/09.
2067 الصادر يوم 2007/08/09.
4-جريدة الخبر الأسبوعي ، جريدة أسبوعية ، العدد 3587 الصادر يوم 2006/01/13.

**القوانين و التشريعات :**

**1**- القانون 63-277 الصادر في26 جويلية 1963 يتضمن قانون الاستثمارات ، الجريدة الرسمية ، العدد 53 الموافق لتاريخ 02 أوت 1963 .

**2**- القانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بإنشاء الشركات المختلطة الاقتصادية وطـرق تسييرها .

**3**-القانون رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986 مكمل و معدل للقانون 82-13 المتعلق بإنشاء الشركات مختلطة الاقتصاد و طرق تسييرها .

**4**- القانون رقم 2000-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بتنمية مستديمة للسياحة ، الجريدة الرسمية رقم 11 ، 19 فيفري 2003 .

**5**-الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20اوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية ، العـدد 47، الصادر في 22 أوت 2001 .

**6**-الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 ، الجريدة الرسمية ، العدد 47 الصادر في 19 جويليـة 2006 .

7- مرسوم رئاسي رقم 06-470 المؤرخ في 11ديسمبر 2006، الجريدة الرسمية ،العدد 82 الصادر في 17 ديسمبر 2006 .

**8**- النظام رقم 06-02 مؤرخ في 24 سبتمبر 2006 ،الجريدة الرسمية ، العدد 77 ، السنة 43 ، الجزائـر ، 02 ديسمبر 2006 .

**9**- الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 ديسمبر 2001 المتعلق بتنظيم و هيكلة المجلس الوطني للاستثمار ، المادة (04) .

**المواقع الالكترونية :**

**1**- بوشنافة ،تميراز،الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر،المناطق الحرة،المركز الجامعي بشار
www.nadaa.net

**2**- بن عيشي بشير،مصادر الموارد المائية و تخصيصها في الجزائر
http://www.almyah.com/myah/modules.php?name=news&file=article&sid=198 le 06/05/2008

**3**- حبيب بن الصادق داود،مناخ و فرص الاستثمار في الجمهورية التونسية
http://www.gucciaac.org,le15/04/2007

**4**- ص حفيظ،البنك العالمي يقيم مناخ الأعمال و الاستثمار
http://www.elmouchahid.net/modules.php? le15/11/2006.

**5**- عبد الرحمان تيشوري،تجربة الاستثمار الأجنبي في الصين هل نستطيع تقليدها
http://www.voltaire.net.org/article13567htm,le28/05/2007

**6**- عمورة جمال،الشراكة الأوروجزائرية www.ulum.net/c14.htm le02/06/2007

7-عبد الوهاب بو كروح،مؤشرات اقتصادية مشجعة ...عن الجزائر
http://www.bawhab2505.maktoobblog.com/?past=5006,le15/06/2007.
8- عبد المجيد بوزيدي،هل تراجعت البطالة فعلا في الجزائر
http://www.elchoroukonline.com/modules.phple30/05/2007
9-عبد الحق عباس،السياحة و الجزائر...فرص غير مستغلة http:www.annabaa.org/nba news /60/253htm le15/05/2007
10- فتيحة أحمد،الجزائر تعتمد مقاربة جديدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي و النهوض به
http://www.alriyadh.com/contents/20-02-2303/economy-778php,LE02/06/2007
11- قلش عبد القادر،أثر الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري
http://www.ulum.1/b150 le15/06/2007
12- قرزيز محمود،واقع قطاع السياحة في الجزائر و دوره في تمويل الجماعات المحلية لمشاريع التنمية
http://www.univ_batna.dz/fac_economie/faculte/interventions/guerzz.doc le15/08/2007
13- مصطفى النابلي،تحديات و آفاق النمو الاقتصادي طويلة الأمد في الدول العربية
http://www.siteresources.worldbank.org/arab ereformaarabic.doc.le12/03/2007
14-مشاعل المحمود،أثر التكنولوجيا على صحة الإنسان
http://www.alyaseer.net/vb/showthread.php?t=6628.le15/05/2007
15- محمد آدم،التكنلوجيا و الاقتصاد في خدمة الانسان و التنمية
http://www.annabaa.org/nba44/taknolongi le20/05/2007
16- محمد الميتمي،سوق العمل في اليمن،جامعة صنعاء
www.erf.org/html/Mohammed_Al-Maitamidoc le13/05/2007
17- ناجي بن حسين،تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر
www.uluminsania.net/a98.htm,le10/12/2006
18- تقرير الأنكتاد، الاستثمارات الأجنبية ترتفع إلى 916 مليار دولار http://www.akhbar-libya.com/index.php?le25/12/2006
19- تقرير الأنكتاد،البلدان النامية تستقطب233 مليار دولار
http://www.alqabas.com.kw/le25/12/2006
20- مقالة الجزائر،مؤشرات اقتصادية و اجتماعية
http://www.bebljazair.com,le03/06/2007
21- مقالة الجزائر،معلومات عن الجزائر www.majlislouma.dz le05/06/2007
22- معطيات اقتصادية و اجتماعية
http://www.elmouradia.dz/algerie/economie/algerie htm le 03/06/2007
23- نادي النمور الاقتصادية العالمي http://www.wikipedia.org/wiki/%D91,le20/05/2007
24- بدون مؤلف،واقع الاستثمار الأجنبي في ليبيا
http://www.eleqtisadi.net/series-meeting.php?id=11e, le15/05/2007

25- بدون مؤلف، القمة الإفريقية الصينية بل أولا السودانية الصينية
http://www.sharisiasi.com/details.php?rsn type=1& le20/05/2007
26- بدون مؤلف،الاقتصاد الجزائري
http://www.10congres-caci.org.dz/defant1.htm,LE17/06/2007
27- بدون مؤلف،المغرب العربي من ضعف التكامل إلى فقر التنمية المشتركة
http://www.libyaforum.org le03/07/2007
28- بدون مؤلف،اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي يدخل حيز التنفيذ
www.pogar.org/arabic/gorm le26/05/2007

**29**- http://www.ahram.org.eg/ecpss/ahra/hopika128htm.le15/04/2007.
**30**- http://www.algerie indicateur.dz,LE20/06/2007.
**31**- http://www.elkhabar.com,le20/07/2007.
**32**- www.orado.org,le20/11/2006.
**33**- andi.dz
**34**- www.ons.dz le20/05/2007.
**35**- www.cnas.dz le20/05/2007.
**36**- http://www.invest-in-maroco.gov.ma,le15/08/2007.

**قائمة المراجع باللغة الأجنبية :**

## LES ouvrages :

**1-** Abdelkhader sidahmed , économie de l' industrialisasion a partires des ressources naturelle , OPU , Alger , 1983 .
**2-** Alain Samuelson , économique international contemporaine , opu , Alger ,1993 .
**3-** Bchikh mohamed ,droit international du sous developpment , opu , Alger, 1983.
**4-** Bellon Bertnard et Gouia Ridha , investissements directs étrangers et développement industriel méditerranéen, Economica, Paris, 1998.
**5-** B , Chantebout , le tiers monde , Aramand , Calin , paris , 1986 .
**6-** Jameel Ahmad Khader , international marketing management , dar wael ,amman , 2002.
**7-** J . Y . Calvez , tiers monde .... Un monde dans le monde, ouvrière, paris , 1989.
**8 –** Jacques Fontanel , gèoèconomie de la globalisation , OPU, Algérie , 2005 .
**9-** La Cost , unité et diversité du tièrs monde , maspiro , paris , 1980 .
**10-** Marcia Patrizio , les entreprises multinationales en droit international , Bruxelles , Bruylant , 1993 .
**11-** Robert J . Brro , xavier sala –I- Martin , la croissance économique , ediscience international , paris , 1996
**12-** Sartan , le marché du travail , l entreprise moderne , paris , 1963.

**Les rapports:**

**1**- Bit , annuaire du travail , Bit , Genève, 1997.
**2**- Bit ,annuaire des statistiques du travail ,1997 , Bit , Genève , 1997

**3**- Banque d'algèrie 2003, in cnuced , examen de la politique de l' investissement in Algérie, nations unies , Genève ,marse 2004.
**4**- Banque d'algérie, Ministère des finances , la situation économique et financiére en 1999 , octobre 2000.
**3**- Banque d'Algérie , Ministère des finance , Rapport de présentatio du projt de loi de finances pour 2007.
**5**- Cnuced , examen de la politique d' investissement en algérie , nations unies , 2003 .
**6**- Ilio , Global employment trends , 2004 .
**7**- Nations unies, annuaire démographique – 1996 , Nations unies , new york , 1998 .
**8**- Unido , international yerbook of industriel statistics , 1999 , university press , Cambridge , 1999 .
**9**- Unctad , World investment report 1994 .
**10**- Unctad, World investment report 2002.
**11**-Unctad, World investment report 2006.
**12**- Sonatrack , Rapport financier 2006 .